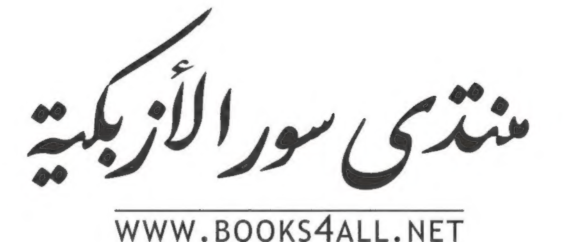
رُوجيه غَارودي

إسرائيل
بَينَ اليَهوديَّة والصُهيُونيَّة



ترجمة: حسين حيدر





منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

رُوجيه غَارودي

إسرائيل بَينَ اليَهوديَّة والصُهيُونيَّة



الطبعة الأولى

١٩٩٠



مقدمة المترجم

يكشف روجيه غارودي في هـذا البحث عن الفارق الأسـاسي بين اليهودية كديانة تتطلع إلى الشمولية الإنسانية وإلى خـلاص الإنسان، وبـين الصهيونيـة كحركـة أساسيـة عملت وتعمل عـلى تحريف بعض المفاهيم الواردة في التـوراة، وتستغل بعض المفـاهيم الأخرى لتضفي على حركتها السـياسية نوعاً من القدسية الدينيـة، وتستهدف من وراء ذلك كله إلى اجتذاب الجماهير اليهودية المؤمنة من ناحيـة، ومصارعـة أخصامها السياسيين من ناحية أخرى.

ويرى غارودي في ذلك، الوجـه الاستعماري للحـركة الصهيـونية. وتلك كانت وسيلة جميع القـوى الاستعماريـة الغربيـة في توجههـا إلى السيـطرة على بلدان العـالم تحت غطاء من التبشـير الـديني، ولإخفـاء الطابع الاستغلالي لمشروعاتها الاستعمارية.

كـما يكشف المؤلف عن غيـاب العـلاقـة العـرقيـة بـين اليهـود في العالم، وخاصة عن عدم وجود أية علاقة بين يهود «إسرائيل» القادمين من بـلاد الغـرب وبـين العـبرانيـين الـذين عـاصروا مملكـة إسرائيـل التوراتية. ويوضح أن الفلسطينيين خـاصة وعـرب المشرق عامـة هم أقرب إلى أولئك الإسرائيليين الساميين، لأنهم عاشوا في فلسطين وفي

بلدان ما بين نهري، النيل والفرات، منذ أقدم الأزمان وظلوا امتداداً لهم حتى العصر الحالي.

وقامت الصهيونية السياسية تلعب على المفاهيم الدينية وتأخذ من التوراة ما يبرر سياستها وتخدع الجماهير لتسير وراءها ولتضفي طابع الحرب «المقدسة» على أعمالها العدوانية من أجل السيطرة والتوسع.

ويلجأ قادة «اسرائيل» إلى استخدام التبريرات التوراتية، في مجالات القتل والتدمير والإبادة للسكان، حيث شكلت تلك الأساليب، المضمون الفعلي لحروب «اسرائيل» العدوانية ضد الفلسطينيين خاصة، والعرب عامة. ويوضح المؤلف أشكال التضليل في محاولات هؤلاء القادة لتحديد سياستهم على أساس تلك النصوص والأساليب. وتؤكد تلك السياسة المفاهيم العنصرية لقادة «اسرائيل»، وهو ما ينضح به تعليق مفاهيم بيغن على مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا قائلاً: «أناس غير يهود قتلوا أناساً غير يهود!!

ويستعيد المؤلف مفاهيم «الصهيونية الدينية» لدى بعض المفكرين اليهود، وفي مقدمتهم مارتن بوبر الذي يستنكر التحريف السياسي والقومي للصهيونية، ويرفض اعتبار اليهود أمة، بل «أكثر من أمة، إنهم أعضاء في جماعة دينية». ويجد جذور النزعة القومية اليهودية في النزعة القومية الأوروبية للقرن التاسع عشر، ويعتبر المفاخرة بـ «الاصطفاء» بدلاً من العيش في الخشوع، خيانة بعينها. وينتهي بوبر إلى الاعتراف بأنه فشل في تخليص النزعة القومية اليهودية من «خطأ جعل شعب معين صنماً». كما يعترف بأن الصهيونية الدينية لم تكن تريد نزع ملكية العرب للأرض، بل العيش معهم، وأن هذه الصهيونية قد فشلت، وقامت «اسرائيل» دولة للصهيونية السياسية.

ويشير غارودي، رغم هذا الفشل، إلى أصوات إسرائيلية لم تخدع بأكاذيب «السلام» لسكان الجليل، أثناء عمليات اجتياح لبنان وأعمال التدمير والقتل، بحيث دفعت الأستاذ الجامعي بنيامين كوهين ليصفها بأنها أكثر وحشية وبربرية من جميع الاعتداءات السابقة، ولنفي أية علاقة بعملية اغتيال السفير في لندن التي جعلت منها «اسرائيل» مبرراً للاجتياح بغية تأمين «السلام» للجليل، واعتبرها جديرة بالنازي غوبلز. ويتساءل هذا الأستاذ الجامعي «هل أصبح الذين كانوا ضحايا الكثير من الأعمال الوحشية، متوحشين إلى هذا الحد؟» فتبدو الصهيونية في نظر هؤلاء صورة أخرى للنازية. وهذا هو الوجه الحقيقي للصهيونية التي تسيطر الآن على فلسطين وعلى أراض عربية أخرى احتلت في فترات مختلفة بعد إقامة دولة «اسرائيل». ويقول هذا الأستاذ صارخاً: «اعملوا، أيها الأصدقاء الأعزاء، كل ما في وسعكم لكي لا يحقق البيغنيون والشارونيون هدفهم المزدوج: التصفية النهائية للفلسطينيين كشعب وللإسرائيليين ككائنات بشرية».

ويخلص غارودي إلى القول إن دولة «اسرائيل» الصهيونية دولة استعمارية استيطانية ومنفصلة كلياً عن اليهود وعن التاريخ العبري خاصة، فلا يعتبر هذا التاريخ مميزاً عن تاريخ الامبراطوريات القديمة في بلاد ما بين النهرين من حثيين وفراعنة وأشوريين، ولا يؤلف هذا التاريخ «استثناء» للصهيونية السياسية. بل إن هذه الدولة مرتبطة بالاستعمار العالمي وبشكله الاستيطاني خاصة. ويرتبط مستقبلها بمشكلة الاستعمار في العالم الذي أصبح في المراحل الأخيرة من عهود الاستعمار والامبريالية.

المترجم

مدخل

نتعرض هنا بالبحث لموضوع «محرّم»، هو الصهيونية ودولة إسرائيل. في فرنسا يمكن توجيه النقد للجمود العقائدي الكاثوليكي أو للماركسية، ومهاجمة الإلحاد أو النزعة القومية، وإدانة الأنظمة في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أو في أفريقيا الجنوبية، والمناداة بالفوضوية أو بالملكية، دون التعرض لمخاطر أخرى غير الخطر العادي للجدل والهجوم أو الرد والرفض.

لكننا حين نتعرض لتحليل الصهيونية ندخل في عالم آخر، وننتقل من المجال الأدبي إلى الحقوقي، بموجب قانون يعود تاريخه إلى ٢٩ تموز عام ١٨٨١، ويقضي باتهام أي شخص بالانتماء إلى عرق أو أمة أو عنصر، أو ديانة معينة! ويعرضك انتقاد سياسة دولة إسرائيل والصهيونية السياسية التي قامت عليها لأن تصبح جديراً بالعقاب!

إن النقد الأساسي لدولة إسرائيل ـ وما نعتبره هنا أساسياً ـ ليس هو النقد الموجه إلى هذا الفعل المنعزل أو ذاك، حتى وإن كان إجرامياً، بل هو تحليل النهج الداخلي لدولة قامت على مبادىء الصهيونية السياسية، بحيث يؤدي ذلك إلى اتهام صاحبه «بالنازية»، ويضعه أمام مخاطر الموت.

يشهد على ذلك مؤلف هذا الكتاب حيث تعرض بسبب ذلك

للملاحقات القضائية وللاتهام «بالنازية» ولمخاطر التهديد بالموت[1].

فبأية آلية أمكن وضع دراسة الصهيونية السياسية، في مستوى الحروب الدينية؟

إن بيغن قد أعطى شارة الموافقة على نوع من الاختلاط والتبديل والتحريف في المعاني بالشعار التالي: «لا يمكن تحديد أي فرق بين معاداة إسرائيل والصهيونية وبين معاداة السامية». فجرى ترديد هذا الشعار وتكونت جوقته بعد ذلك، في جميع بلاد العالم، من قبل المسؤولين في «المنظمة الصهيونية العالمية»[2].

وقبل أن ننتقل إلى دراسة أيديولوجية الصهيونية السياسية وممارساتها العملية، لا بد من تحديد مجال نقدنا بالتمييز بين المسائل التالية:

---

(١) ليس هذا الأمر جديداً، فيذكرنا ريفيران فوريست Révérend Forrest في كتابه: The unholy land. Toronto - Montéral 1971، الأرض غير المقدسة، بأنه بعد تكليفه من قبل الكنائس البروتستانتية بوضع تقرير عن اللاجئين الفلسطينيين، وبعد أن جمع الصور الوثائقية المبينة لاستخدام النابالم من قبل الإسرائيليين، تلقى من القيادي الصهيوني بيل غوتليب Bell Gothieb، الإنذار التالي: «سيرتفع الصوت في الجمهور الصهيوني، ويمكن أن تكون موضوعاً لحملة تشنيع» (ص ٣٩). والأسلوب نفسه لم يتبدل من فوريست إلى الاتهام الموجه ضد جورج فونتارون إلى جاك فوفيت في الموند وإليّ أنا.

(٢) في المجلس القومي للهيئة الدولية ضد العنصرية ومعاداة السامية، أسهب أندريه مونتيل في تفسير شعار بيغن، فقال إن العداء للصهيونية هو «صورة عن معاداة السامية». وأن «معاداة السامية الحديثة قد وجدت مظهراً أكثر احتراماً: فليس هم معادون للسامية، بل للصهيونية» (لوموند عدد ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٢). سنرى فيما بعد أسباب هذا التكيف.

- الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية.
- الصهيونية واليهودية.
- إسرائيل التوراتية وإسرائيل الصهيونية.

أ ـ الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية:

لا يمكن أن نخلط بين مشروعين متمايزين بصورة تامة: مشروع الصهيونية الدينية ومشروع الصهيونية السياسية.

فالصهيونية الدينية في الغالب معتقد للإسرائيليين الروحانيين. وكانت مرتبطة بأمل اليهودية في الخلاص الكبير عند مجيء المخلص في نهاية الأزمان، حيث تتحقق سلطة الله المدعوة لها «جميع قبائل الأرض» (تكوين ١٢ ـ ٣) من أجل البشرية كلها) «ويتبارك في نسلك جميع أمم الأرض من أجل أنك سمعت لقولي»، (تكوين ٢٢ ـ ١٨) الأمل الموجه نحو الأمكنة التي يجدد فيها التوراة ملحمة إبراهيم وموسى.

وأيقظت هذه الصهيونية الدينية تقليداً من الزيارات إلى «الأرض المقدسة»، وتكوين جماعات روحية، في صفد خاصة، حين دفعت اضطهادات «الملوك الكاثوليكيين المتشددين» في إسبانيا (بعد التعايش الطويل والهادىء للمسلمين واليهود في هذا البلد) بعض الرجال الأتقياء إلى ممارسة طقوسهم الإيمانية في فلسطين.

وفي مرحلة أكثر حداثة (في القرن التاسع عشر)، كان هدف «أحبَّاء صهيون» إقامة بيت روحي لنشوء الإيمان والاعتقاد اليهوديين، على أرض صهيون هذه.

ومن الملاحظ أن هذه الصهيونية الدينية (لم تصل في الواقع إلا إلى

مجموعات محصورة) ولم تصطدم أبداً بمعارضة المسلمين، الذين اعتبروا أنفسهم منتمين كذلك إلى نسل إبراهيم وعقيدته، ولم تدعُ هذه الصهيونية الروحية، البعيدة عن أي برنامج سياسي إلى إقامة دولة، أو أية سيطرة على فلسطين، أو إلى مواجهات بين الجماعات اليهودية والعرب (المسلمين والمسيحيين) أبداً.

غير أن الصهيونية السياسية قد ولدت مع تيودور هرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤) الذي صاغ نظريتها منذ عام ١٨٨٢، في فيينا، ووضعها بشكل منتظم في عام ١٨٩٤، في كتابه حول «الدولة اليهودية»، وبدأ يعمل لها في الواقع الملموس، في المؤتمر الصهيوني العالمي الأول، في بال عام ١٨٩٧.

هذه الصهيونية السياسية وحدها، في مبادئها واستنتاجاتها هي موضوع دراستنا.

فيجدر بالتالي تحديدها بدقة منذ البداية. وإن تيودور هرتزل ينكر، خلافاً للصهيونية الدينية، أية قيمة للعقل والمعرفة. ويهاجم بعنف كل من يُعرِّف اليهودية باعتبارها ديانة.

واليهود، حسب مفهوم الصهيونية السياسية، «شعب» قبل كل شيء. (سنرى، من جهة أخرى، حين ندرس «القوانين الأساسية» لدولة إسرائيل، الغموض الأساسي في تعريف «يهودي»، والتأرجح الثابت بين التعريف على أساس «العرق» والتعريف على أساس «الدين»)[1].

---

(١) الكتاب الأساسي الذي نحيل القارىء إليه، هو لرجل قانون متحمس للصهيونية البروفور كلاين Klien، مدير معهد القانون المقارن في الجامعة العبرية في القدس: =

ويطرح تيودور هرتزل مسألة «الصهيونية» بصيغة جديدة جذرياً، وهمه الأساسي سياسي وليس دينياً. وتحت تأثير قضية «درايفوس»، يقول إنه يستخلص الاستنتاجات التالية:

١ - إن اليهود المقيمين في بعض البلدان وفي العالم كله يشكلون «شعباً واحداً».

٢ - إنهم كانوا عرضة للاضطهاد في كل زمان ومكان.

٣ - إنهم غير قابلين للإندماج مع الأمم التي يعيشون بين ظهرانيها. (الأمر الذي يشكل كل مسلّمة لدى جميع العنصريين والمعادين للسامية).

أما النتائج العملية التي يستخلصها تيودور هرتزل من ذلك، والحلول التي كان ينادي بها لوضع حدٍّ نهائي لهذا التناقض الدائم والواضح إنما يلخص بما يلي:

١ - رفض الإندماج الذي لم يكن متاحاً في دول أوروبا الشرقية (في الامبراطورية الروسية خاصة) بينما كان يتحقق أكثر فأكثر وبصورة أوسع في الغرب (خاصة في فرنسا، حيث كشفت معاداة السامية عن وجهها البشع، بعد قضية درايفوس).

٢ - إقامة «دولة يهودية» يتجمع فيها جميع يهود العالم، وليس «بيتاً» روحياً يكون مركزاً لنشر العقيدة والثقافة اليهوديين وينكشف هنا

= Le caractére juif de l'Etat d'Israel كوجاس، باريس ١٩٧٧، وهو لا يخفي التداخل الثابت بين المعيار العرقي والديني في الإجابة على السؤال: «من هو اليهودي»؟ (الفصل الثاني ص ٤٧)، ومن هو غير يهودي (الفصل الثالث ص ٥٢٠).

أحد أشكال التعبير عن النزعة القومية في الصيغة الغربية الصرفة. في نهاية القرن التاسع عشر (الذي مثّل عصر القوميات في أوروبا) وكانت هذه النزعة تظهر بأشد قوتها في ألمانيا. وكان تأثيرها على هرتزل ذي الثقافة الجرمانية كبيراً.

٣ ـ وجوب قيام هذه الدولة في منطقة «شاغرة». فكان المفهوم هو المميز للاستعمار السائد في ذاك العصر، وكان يعني أنه ليس ملزماً بوضع السكان الأصليين في الاعتبار. ويستند هرتزل (وقيادات الصهيونية السياسية بعده) على هذه المسلّمة الاستعمارية التي ستوجه مستقبل المشروع الصهيوني كله، ومستقبل دولة إسرائيل المتولدة عنه.

أما المكان فلم يكن مهماً في نظر تيودور هرتزل الذي كان يتطلع «بشركته الاستعمارية ذات الامتياز» (جنين الدولة المستقبلية) نحو الأرجنتين (المقترحة من جانب البارون هيرش) أو نحو أوغندا (المقترحة من قبل انكلترا). وإنه لذو مغزى أن يتوجه هرتزل إلى سيسيل رودس الذي كان يقود مشروعه الاستعماري في جنوب افريقيا ليطلب النصيحة منه، بسبب الطابع «الاستعماري» لمشروعه، على حد تعبير هرتزل.

وفي عداد الأراضي المحتملة لإقامة الدولة المنشودة، كان هرتزل يفكر بفلسطين بالدرجة الأولى، حرصاً على اجتذاب تيار «أحباء صهيون»، ولتعزيز الحركة التي ينشئها بتحريك تقليد ديني، لم يكن يؤمن به، لصالح هذه الحركة.

وكان من المفيد لسياسته، أن يحافظ على الغموض والإلتباس.

ويظهر المثل النموذجي لحسن استخدام هذا الغموض في «تصريح بلفور». في عام ١٩١٧، بعد موت هرتزل، حين أعلنت الحكومة البريطانية تأييدها «لوطن قومي يهودي» في فلسطين، دون أن يلحق ضرراً بالسكان الأصليين، وسيستغل قادة الحركة الصهيونية التصريح في اتجاه إقامة «دولة يهودية» في فلسطين وطرد السكان الأصليين وتحقيق سيطرة الدولة الصهيونية على فلسطين بأكملها.

إن هذا الطابع الاستعماري للصهيونية السياسية و«أسسها» الخرافية واستنتاجاتها المشؤومة حيال الشعب المستعمر وحيال السلام العالمي هو الموضوع الحصري لتحليلنا النقدي.

ب ـ الصهيونية واليهودية:

ويتم التحول من الأدبي إلى الحقوقي، ومن الجدل السياسي إلى الحرب الدينية عبر التباس آخر وخلط آخر: فلا يكفي اللعب على الانزلاق غير المعترف به من الصهيونية الدينية إلى الصهيونية السياسية (مما يسمح بإضفاء القداسة على السياسة وجعلها أمراً محرَّماً لا يمكن تناوله)، بل يجري اللعب على التطابق بين الصهيونية السياسية واليهودية لاتهام كل من ينتقد السياسة الصهيونية، لقادة إسرائيل بمعاداة السامية. ويعبر عن الفكرة الرئيسية لمعاداة السامية في كتاب برنار لازار Bernard Lazard، معاداة السامية، تاريخها وأسبابها، المنشور في عام ١٨٩٤[1]، في ذلك الجو الانفعالي لقضية درايفوس

(١) (عند إعادة نشره، في عام ١٩٨٢، وبسبب العجز عن الإحتجاج على صحة النص، ظهرت مقالة في صحيفة لوموند، عدد ١٩ شباط ١٩٨٢ (ص: ١٨) تحت عنوان انحراف سي، تزعم أن برنار لازار قد كذب كتابه «بجعل نفسه أول المعادين لأنصار =

وولادة الصهيونية السياسية على يدي تيودور هرتزل.

كان كتاب لازار هذا رداً على «الرواية الجميلة» لمعاداة السامية: فرنسا اليهودية لدرومونت Drumont (١٨٦٦). وخلافاً للمقالة النقدية الحاقدة والجاهلة لدرومونت، فإن دراسة لازار، حتى بالنسبة لمن لا يشاركونه في جميع طروحاته (الواردة في الغالب في كتب أخرى بصدق وبشكل فرضيات للعمل) تستند إلى تحاليل تاريخية صريحة

= درايفوس، وبالمشاركة في الحركة الصهيونية». وسها الكاتب الذي وقع بالحرفين A.F. أن يذكر أن برنار قد استقال من الحركة الصهيونية بعد سنة من انتسابه إليها. كما سها أن يذكر بأن هذا المعادي لدرايفوس والجدير بالإعجاب في الواقع (هو الذي انضم إلى بيغوي في الدفاع عن درايفوس) لم ينكر كتابه أبداً. ومن الخطأ القول، كما يفعل «A.F.»، أنه توقف في كتاباته اللاحقة عن تحميل اليهود مسؤولية معاداة السامية (حتى جزئياً). وفي مقالته النقدية، ضد معاداة السامية، الصادرة في عام ١٨٩٦، يقول لازار: «ما كنت أقوله في كتابي، قلته في كتاب كان يحمل اسم «معاداة السامية والثورة» (آذار ١٨٩٥). وكرر القول في عام ١٨٩٦: «قلت إنه لم يكن يجب الاعتقاد بأن المظاهر المعادية للسامية كانت ناتجة بكل بساطة عن نزاع ديني. وأستمر في قول ذلك أيضاً».

«لقد كتبت أن مبرر معاداة السامية في التاريخ وجد في كل مكان، وهي أيامنا»، و«اليهودي كائن غير اجتماعي. وأقول ذلك دائماً»... وأخيراً كتبت في آخر هذا الكتاب: «إن أسباب معاداة السامية قومية ودينية وسياسية واقتصادية، إنها أسباب عميقة ترتبط ليس باليهود فقط، وليس بمن يحيط بهم فقط، بل كذلك بالحالة الاجتماعية خاصة».

ويضيف برنار، مثل أي كاتب يعيد قراءة كتابه: «لو كنت سأكتب اليوم هذا الكتاب من جديد، لغيرت فيه أشياء كثيرة دون شك، ولأضفت أشياء كثيرة، لكنني إذا أسفت لشيء، فلأنني لم أحدّد بدقّة الأسباب الدينية لمعاداة السامية، ولم أبين بصورة كافية كم هي تخدم المصالح الاقتصادية لبعض الرأسماليين». ويرد مرة أخرى على درومون مضيفاً: «لا يجوز أن يكون الجدل حول المسألة اليهودية لدرومون جدلاً حول شخصي» (ص ١٨، و ١٩ من كتاب برنار لازار).

ومثيرة. وتؤكد في آن معاً، قدر مسؤولية الجماعات اليهودية في الاضطهادات التي كانوا ضحاياها، والاستغلال الخبيث للظروف الموضوعية لخصوصية هذه الجماعات من جانب المعادين للسامية.

ويميز برنار لازار بين معاداة اليهودية ذات الأصول المسيحية بصورة عامة، والتي دامت من بداية القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، وبين ظاهرة معاداة السامية التي ظهرت لأول مرة في كتاب صحفي من هامبورغ يدعى ويلهلم مار Wilhelm Marr: انتصار اليهودية على الجرمانية في عام ١٨٧٣.

إن معاداة اليهودية، على أساس مسيحي خاصة، هي نتاج للمفهوم الأيديولوجي لقسطنطين، وللمفهوم السياسي للكنيسة المنتصرة والوريثة في آن معاً لتراث كبار أساقفة المعبد اليهودي ولتراث الإمبراطورية الرومانية. إذ تحولت من مضطَهَدة إلى مضطهدة، منذ أن أصبحت لديها القدرة على ذلك في وجه جميع الأديان الأخرى من وثنية ويهودية. وقد رأت هذه الكنيسة في اليهودية التي لقي التبشير بها نجاحات كبيرة حتى ذلك الحين، منافساً لا بد من ضربه*. واتهمت اليهود، بصورة غير معقولة، بأنهم الشعب الذي أصبح، برفضه الإعتراف بأن يسوع هو المسيح، «قاتلاً لله» لأنه نودي، في مجمع نيقية، بأن يسوع ـ المصلوب هو من «جوهر» الله.

ويبيِّن برنار لازار أن خصوصية المماحكة للجماعات اليهودية، وانطواءها على التفسير الأضيق والأكثر تشدداً للقانون قد شكلا،

(*) أنظر الرسالة الأولى للقديس بطرس: «وأما أنتم فجنس مختار.. أمّة مقدّسة..».

خـلال قـرون حججـاً سهلة لهـذا الاتهـام. و «كـانت تحتمي وراء الحـواجز التي أقـامهـا عـزرا والكُتَّـاب الأوائـل حـول سفـر مـوسى، الفـريسيون والتلمـوديون ورثـة عزرا المحـرِّفون لشريعـة مـوسى الأولى وأعـداء الأنبياء»[1]. ويختلف هـذا مـع «سفـر مـوسى الحقيقي الـذي مُحِّص ووسِّع من قبل إرميا وإشعياء وحـزقيال، ووسِّـع أيضاً بصـورة شاملة من قبل اليهود الهلينيِّين»[2].

ويضيف بـرنار أن هـذا الانفراد لليهـود في كـونـه مشبعـاً بـطابـع شـذوذي كان يتفـاقم: «فيتبجح بـامتيـاز سفـره ليعتـبر نفسـه خـارج الشعوب الأخرى وفوقها»[3].

وتترسخ هذه الحالة أكثر مـع اشتداد النـزعة القـومية في أوروبـا في القرن التاسع عشر: «فيعتبرون أنفسهم الشعب المختار، والأرقى من جميع الشعوب الأخرى، الأمر الذي هو ميزة جميع الشعوب الشوفينيـة من الألمان والفرنسيين والإنكليز على حد سواء» [4].

ولم يكن هـذا الانطواء عـلى خصوصيتـه جديـداً. وكانت محاولات الانفتاح تقاوَم، عبر القرون من قبل حاخـامين أصـوليين ومن «نـزعة تلمودية متصلبة». ويذكـر برنـار لازار أن جهد بن ميمـون الفيلسوف اليهـودي الأكبر لجميـع العصور، للدلالـة على التنـاسق بـين الإيمـان والعقل، كان يقـاوَم بضراوة من قبل، الحـاخامـين، وأن التلمودييـن وشوا بمؤلفه، دليل الضالين Moré Neboukhim، إلى الدومينيكيـين.

---

(١) برنار لازار: معاداة السامية ص ١٤.

(٢) المصدر السابق ص ١٦.

(٣) المصدر السـابق ص ١٣.

(٤) المصدر السـابق ص ١٤٣.

وفي عام ١٢٣٢، أطلق حاخام مونبيليه سالومون اللعنة ضد قراء هذا الكتاب، وحصل على أمر بحرقه. وهكذا فقد «بذل التلموديون جهدهم لإرغام اليهود على الدراسة الحصرية للشريعة»(١). وفي نهاية القرن، وبناء على تحريض من حاخام ألماني، يدعى آشير بن يحيال، حرَّم مجمع كنسي من ثلاثين حاخاماً، اجتمع في برشلونة برئاسة بن أدريت على جميع الذين لم يبلغوا بعد سن الخامسة والعشرين، أن يقرأوا كتباً أخرى غير التوراة والتلمود(٢). ويلخص برنار عمل هذا التيار قائلاً: «لقد بلغوا هدفهم، وحذفوا إسرائيل من جماعة الشعوب»(٣).

وفي القرن السابع عشر، استمر الاتجاه نفسه الذي حاول خنق صوت ميمون، مع اتجاهات التلموديين الذين حاولوا قتل سبينوزا. وفي القرن الثامن عشر هاجمت هذه الاتجاهات مندلسن Mendelssonn، الذي انصبت عليه لعنة الحاخامين، بسبب ترجمته للتوراة إلى الألمانية، وهم كانوا يقصدون الاحتفاظ باحتكار التفسير التلمودي للشريعة، بدل إفساح مجال الاتصال المباشر للشعب بالسفر، ومنعوا قراءة هذه الترجمة للتوراة.

وسنرى كيف تعمل اليوم حاخامية الأحزاب الدينية لأقصى اليمين في إسرائيل، للإبقاء على هذه القراءة «الانتقائية» والضيقة للتوراة، لأهداف سياسية جديدة تصل إلى فرض توجهها على الدولة.

ويشدد برنار لازار على وجه خبيث آخر لهذا التقليد: «يجعل من

(١) المصدر السابق ص ٦٤.
(٢) المصدر السابق ص ٦٥.
(٣) المصدر السابق ص ١٦.

إسرائيل مركز العالم وخميرة الشعوب، والمحرك للأمم، فهذا غير معقول. غير أن أصدقاء اليهود وأعداءهم على حد سواء، يتصرفون على هذا النحو، وينسبون لهم، سواء دعوا باسم بوسويه، أم باسم درومونت، أهمية بالغة»[1].

ويرى بوسويه في، مقالة في التاريخ العام، أن اليهودية هي مركز العالم، وأن جميع الأحداث التاريخية، وتأسيس وانهيار الإمبراطوريات إنما تعود آلى سبب واحد هو إرادة إله مخلص لبني إسرائيل، المكلفين بتوجيه البشرية نحو هدفها الوحيد: مجيء المسيح.

فيكفي قلب هذا الرسم البياني، لنحصل على «بروتوكول حكماء صهيون»، تلك الرؤية الملفقة التي وضعت غداة المؤتمر الصهيوني العالمي في بال، في عام ١٨٩٧، من قبل الدوائر السرية للشرطة الروسية، لأجل خلق الثقة بفكرة «مؤامرة يهودية ماسونية» تتوخى إقامة إمبراطورية عالمية تمثل الانتصار للشر.

إنها تماثل تصور بوسويه بصورة تامة.

وحين نطرح مع لازار تيارات الفكر اليهودي التي تشدد على النزعة الاستثنائية اليهودية (أكثر مما على النزعة الشمولية) وعلى ذهنية الغزو والسيطرة والقتل ليشوع، وعلى التمييز العرقي لدى عزرا، وعلى النزوع لجعل إسرائيل مركز العالم ومحور تاريخه، فإن ذلك في الخط الفكري لبرنار لازار لأجل إبعاد الغموض الذي يختلقه المعادون

---

(١) المصدر السابق ص ١٩١. وهذا ما فعله اندريه نيهر A. Neher، في كتابه حول «جوهر التنبئية» حيث يقول: «إن إسرائيل هي محور العالم. هي منه العصب والمركز والقلب».

للسامية، حين يحاولون استنتاج التحريف الصهيوني من رذيلة أساسية مزعومة في الديانة اليهودية.

إن التراث الغني للديانة اليهودية ينطوي، كالمسيحية والإسلام، على تيارات متعارضة، وكما توجد «نزعة قسطنطينية مسيحية» ونزعة أصولية مسيحية متعصبة، ونزعة أصولية إسلامية متعصبة وإقفال لباب الإجتهاد، فإن في تاريخ الديانة اليهودية اتجاهات أصولية وانطوائية، وهي التي يستغلها الصهيونيون الأشد تعصباً اليوم، في يهودية لا يؤمن معظمهم بها. وما نشجبه هو بالدقة هذه القراءة الانتقائية للتوراة وللتراث اليهودي بشكل يفصل اليهود عن الشعوب الأخرى. ولا ننسى في أية لحظة أن هناك في التراث الكبير للديانة اليهودية وفي مساهمتها الهامة بارتقاء الإنسان، في وجه غرائز الموت خميرة التفتح الإلهي للحياة: ففي موضوعات التحالف والوعد، تحالف ووعد تدعو إليهما، حسب سفر التكوين «جميع قبائل الأرض» ـ البشرية بأسرها ـ ويظهر في الشكل الإنساني مستلزم جديد: أن يحاول الإنسان، في كل لحظة من تاريخه، أن يميز قصد الله أو الهدف الإلهي، وأن يخضع له للقيام به، كما فعل إبراهيم في تضحيته، وأن يقارن حكمته وأخلاقه، لكي يبدأ الإيمان حيث ينتهي العقل.

ومع إبراهيم، والوعد المسيحي بمملكة الله، ووصايا موسى في العدل، والرؤية التنبئيّة المستنبطة لهذا الإيمان ضد كل نزعة شكلية خارجية للإيمان، حين يعلن هوشع «أنني أريد رحمة لا ذبيحة ومعرفة الله أكثر من مُحْرَمات» (هوشع ٦ ـ ٦) ومع ما موسى وإشعياء وإرميا الذين عمموا وعد «الله البار والمخلِّص. . .» (إشعياء ٤٥ ـ ٢١)،

ومع النزعة المسيحية اليهودية الكبيرة ـ وربما تكمن هنا مساهمة اليهودية في الحضارة الشاملة ـ يظهر وقت الأجل وخميرة المستقبل. وقد ذكرت، في التحية الموجهة إلى اليهودية، في ندائي إلى الأحياء: «تلك هي المساهمة الأساسية لليهودية، فقد أدخل الأنبياء الكبار مفهوماً جديداً للزمن: زمن الوعد والأمل، وزمن الخطة... وبإخلاصه للتحالف يكون الشعب جديراً بإتمام الوعد: تحقيق مملكة الله: بالإجابة على نداء الله الذي ينقله الأنبياء والرسل، ويشارك الشعب بالخلق المستمر لله في التاريخ. ويكون هذا التاريخ الظهور الدائم الجديد في حياة الناس بصورة جذرية... ويكون مضاء بالوعد المسيحي في نهاية الزمان»[1].

وقد أضفتُ فيما بعد، : «إن إحدى أكبر مساوىء دولة إسرائيل الحالية، هي على وجه الدقة أن تخضع لقانون الحاخامين الأصوليين، في حين ربما تكون هي بحاجة للأنبياء»[2].

ولم تتوقف الحياة في الخميرة التَّنبئِّية، وظلت بحرارتها الإنسانية طيلة عصور ما بعد الأنبياء الكبار، ويستوحي هيرشوم شوليم منهم في مؤلفه الذي أصبح تقليدياً: التيارات الكبرى في التصوف اليهودي[3].

---

(١) روجيه غارودي، نداء إلى الأحياء Appel aux vivants.

(٢) المصدر السابق ص ١٦٥.

(٣) جيرشوم شوليم: التيارات الكبرى في التصوف اليهودي.

وتمثل غنوصية [1] فيلون اليهودي في الإسكندرية، ملتقى تأثيرات الشرق واليونان.

وتأتي الهاسيدية «الألمانية» حول الحاخام يهودا قريبة جداً من معاصرها سان فرانسوا بحسّه بحضور الله وحبه له.

وفي إسبانيا، حيث التقت اليهودية بالإسلام عبر «صوفيي الأندلس» وعبر تجربتهم في الاتصال الشخصي المباشر بالله، الأمر الذي يقربهم من البوذية ومن الروحانية الهندية كما يشير جيرشوم شوليم، تولدت أفضل ثمار اليهودية: الصيغة الأهم للإيمان اليهودي التي كتبها ابن ميمون (١١٣٥ ـ ١٢٠٤) الذي كان صديقاً وتلميذاً للفيلسوف الإسلامي ابن رشد. الزوهار (Le Zohar (كتاب الإشراق) لموسى دوليون (نهاية القرن الثالث عشر) حيث يحل فيه حب الله محل الخوف منه، كما عند معاصره الراهب المسيحي الكالابري: يواكيم دوفلوري.

وأخيراً «النزعة الهاسيدية» الأخيرة، التي نشأت في بولوينا، في القرن السادس عشر، وهي قريبة جداً من رؤية المتصوفين الرينانيين، والمعلم إيكهارت، التي ازدهرت في القرن التاسع عشر مع آداب الهاسيديين حول الوجد الذي ينعشه في كل إنسان قبس الله الذي يحمله في ذاته.

والنزعة الشمولية العظيمة للأنبياء حيث «أخلاق» سبينوزا بنفحة قوية جداً، رغم طوق النزعة الشكلية الرياضية الديكارتية. والنزعة

---

(١) الغنوصية: اللاأدرية، هي فقدان ملكة الادراك الحسِّي، والعجز عن التميز بين الأشياء والأشخاص وعدم القدرة على إدراك المنبِّهات الحسّية.

الخلاصية التي حفزت دفعاً قوياً لدى ماركس، وجعلت من آثاره خميرة للذهن الثوري طيلة قرن كامل.

حتى الرسالة الروحية لمارتن بوبر، التي فتحت ثغرة في خمسة قرون من النزعة الفردية الكاسدة، لتذكرنا بأن مركز الأنا هو في الآخر: «العلاقة في البداية... ونعيش في سيل من التبادل الشامل»[1]. والروح بالنسبة له، ليس في «الأنا»، بل في علاقتي بالآخر. وهناك حضارات مثل الأفراد: لا تعيش ولا تتفتح إلا بالإخصاب المتبادل. ويُختبر الكشف الأعلى لله، في العلاقة بالآخر.

حيال هذا التراث الشمولي القديم للديانة اليهودية تؤلف الصهيونية السياسية شكلاً قومياً واستعمارياً، وتستمد توجهها ليس من اليهودية بل من النزعة القومية، ومن الاتجاه الاستعماري الأوروبي للقرن التاسع عشر. وهي تستخدم قراءة انتقائية وقبلية للتوراة، وتحريفاً حقيقياً لخط الله، وتمويهاً لأهدافها السياسية وتغطية لها.

ج ـ إسرائيل التوراتية و«دولة إسرائيل الصهيونية» الحالية:

في المرحلة الجديدة من تاريخ الدولة الصهيونية، التي يمكن اعتبارها النزعة الصهيونية العسكرية، يأخذ استخدام الحجج التوراتية بعداً جديداً.

ففي حين تنفق إسرائيل، حسب تقرير البنك الدولي أكثر من ٥٠٪ من ميزانيتها على جهازها العسكري، وحين يُعترف أن هدف هذه العسكرية المرغمة، على لسان أرييل شارون، حسب مخطط

---

(١) مارتن بوبر. أنا وأنت. ١٩٦٩، ص ٣٦ ـ ٣٨.

الحركة الصهيونية الذي سنتحدث عنه لاحقاً، تفتيت الدول العربية في المنطقة وليس حماية إسرائيل، فإنه يجري استخدام النصوص التوراتية «لتبرير» التوسع الدائم للحدود، كما لتبرير أساليب القتل والإرهاب من قبل الدولة.

وليس هذا الأمر جديداً[1]، فإن بن غوريون في عام ١٩٣٧ «كان يرسم حدود إسرائيل استناداً إلى مراجع توراتية[2]. وكان يرى أن أرض إسرائيل يجب أن تشمل خمس مناطق: جنوب لبنان حتى الليطاني (الذي يسميه «القسم الشمالي لإسرائيل الغربية») وجنوب سوريا، والضفة الغربية، وفلسطين (التي يسميها«أرض الانتداب» البريطاني) وسيناء. وكان يرى أن الحدود الشمالية لا بد أن تمر في خط العرض الذي تقع فيه مدينة حمص (في سوريا) لأنه كان يشبهها بمدينة حماه التي تشكل في العدد (الإصحاح ٣٤، من ١ ـ ٨) الحد الشمالي لأرض كنعان. ويشبِّهها صهاينة آخرون بحرارة «توراتية» بمدينة حلب، كما يحدِّد آخرون أيضاً موقعها في تركيا! وكان الحاخام أدين شتاينسالتز المقرب من حزب شلي Sheli يطالب، خلال محاورة نظمها سارتر في إسرائيل «بالحقوق التاريخية» على قبرص! وفي عام ١٩٥٦ أعلن بن غوريون، في أجواء تهليلات الكنيست، أن سيناء كانت جزءاً من «مملكة داود وسليمان». وظلت هذه «الجغرافيا التوراتية» في الكتمان، بعد الموقف الكابح من قبل

---

(١) سنحلل هذه القراءة للتوراة في الفصل الأول من هذه الدراسة لكي نبيِّن آليته والغياب التام لأي أساس له في آن معاً.

(٢) تقرير إلى المؤتمر الصهيوني العالمي في زيوريخ في ٢٩ يوليو تموز ١٩٣٧ وفي تل أبيب ١٩٣٨ ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أثناء الحملة على السويس، لتعود وتطفو على السطح في عام ١٩٦٧. كما أن وجود الوعد «من نهر الفرات الكبير إلى نهر مصر» (العدد، ٣٤، ٥ و ٥) تعني النيل تارة ووادي العريش طوراً.

ضمن هذا المفهوم للحدود المطاطة، يُستخدم التوراة دائماً لتحديد الموعد المضروب لجعل العدوان أمراً مشروعاً مسبقاً أو لتبرير ضم جديد فيما بعد.

ويُسهم التخيّل الهذياني لحاخامي «الأحزاب الأشد تحمساً» للغزو، في المدى الحالي من التوسع الصهيوني، وفي تبرير المغامرات الأشد رعباً للنزعة العسكرية الإسرائيلية، وفي إرضاء المطالب الأشد استبداداً للأصوليين. وليس من قبيل الصدفة أن يقرر، وبشكل متواز مع الاجتياح الدامي للبنان، وقف رحلات طائرات العال نهار السبت احتراماً لمعتقد السبت اليهودي.

وعلى صعيد التبريرات الأيديولوجية تستخدم هذه المراهنات على الأصوليين، بشكل واسع: فلا تصبح الأراضي المحتلة من لبنان أراضي «لقبيلة آشر» فحسب، بل تصبح أعمال القتل نفسها «مقدسة» في سبيل مصلحتهم، ويصبح تدمير صور وصيدا، وقصف بيروت ومذابح صبرا وشاتيلا، ليس فقط إلا امتداداً مباشراً «لمذابح دير ياسين» التي ارتكبتها منظمة بيغن الأرغون في عام ١٩٤٨، ومذابح قبية وكفر قاسم والمجازر الدامية لقتلة «الوحدة ١٠١» التي كانت تابعة لأرييل شارون، ويجد كل ذلك تسمياته النبيلة: فتكرر الدولة الحالية لإسرائيل، باسم رسالة إسرائيل التوراتية، الحركة المقدسة

لإسرائيل التوراتية التي أبادت الكنعانيين، وتتعامل اليوم مع العرب، كما تعاملت مع الكنعانيين في الماضي ومع السكان الآخرين لهذه الأرض[1]. «وأما مدن هذه الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيباً، فلا تستبقِ منها نسمة ما بل تحرمها تحريماً الحيثيين والأموريين والكنعانيين والفرزيين والحوريين واليبوسيين كما أمرك الرب إلهك»[2].

أو أيضاً، «فالآن إذهب واضرب عماليق. وحرّم كل ما لهم ولا تعف عنهم بل اقتل رجلاً وامرأة، طفلاً ورضيعاً، بقراً وغنماً جملاً وحماراً»[3].

هذا التبرير «التوراتي» للإبادة الجماعية، وهذا التشريع للعدوان والضم المتوالي للدولة الصهيونية الحالية، إسرائيل، المعتبرة الوريثة الشرعية والمكملة لإسرائيل التوراتية، يدفع الشتات وكثيراً من المسيحيين الذين يصدقون دون نقد تعليماً دينياً كاثوليكياً، و «مدرسة الأحد» البروتستانتية إلى قبول ما هو ليس مقبولاً لديهم، فيحورون الأسطورة الصهيونية بصورة واعية، وقد أظهر تفسيرهم، منذ قرن ولا سيما في السنوات الأخيرة ضعفاً أساسياً.

وتقدم الأسطورة هنا الدليل على قوتها في التعبئة. فقد قال الحاخام إيليزر والدمان، في صحيفة نيكودا، في مقالة ذات عنوان، إن «قوة إنجاز العمل» تحمل إلى سياسة أرييل شارون وبيغن الضمانة «الإلهية» اللازمة للمخططات الإمبراطورية الأشد جموحاً: فيشرح

(١) سنبين في الفصل الأول من هذا الكتاب الطابع الأسطوري الخالص «هذه الإبادات المقدسة».

(٢) التثنية، الإصحاح العشرون، ١٦، ١٧.

(٣) صموئيل الأول، الإصحاح الخامس عشر، ٣.

بقوة النصوص التوراتية أن إسرائيل قدمت باحتلال لبنان الدليل على أنها تستطيع إقامة «نظام جديد» في الشرق الأوسط وما حوله، وأن ذلك يكون «بداية الخلاص» للعالم. ولا يكتفي بتمجيد حرب دفاعية: بل تصبح الحرب نفسها قيمة. وفي هذه الطريق من الخلاص، بلغنا في لبنان، مرحلة أرقى مما بعد حرب الأيام الستة». «لقد أظهرنا بواسطة هذه الحرب قوتنا العسكرية... ونحن مسؤولون عن الأمن في الشرق وفي العالم معاً»[1].

أمام مثل هذا الهذيان المتعجرف من النزعة القومية والعسكرية الإسرائيلية، نكتشف كم كانت هموم وتحذيرات أحد صهاينة الساعة الأولى تنبّئية، وهو مارتن بوبر أحد كبار مفكري القرن العشرين، ومؤلف كتب، عقيدة الديانة اليهودية، والدين التوراتي، والنزعة الإنسانية العبرية، وإسرائيل والعالم، حين يرد على بن غوريون في القدس، في عام ١٩٥٧: «يقول لنا بن غوريون إن فكرة مجيء المسيح حية، وأنها ستعيش حتى ظهور المسيح. وأجيبه كم عدد قلوب هذا الجيل، في بلدنا، التي تبقى فيها فكرة مجيء المسيح حية بصورة مغايرة لما في شكلها القومي الضيق الذي يتحول إلى «عودة اللاجئين». إن فكرة مجيء المسيح دون التوق إلى خلاص البشر، ودون الرغبة في المشاركة بتحقيقها، ليست هي الرؤية المخلصة لأنبياء إسرائيل»[2].

ولم يتوقف بوبر، طيلة حياته كمكافح صهيوني، عن استنكار

---

(١) تحليل لأهارون موجيه، في صحيفة داڤار، عدد ٣ أيلول ١٩٨٢.

(٢) مارتن بوبر: إسرائيل والعالم. طبع شوكين Schochen نيويورك ١٩٤٨، ١٩٦٣، ص ٢٦٣.

التحريف السياسي والقومي للصهيونية الدينية: «إننا نتحدث عن روح إسرائيل، ونعتقد أننا لسنا مشابهين للأمم الأخرى» لكن، إذا كانت روح إسرائيل ليست إلا تركيباً لهويتنا القومية، وليست أكثر من تبرير جميل لأنانيتنا الجماعية... المتحولة صنم، فنحن الذين رفضنا القبول بأي أمير غير سيد الكون، ونكون كالأمم الأخرى، ونشرب معها الكأس التي تسكرها[1]». و«ليست الأمة القيمة العليا... وليست الأيديولوجية القومية، روح النزعة القومية صحيحة إلا بقدر ما لا تجعل الأمة، غاية في ذاتها... إن اليهود أكثر من أمة: إنهم أعضاء في جماعة مؤمنة»[2].

إنه يكشف عن الجذر العميق لهذا التحوير في الصهيونية السياسية الناشئة ليس عن الديانة اليهودية، بل عن النزعة القومية الأوروبية للقرن التاسع عشر، التي جعلتها اليوم بديلاً عن الدين، والعبادة الصنمية للدولة المسماة دولة إسرائيل، ويقول: «كان اليهودي قد اقتلع من جذوره، وهذا هو جوهر المرض الذي كانت من أعراضه ولادة النزعة القومية اليهودية في أواسط القرن التاسع عشر»، ويغطي هذا الوجه كل ما أخذته النزعة القومية اليهودية الحديثة عن النزعة القومية الحديثة في الغرب... فماذا على فكرة «الاصطفاء» لإسرائيل أن تفعل؟ «فالإصطفاء» لا يحده شعور بالتعالي، بل شعور بالمصير. ولا يتولد هذا الشعور من التشابه مع الآخرين، بل من الدعوة والمسؤولية عن إنجاز المهمة التي لم يكف الأنبياء عن التذكير بها: وإذا

(١) المصدر السابق ص ١٨٤ . (محاضرة ألقيت في تل أبيب في عام ١٩٣٩).

(٢) مارتين بوبر ص ٢٢٠ (رسالة موجهة إلى المؤتمر الصهيوني الثاني عشر في ٥ أيلول سبتمبر ١٩٢١).

فاخرت بأنك مختار بدلاً من العيش في الخشوع لله، فإن ذلك هو الخيانة[1]. وحين يطرح هذه «الأزمة القومية» للصهيونية السياسية التي هي تحوير للروحانية اليهودية، يستنتج: «كنا نأمل تخليص النزعة القومية اليهودية من خطأ جعل شعباً معيناً صنماً. ولم ننجح في ذلك»[2].

إن مارتن بوبر من الذين تمتعوا بتعلق انفعالي وعاطفي بأرض صهيون. وقد أشار إلى ذلك، في عام ١٩٣٩، في رسالة إلى غاندي الذي كان يسأل لماذا لم يكن الصهاينة يشعرون بارتباطهم بالوطن الذي كانوا يولدون فيه، من أجل أن يكافحوا على أرضه ومع سائر الشعب كله بدلاً من البحث عن «وطن قومي» آخر. وكان بوبر يجيب «بأن العقيدة اليهودية لم تكن تستطيع العيش إلا في جماعة معينة، وحسب قوانينها الخاصة وفي أراضيها الخاصة: «فالأساس بالنسبة لنا ليس هو الوعد بالأرض، بل مطلب يرتبط بلوغه بالأرض والوجود لجماعة يهودية حرّة في هذا البلد»[3].

وحين يذكّر غاندي بأن فلسطين تخص العرب، وبأنه ليس من العدل ولا من الإنسانية فرض سيطرة يهودية على العرب يجيب بوبر: «إننا لا نريد نزع ملكيتهم عنها، بل العيش معهم»[4]. ويؤكد بشدة، في محاضرة أقيمت في نيويورك في عام ١٩٥٨، موقفه الثابت حول هذه المسألة للعلاقات مع العرب: فيرى أن «انبعاث الشعب

---

(١) المرجع نفسه ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٢) المرجع نفسه ص ٢٢٤.
(٣) نفس المصدر ص ٢٢٩، رسالة إلى غاندي (١٩٣٩).
(٤) نفس المصدر ص ٢٢٣.

اليهـودي» يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع «تكـامل منـطقـة الشرق الأدنى»، مما كان ينفي اللجوء إلى القوة: «إن النظريات الأكـثر ضرراً والأشد خطأ هي التي تدعي أن طريق التاريخ تتحدَّد بالقـوة»، التي هي دائماً «تأكيد لسيطرة ما دون الإنساني عـلى الإنساني». و «خيـانة للإيمان». فكان الخطأ الأسوأ، حسب بوبـر، النظر إلى الـذات «كأنها حصر في العـالم الغربي». وكـان يذكـر في عام ١٩٥٨، أنـه منذ عـام ١٩٢١ «تقـدمت بفكرة اتحـاد فدرالي للشرق الأدنى، نشـارك فيه»[١]. لكن «على عكس الاقتراحات بدولة مزدوجة القومية أو بمشاركة يهودية في اتحاد للشرق الأدنى، تقرر تقسيم فلسـطين، مما شكـل الشرخ بين الشعبين، واندلاع الحرب»[٢]. ويذكر بوبـر بأنـه ليس هو من أنصـار اللاعنف من حيث المبدأ، وأنه لا يعترض عـلى وجود دولـة إسرائيل، لكنه يـصرّ، بعد الحربـين العربيتـين ـ الإسرائيليتين الأوليـين، اللتين شهـدهمـا، عـلى أن «السلم بـين اليهـود والعـرب لا يمكن أن يتحقق بمجرد وقف الأعمال العدائية، وأنه لن يكون هنـاك سلام إلا بتعـاون حقيقي، وأنه إذا بدا اليوم للكثيرين استحالة الظن بمشاركـة إسرائيل في اتحاد الشرق الأوسط، فإن هذه الإمكانية يمكن أن تولد غداً»[٣].

مثل هذه الأحاديث قد تكون كافية اليوم لمعاملة بوبر من قبل بيغن وعملائه في المنـظمة الصهيـونية، عـلى أنه معـاد للإسرائيليـين، يعني كمعاد للسامية، وهو أكبر متنبىء يهودي عـاش في دولة إسرائيـل منذ تأسيسها.

---

(١) المصدر نفسه ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥٦.

(٣) المصدر السابق ص ٢٥٧، محاضرة في نيويورك في ٣٠ نيسـان ١٩٥٨.

ولحسن الحظ أن هـذا التراث، على ضآلتـه، بسبب الشروط الأيديولوجيـة للأولاد الإسرائيليين في مدارسهم، وللجنود من قبل الحاخامية العسكرية، وللشعب كله تحت تأثير الدعاية الرسمية، لم يمت بصورة تامة. فقد أمكن مثلاً سماع صوت الأستاذ الجامعي بنيامين كوهين، حول العدوان والمجازر في لبنان، في الثامن من حزيران ١٩٨٢: «اكتب لك وأنا أصغي إلى الراديو الذي أعلن قبل قليل» أننا «في الطريق إلى «بلوغ هدفنا» في لبنان: تأمين «السلام» لسكان الجليل. إن هذه الأكاذيب الجديدة بغوبلز جعلتني أصاب بالجنون. لأنه من الواضح أن تلك الحرب الوحشية أكثر بربرية من جميع سابقاتها، ولا علاقة لها البتة بعملية الاغتيال في لندن، ولا بأمن الجليل... فهل يمكن أن يصبح يهود من أبناء إبراهيم الذين كانوا هم أنفسهم ضحايا الكثير من الأعمال الوحشية، متوحشين إلى هذا الحد؟... فليس النجاح الأكبر للصهيونية إلا «نزع الصفة اليهودية» عن اليهود.

إعملوا، أيها الأصدقاء الأعزاء، كل ما في وسعكم لكي لا يحقق البيغينيون والشارونيون هدفهم المزدوج: التصفية النهائية (التعبير الرائج هنا هذه الأيام) للفلسطينيين كشعب والإسرائيليين ككائنات بشرية»[1].

هذه إدانة عنيفة كما كانت إدانات الأنبياء، كإدانة إرميا حين يلعن: «اللذين يتنبآن لكم باسمي بالكذب... من أجل أنهما عملا قبيحاً في إسرائيل». «(ارميا، الاصحاح ٢٩، ٢١ - ٢٣) أو كإدانة مينحا حين

---

(١) رسالة نشرت في لوموند في ١٩ حزيران ١٩٨٢ ص ٩.

يأمر رؤساء إسرائيل: «اسمعوا هذا يا رؤساء بيت يعقوب وقضاة بيت إسرائيل الذين يكرهون الحق ويعوجون كل مستقيم. الذين يبنون صهيون بالدماء وأورشليم بالظلم...» (مينحا ٣، ٩، ١٠).

ويُتهم اليوم «بمعاداة السامية» كل من يستنكر سياسة «قضاة بيت إسرائيل»، سياسة دولة إسرائيل الصهيونية. وعلى هذا القياس القديم يصبح إشعيا وعاموس ومينحا وإرميا وجميع الأنبياء الكبار مستكبرين باعتبارهم «معادين للسامية».

ذلك أن القادة الصهيونيين قد اختاروا من التقاليد العظيمة للديانة اليهودية ألا يُصغوا إلا لما يبرر سياستهم: قصة مجازر يشوع ضد الكنعانيين كصورة مسبقة للمجازر ضد العرب على فلسطين ولبنان، وليس لعنات أرميا أو مينحا بل قوانين عزرا في التمييز العنصري ضد النزعة المسيحية لحزقيال وإشعيا العمومية.

إنهم اختاروا «الأحبار الذين قتلوا الأنبياء»

وباسم هذا التضليل، الذي يماثل كل نقد لسياسة دولة إسرائيل الصهيونية بمعاداة السامية، يُخشى من التحريض على معاداة حقيقية للسامية.

إن ما يحمل مخاطر إثارة معاداة السامية اليوم ليس النقد الموجه للسياسة العدوانية والدموية، بل الدعم غير المشروط والأعمى لهذه السياسة.

ذلك أنه ليس في وسع مناحيم بيغن ولا آرييل شارون ولا إسحق شامير وحدَهم خلق معاداة السامية بفظائعهم: فلا يستطيعن أحد في

الواقع الخلط بين الجرائم الحربية المتأصلة فيهم منذ تاريخ طويل[1] (حيث جاءت مجازر لبنان التتمة المنطقية والحتمية لأيديولوجيتهم ومفاهيمهم الأسطورية وسياستهم الإستعمارية التوسعية)، وبين مجموع الشعب الإسرائيلي، وأقل من ذلك بين مواطنينا المعتنقين للديانة الإسرائيلية أو للتراث اليهودي.

أما الذين يخلقون الخطر الأكبر في تغذية معاداة السامية، فهم قادة بعض التنظيمات المسماة «تمثيلية»، والذين يتصرفون كعملاء دون قيود لحكومة إسرائيل الصهيونية، فيؤيدون جرائمها وأكاذيبها الصارخة، ويرددون شعاراتها ويزعمون بالتالي، خلافاً لما هو بديهي، أنهم يتحدثون باسم مجموع «الطائفة اليهودية»، في حين أن العديد من أفراد هذه الطائفة، على غرار مئات الألوف من الإسرائيليين في إسرائيل نفسها، قد ابتعدوا عن هؤلاء المجرمين واستنكروا هذه الجرائم.

ولا ريب أن التباسات مخيفة قد وقعت حين قدم بيغن وأنصاره، بدعم من الحاخامين المتعصبين في «الأحزاب الدينية» الداعين «لحرب مقدسة»، تفسيراً قبلياً للتوراة واستخداماً مضللاً لموضوعات «الشعب المختار» و «الأرض الموعودة» للإساءة للإسرائيليين والمسيحيين، ولتبرير الخرق الدامي لحقوق الإنسان باسم حق إلهي مزعوم. وإن خدمة قضية الديانتين اليهودية والمسيحية، يعني رفض تضليل هذا التلاعب بالمقدسات، وعدم خلط الديانة اليهودية، أي عقيدة إبراهيم وموسى والنزعة الشمولية الكبيرة للأنبياء، مع النزعة

---

(١) أنظر موجزاً «لسيرة حياتهم» في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

الشوفينية العنصرية، وتمييز ذلك عن تسمية «مسيحي لبنان»، جلادي سعد حداد وأمثاله المنفذين للمخططات الدنيئة لحكومة تل أبيب. وهدفنا على وجه الدقة مقاومة هذه الإلتباسات، وتمييز دولة إسرائيل وسياستها عن جمهور الشعب الإسرائيلي الذي بدأ يدرك ألاعيب القادة، التي هو ضحية لها، وتمييز الديانة اليهودية عن الخرافة الصهيونية التي تشوهها لأهداف سياسية، ورفض الاستسلام للإرهاب الفكري لعملاء العنصرية الإسرائيلية التي تريد تقسيم العالم إلى صهيونيين ومعادين للسامية، مثلهم مثل عنصريي الأمس الذين كانوا يزعمون تقسيم العالم إلى يهود وغير يهود.

إننا نصارع الصهيونية السياسية لأننا معادون للعنصرية على وجه الدقة. وليست معاداة الصهيونية هي التي تؤدي إلى معاداة السامية، بل هي الصهيونية بحدّ ذاتها.

إننا نصارع نزعة صهيونية تدعي استخدام الدين لإضفاء الطابع القدسي على سياسة معينة.

ولكي نتخلص من هذه الإلتباسات القاتلة:

- بين الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية.
- بين الديانة اليهودية والصهيونية.
- بين إسرائيل التوراتية ودولة إسرائيل الصهيونية.

إننا سنحاول إزالة الطابع الروحاني عن الصهيونية السياسية بدراسة الأسطورة التي تستند إليها الأساطير التاريخية والأساطير التوراتية المزيفة، ثم الواقع السياسي الناشيء بالضرورة عن مسلمات خرافية للصهيونية السياسية:

- سياسة داخلية مستندة إلى النزعة العنصرية.
- سياسة خارجية تقوم على العدوان والتوسع لاحتلال «مجال حيوي» لصالح هجرة محتملة.
- فعل سياسي متميز بالنزعة الإرهابية للدولة.

القسم الأول

الأسطورة التاريخية

أسطورة الحقوق التاريخية

«هـذه الأرض هي المقر التـاريخي لليهود» هـذا ما أعلنتـه مـذكـرة المنظمة الصهيونية العالمية إلى مؤتمر السلام في جنيف عام ١٩١٩.

ويؤكد إعلان قيام دولة إسرائيـل في ١٤ أيار ١٩٤٨ أنها قـامت في فلسطين «بفضل الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي».

إن هذا المفهوم «للحقوق التاريخية» يرتبط، في الدعاية الصهيونية، بمفهـوم «الوعـد» بالأرض الـذي يعـطي لـلإسرائيليـين «حقـاً إلَهيـاً» بامتلاك فلسطين والسيطرة عليها.

سنبحث المسألتين بصورة منفصلة: إن هذا الفصـل سهل لأنـه لا وجود لأي أثر له، خارج النصوص التوراتية، ولا في نصوص شعوب الشرق الأوسط، ولا في المخلفات الأثرية وقصص العهد القـديم قبل القرن العاشر (قبل الميلاد). حتى إن عالماً شديد التعلق بإنقاذ تاريخية العهد القديم مثل الأب دوفو Le Pére devaux، يعترف مثل الجميع أننـا لا نجد خـارج التوراة «أيـة إشارة واضحـة لأربـاب العـائـلات العبرية، وإلى الإقامة في مصر وإلى الخـروج، حتى ولا إلى غزو أرض كنعان، ومن المشكوك فيه جداً أن يُكسر الصمت بنصوص جديدة»[1]

---

(١) ر. دوفـو R. de vaux، تـاريـخ إسرائيـل القـديم، منشـورات Gabalda ١٩٧١ ص ١٥٤.

وإن موضوع «الوعد» بأرض فلسطين لم يظهر إلا في نصوص صادرة عن الذين يعتبرون أنفسهم مستفيدين منها. وتوصل محللون آخرون، منذ قرن إلى استنتاجات أكثر جذرية، كما سنرى فيها بعد عند الحديث عن الأسطورة التوراتية «للوعد» لدى «ڤون راد Von Rad ونوث Noth وتومبسون وفان سيتيرز وألبير دوبوري».

الملاحظة الأولى التي تفرض نفسها، حين لا نكتفي بقبول الأجزاء «التاريخية» من العهد القديم، أن التاريخ العبري لا يظهر في أية لحظة مميزاً عن تاريخ الإمبراطوريات الكبيرة في بلاد ما بين النهرين من حثيين ومصريين، ودون أن يؤلف «مركز» التاريخ كما تزعم الأطروحة «الاستثنائية» للصهيونية السياسية المتناوبة مع نوع من التعليم المسيحي.

وخارج علم الآثار الذي يشهد على حضور الإنسان فيما يخص فلسطين، منذ عشرة آلاف سنة، إذا توقفنا عند المرحلة التاريخية التي توجد حولها وثائق مكتوبة يمكن أن نميز بصورة بيانية:

- إن العصر البرونزي القديم، في الألف الثالث قبل الميلاد، حيث يصادق - وأكثر من ذلك منذ اكتشاف نصوص إبلاء، في عام ١٩٧٦ - على وجود حضارة مدنية كبيرة في بلاد كنعان، مكونة من شعوب ذات لغات سامية من الغرب: مثل الأرامية و «لغة كنعان» التي ندعوها العبرية.

- ثم حقبة (٢٢٠٠ - ١٩٠٠) المتميزة بدخول القبائل الرُّحَّل.
- تمدن جديد (١٩٠٠ - ١٥٠٠) في العصر البرونزي الوسطي.
- سيطرة مصرية اعتباراً من أواسط القرن السادس عشر: حيث جعل فراعنة السلالة الثامنة عشرة من فلسطين «ثغراً مصرياً».

وتقع هذه المنطقة في قلب «الهلال الخصيب». وتمتد من النيل إلى الفرات، أو مشكلة مكان المرور والامتزاج للجماعات البشرية الأكثر تنوعاً. وحين كانت القبائل الرحل والرعاة تتنقل بين بلاد ما بين النهرين أو في الضفة الغربية للأردن، بلغت أرض كنعان منذ بداية الألف الثاني قبل الميلاد، في العصر البرونزي القديم، ووجدت هناك سكاناً، وخاصة من الكنعانيين قد استقروا فيها، وأقاموا حضارة مدنية وعرفوا، في نهاية الألف الثاني الحديد والكتابة بالأبجدية.

وعلى عكس الرسم البياني التوراتي التقليدي لم يشكل العبرانيون عرقاً مميزاً قبل دخول القبائل الرحل إلى أرض كنعان: حيث تجمعوا في اتحاد تكوَّن من مجموعات عرقية مختلفة، وشكلوا هجرات كبيرة من القبائل الرحل (الأموريين أو الآراميين).

واستقرت بعض هذه القبائل في أرض كنعان، وتابعت قبائل أخرى طريقها إلى مصر. وأخذت هذه القبائل (وبينها من عُرفوا باسم «العبرانيين» فيما بعد) عن الكنعانيين لغتهم وكتابتهم وطقوسهم الدينية، إلى حوالي عام ١٤٠٠، حيث اقتفوا آثار الغزاة الهكسوس بحثاً عن مراعي جديدة في مصر.

وعندما طرد الهكسوس من مصر، اعتُبر من قدم معهم وكان في حمايتهم «متواطئاً» وأخضع إلى ظروف معيشية أكثر صعوبة. ولجأ بعضهم إلى الهروب من مصر، ولم يكن هؤلاء يشكِّلون عرقاً واحداً بل مجموعة من المعترضين على الفرعون تحت اسم «أبيرو Apiru» (ومنها اشتقت كلمة «عبري» دون شك، كما يشير الأب دوفو. ولا بد أن يكون هذا «الرحيل» للعناصر الأجنبية المعترضة أمراً عادياً، بحيث لم يرد أي ذكر لهذا «الحدث المختلف» في الحوليات

المصرية، حتى في صيغة تقرير عن حماية الحدود (في حين لـدينا تقـرير عن «حالات مرور» تعود إلى القرن التاسع عشر قبل المسيح).

غير أن «المصادر» الوحيدة التي بين أيدينـا، خارج نصـوص العهد القديم، لا تتجاوز عـدد أصابـع اليد الـواحدة: حيث إن أقـدم ذكر لكلمـة إسرائيل وجـد على مسلة تمجـد انتصارات الفـرعـون ميمبيتـا Memepta، حوالي العام ١٢٢٥. وقد ورد فيها دون تحـديد أنـه دمر «إسرائيل» كذلك، حين غزا المدن الفلسطينية: «دمرت إسرائيل، ولم يبق لهـا جـذور أبـداً». وليس في هـذا النص أيـة كلمـة أخـرى عن إسرائيل[1].

وفضلاً عن ذلك، فـإن ٤٠٠ لوح من الصلصـال اكتشفت اعتباراً من عـام ١٨٨٧ في تل العـمارنـة العـاصمـة التي أنشـأهـا الفـرعـون أمينوفيس الرابع (أخناتـون: ١٣٧٥ ـ ١٣٥٨) تقدم لنـا المحفوظـات التي تحـتـوي على مـراسلات فـرعون مـع الأمراء والـولاة على منـاطق فلسـطين وسـوريـا. وليس فيها أي أثـر عن إسرائيل، بـل معلومـات هامة عن المدن ـ الدول ـ للكنعانيين ومنافسيهم.

ومن هـذه الآثار الضئيلة البـاقية عن إسرائيـل في تاريـخ الشعوب الأخرى، نستخلص على الأقل الاستـنتاجين التاليين:

أولاً ـ إنـه يستحيل منحهـا «حقاً تـاريخياً» بصفتهـا المحتل الأول: فعنـدما وصلت القبـائل في المـوجـة الآراميـة إلى فلسـطين، وجـدت

---

(١) لا يمكن أن يكـون المقصود كـل إسرائيل، «الاثنتي عشرة» قبيلة التي لم تكن متكـونـة بعـد: بل تقصـد حمايـة أقل عـدداً. الأب دودو: تاريخ إسرائيل القـديم، مجلد ١ ص ٣٦٦.

«السكان الأصليين» الكنعانيين والحثيين (حول مدينة حيبرون* التي أسسوها) والعامونيين (حول عمان) والمؤابيين شرقي البحر الميت والعيدوميين في الجنوب الشرقي. وفي الوقت نفسه قدم الفلسطينيون من بحر إيجه وأقاموا بين الكرمل والصحراء. والذين يطلق عليهم اليوم اسم «الفلسطينيين» لم يتحدروا من العرب فقط، بل إن العرب الذين جاءوا بأعداد قليلة في القرن السابع الميلادي هدوا القسم الأعظم من السكّان المحليين إلى الإسلام (بمن فيهم من الإسرائيليين)، وامتزجوا بهم بالزواج وأدخلوا عليهم لغتهم. وكان ظهور العرب في فلسطين، في القرن السابع ظاهرة ثقافية أكثر مما هي عرقية. ويتحدر الفلسطينيون من السكان الأصليين الكنعانيين، الذين عاشوا هناك منذ خمسة آلاف سنة على الأقل (منذ بداية المرحلة التاريخية) ومن الفلسطينيين الذين أعطوا اسمهم للبلاد فأصبحت تدعى فلسطين، ومن الفرس واليونانيين والرومان والعرب الأتراك الذين احتلوا البلد وسيطروا عليه بعد البابليين والحثيين والمصريين.

«فالمحتلون الأولون» إذن هم هؤلاء «الفلسطينيون» الذين يسكنون البلد منذ فجر التاريخ.

والملاحظة الثانية المستخلصة من هذا التاريخ لفلسطين، هي أن العبرانيين (الذين «عبروا») حين وصلوا إلى مصر، في القرن الثامن قبل المسيح، وأقاموا في فلسطين، إما بالتسلل، وإما بالغزو (سنعود إلى هذا في الحديث عن الروايات التوراتية) هم على الأغلب غزاة بين

(*) مدينة قديمة أصبحت هي الخليل اليوم ـ المترجم.

آخرين (البابليين والحثيين والمصريين والفرس واليونانيين والرومانيين والعرب والأتراك والإنكليز).

بعد الإقامة في أرض كنعان فقط، أصبح من الممكن الحديث عن شعب إسرائيلي تكوَّن من اتحاد عدة قبائل مختلفة العرق، والعودة في ذلك إلى مراجع داخلية وخارجية: لأنه لا وجود لأية وثيقة خارجة عن التوراة حول التاريخ السابق أولاً، ولأن أي نص توراتي لم يكن قد وضع قبل عهد سليمان ثانياً[1] (القرن العاشر)، ولأن هذه النصوص الأولى كانت مستوحاة من الاهتمامات السياسية للعصر ثالثاً (تمجيد أو نقد النظام الملكي وتشريع ملكية الأرض أو غزوها. . .) اعتباراً من التقاليد الشفهية، مثل الروايات التاريخية الشمالية وقصائد هوميروس، وأساطير الملك آرتي والسلالات البطولية «للشعراء» الأفارقة، أو حكايا الرواة العرب، كما يذكر الأب دوفو، حيث «إن اشتقاق الحكايات أو الروايات الشعبية تفسر اسم مكان أو قسماً من القبيلة، أو لقب أحد الأجداد وتؤسّس حكايا طريفة عن حق القبيلة في استخدام أرض أو التمتع بامتياز معين. ويلعب القسم الذي يخص الراوي الدور الأفضل.

وبتحليل النصوص التوراتية، (لأنه ليس لدينا غيرها) يُستخلص ما يلي: في حوالي العام ألف، توصل رئيس عصابة (يقال له «قائد المرتزقة» في القرن الخامس عشر) ينتمي إلى قبيلة يهوذا، على رأس مجموعة من المرتزقة الفلسطينيين وسكان جزيرة كريت؟ مستفيداً

---

(١) الأمر الأكثر دلالة أن اسم داود وتاريخه لم يرد في أي مرجع خارج التوراة، ولا في أي نص ولا أية بقايا أثرية.

بمهارة من توازن القوى بين «الجبارين» حينذاك: البابليين والمصريين، إلى تأسيس مملكة والإقامة مع حرسه الشخصي من الكريتيين والفلسطينيين في القدس، حيث واصل السكان القدامى من اليبوسيين حياتهم.

ويحاول رئيس الجماعة، داود تهويد أرض كنعان، وأوكل قيادة ثلث جيشه، إلى فلسطيني يدعى عيطاي جت. وكانت المؤن، خلال ثورة أبشالوم، تصل إليه في الضفة الغربية من الأميرالاموني شوبي، وأنشأ دولة متعددة القومية، ومشتملة على شعوب ذات أديان وأصول مختلفة. وكانت جدّته راغوث مؤابية، وعندما كان يتعرّض للنزاعات، يعهد بذويه إلى رعاية ملك موآب.

ورزق ولداً من امرأة حثية هو سليمان الذي خلفه على العرش فأبقى على الطابع المتعدد القومية لهذه الدولة ووسع نطاقه[1].

وبعد وفاة سليمان انقسمت مملكة داود: إسرائيل في الشمال ويهودا في الجنوب. واحتل الأشوريون اسرائيل في عام ٧٢١، واحتلها البابليون في عام ٥٨٧. وأرسل الوجهاء إلى المنفى. وعندما احتل

---

(١) من المفيد أن نشير إلى أنه بفضل قوانين أساسية للدولة الإسرائيلية الحالية لا يكون الفرد يهودياً إلا إذا كانت أمه يهودية، أو إذا اعتنق الديانة اليهودية، لا يعتبر الملك سليمان يهودياً، ولا يستطيع الإفادة من «قانون العودة»، لأن أمه لم تكن يهودية بل حثّية، ولأن أي حاخام مستقيم مؤهل للإعتراف بتحوله إلى الدين لا يقبل القيام بذلك لأجل إنسان كسليمان كان يشيد في القدس معابد لآلهة خليلاته المصريات الأدويات والمؤآبيات والصيدونيات الخ... والأمر نفسه بالنسبة لشاؤول المولود من أم كنعانية وكذلك (كما سنرى فيما بعد) بالنسبة إلى الملك داود الذي كانت جدته - راغوث مؤابية!

ملك الفرس قورش بابل، سمح للمنفيين بالعودة (وفضل عدد كبير البقاء في بابل). وخضع العبرانيون عندئذ إلى سلطة الفرس واليونانيين والرومانيين حتى ظهرت حركات التمرد ضد المحتل، ومنها حركة المكابيين في القرن الثاني قبل الميلاد ضد وريث سلوقي للإسكندر، هو أنطيوخوس أبيفانوس، وبعد عشرين سنة من الكفاح أقام المكابيون سلالة ملكية دعيت «الأشمونية» وتفككت فيها بعد بالصراعات الداخلية حتى عام ٦٣ قبل المسيح، حين استولى بومبيوس على فلسطين التي أصبحت مملكة مقتطعة، ثم ولاية رومانية. وفشلت حركتا تمرد ضد المحتل الروماني في عام ٧٠ و ١٣٢ للميلاد. وبعد سحق التمرد الأخير جرى تدمير الهيكل، وتشتت الشعب اليهودي على طول شواطىء البحر الأبيض المتوسط. وانتهى وجود الطائفة الإسرائيلية في فلسطين.

وفي عام ١١٧٠ زار السائح اليهودي بنيامين الطليطلي القدس ولم يجد سوى ١٤٤٠ يهودياً في جميع أنحاء فلسطين. وفي عام ١٢٥٧ لم يعثر ناحوم جيروندي في القدس إلا على عائلتين من اليهود. وحين استولى الصليبيون على القدس في عام ١٠٩٩، قاموا بإحراق اليهود في معبدهم. وحين استعادها صلاح الدين في عام ١١٨٧ سمح لليهود بالعودة.

ولم يعد اليهود إلى فلسطين إلا تحت تأثير الإضطهاد، وليس بفعل الحنين إلى «وطن الأجداد»: ففي القرن الخامس عشر لم يشعر يهود إسبانيا بالحاجة إلى الهجرة خلال ثمانية قرون من التعايش مع العرب، لكنهم كانوا يهربون من تعصب محاكم التفتيش في عهود الملوك

«الكاثوليكيين جداً». وجاء إلى فلسطين عدد قليل منهم. ولجأت الأكثرية الساحقة منهم إلى فرنسا وهولندا وإيطاليا ومصر وقبرص أو إلى البلقان. وفي عام ١٨٥٤ لم يزد عدد اليهود في فلسطين عن ١٢ ألف يهودي من أصل ٣٥٠ ألفاً من سكانها. وفي عام ١٨٨٠ بلغ عددهم ٢٥ ألفاً من أصل ٥٠٠ ألف نسمة. وتسبب الإضطهاد في روسيا، في عام ١٨٨٢، بموجة جديدة تبعتها موجات أخرى بسبب حالات اضطهاد اليهود في كل من بولونيا ورومانيا.

في حين كانت الصهيونية تتطور على أساس مؤلف تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، الصادر في عام ١٨٩٦، كان من الضروري التركيز على مسألة «الحقوق التاريخية» من أجل إدراك حوافز الحركة.

فلم يكن العبرانيون «المحتلون» الأول، بل أحد عناصر كثيرة لهذا الخليط من الشعوب في «الهلال الخصيب». ولا يستطيعون في أي حال المطالبة بوضع متميزٍ في هذا التاريخ الطويل. وتعاملت الصهيونية السياسية مع توجيه وتزوير منتظم للوقائع، في الكتب المدرسية الإسرائيلية، كما في الدعاية الخارجية، ولم تمسك من تاريخ فلسطين إلا بفترات قليلة لعب فيها العبرانيون دوراً معيناً:

ـ احتلال أرض كنعان من جانب القبائل في زمن يشوع الواقع (حسب النصوص التوراتية للقرن العاشر) في القرن الثالث عشر قبل الميلاد. وقد تحول هذا الدخول إلى «حرب مقدسة» وغزو مدمر من قبل لاهوتيين في القرن السادس أعادوا كتابة التاريخ بعد فوات الأوان، من أجل أهداف سياسية محددة (كما سنرى فيما بعد حين نتعرض للأسطورة الدينية للصهيونية المتممة لأسطورتها التاريخية).

ـ ثلاثة وسبعون عاماً من حكم داود وسليمان.

ـ النفي إلى بابل والعودة.

وأخيراً التمرد ضد الرومان في عامي ٦٣ و ١٣٥ للميلاد ومحو كل ما تبقى من التاريخ، كما لو أنه لم يحدث شيء على هذه الأرض خلال ألفي سنة، من الألف الثالث حتى مجيء العبرانيين، كما لم يحدث شيء خلال ما يقرب من ألفين آخرين، من تمرد باركوشبا في عام ١٣٥ ميلادية حتى خلق دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨!

هكذا خلقت أول أسطورة تاريخية بالتركيز على بعض الأحداث خلال حقبة من خمسة آلاف سنة من التاريخ بصورة تعسفية: هجرة القبائل اليهودية بين حالات أخرى عديدة، ومملكة داود بين ممالك أخرى كثيرة، أو حالات تمرد المكابيين أو باركوشبا.

إن تاريخ فلسطين المدرَّس في مدارس دولة إسرائيل هو نتاج التزييف والتزوير. لكن «التاريخ المقدس» المدرَّس في كتاب التعليم الديني الكاثوليكي أو في «مدرسة الأحد» البروتستانتية بالإستناد إلى قراءة للتوراة دون الرجوع إلى التاريخ الحقيقي للشرق القديم، ينوب عن دعاية الصهيونية السياسية دون إرادة منها، ويهيء ملايين المسيحيين في العالم لقبول أسطورة القتل للشعب الفلسطيني وللسلام العالمي كأنها الحقيقة. ذلك أن هذه الأسطورة تُستخدم لوضع مطالب إقليمية وعمليات إلحاق واعتداء.

ويكمل الصهيونيون هذه الروحانية الأولية بأسطورتين تاريخيتين أخريين:

ـ بعد تحويل فلسطين إلى صحراء تاريخية (ما عدا في مراحل

الوجود العبري)، يحولونها إلى صحراء جغرافية: «أرض دون شعب لشعب دون أرض» حسب الصيغة المشهورة لإسرائيل زانغويل[1].

ـ بعد أن دمرت الصهيونية التتابع التاريخي للأرض الفلسطينية (مثل المعادين للسامية)، خلقت تتابعاً عرقياً وعنصرياً «للشعب اليهودي» بسلالات وهمية ورفض للتشابه، لأجل تبرير «عودة» إلى أرض «الأجداد»، كما لو أن اليهود الحاليين متحدرون من الإسرائيليين في العصور التوراتية. وورثتهم الطبيعيون، وكما لو أنهم يحققون الرغبة القديمة والدائمة لجميع الطوائف «اليهودية» في العالم.

ولنحلل الآن هاتين الأسطورتين التاريخيتين:

١ ـ أسطورة «الصحراء»:

منذ أن صيغت الصهيونية السياسية بصورة واضحة، حين صدور كتاب تيودور هرتزل حول الدولة اليهودية (١٨٩٦)، بدأت عملية التعمية التامة لوجود شعب في فلسطين. فلم يذكر هذا الوجود أبداً في كتاب هرتزل، ولا في الجمعيات العمومية التأسيسية للحركة الصهيونية العالمية. وعدم وجود هذا الشعب هو إحدى المسلمات الأساسية للصهيونية، وتكمن هذه المسلمة في الخلفية العميقة لجميع الجرائم اللاحقة. فقد صرحت غولدامئير إلى صحيفة الساندي تايمز، في عدد الخامس عشر من حزيران ١٩٦٩: «لا وجود للفلسطينيين. وليس الوضع كما لو أنه كان هناك شعب فلسطيني في فلسطين، ولا كما لو أننا جئنا نطردهم ونستولي على بلدهم، فهم لا وجود لهم».

---

(١) إسرائيل زانغويل. العودة إلى فلسطين: المجلة الليبرالية الجديدة عدد ١٩٠١ ص ٦٢٧.

فإذا كان هؤلاء «الغائبون الحاضرون» لا وجود لهم، وإذا كانوا يقاومون، فلا بد أن يتم طردهم أو قتلهم على شكل ما يقوم به مهاجرون آخرون، في أميركا حيال الهنود.

وحين سأل أينشتين وايزمن (عندما كان أحد المسؤولين في المنظمة الصهيونية العالمية): ماذا سيحدث للعرب إذا أعطيت فلسطين لليهود؟»، أجاب وايزمن: «أي عرب؟ إن عددهم قليل جداً».

ويقول البروفسور بنزيون دنيور، الذي كان أول وزير للتربية في دولة إسرائيل، والصديق المقرب من مؤسسها بن غوريون، في مقدمة كتابه، تاريخ الهاغانا، الذي نشرته المنظمة الصهيونية العالمية في عام ١٩٥٤: «لا مكان في بلادنا لغير اليهود. وسنقول للعرب: ابتعدوا وتراجعوا! فإذا لم يوافقوا أو قاوموا، سنقوم بإبعادهم بالقوة». وغداة حرب حزيران ١٩٦٧ كتب المدير السابق لدائرة الإستعمار في الوكالة اليهودية جوزيف وايتز: من الواضح في أوساطنا أنه لا مكان للشعبين في هذه البلاد، والحل الوحيد هو وجود إسرائيل، أو على الأقل إسرائيل الغربية من دون العرب (في غرب نهر الأردن) ولا مخرج آخر غير انتقال العرب إلى مكان آخر في البلدان المجاورة»[1].

غير أن الواقع مغاير تماماً: حيث كان في فلسطين، حسب الإحصاء الإنكليزي في ٣١ كانون الأول ١٩٢٢، وبعد تصريح بلفور (١٩١٧) وبعد عشرين سنة من الصهيونية السياسية ومن الدعاية للعودة، وبعد الموجات الأولى من هجرة أولئك الذين كانوا

---

(١) ذكره نوام شومسكيه في:

Noam Chomskey: Israel - jews and Palestinian arabs. 1972. p 9.

يهربون من مذابح روسيا وبولونيا ورومانيا، كان عدد السكان بسبب الإحصاء الإنكليزي الذي جرى في ٣١ كانون الأول عام ١٩٢٢ في فلسطين ٧٥٧ ألف نسمة، منهم ٦٦٣ ألفاً من العرب (٥٩٠ ألفاً من المسلمين و٧٣ ألفاً من المسيحيين) و٨٣ ألفاً من اليهود (يعني أن ٨٨٪ هم من العرب و ١١٪ من اليهود). والجدير بالذكر أن هذه الصحراء المزعومة كانت مصدرة للحبوب والحمضيات.

ومنذ عام ١٨٩١، نقل أحد صهاينة الساعة الأولى آشير غينزبرغ بعد زياة قام بها إلى فلسطين، الشهادة التالية: «لقد اعتدنا أن نصدق في الخارج، أن أرض إسرائيل هي شبه صحراوية، أو أنها صحراء خالية من الزراعة، وأن من يرغب في اقتناء قطعة من الأرض يستطيع المجيء إلى هنا والفوز بما يرغب. لكن الحقيقة غير ذلك. إنه من الصعب إيجاد حقول غير مزروعة. والأمكنة غير المزروعة هي من حقول الرمل والجبال الصخرية حيث لا يمكن أن تنبت الأشجار فيها إلا بعد جهود مضنية وأعمال كبيرة من التنقية والتعويض»[1].

في الواقع أن «البدو» قبل الصهاينة كانوا يصدرون ٣٠ ألف طن من القمح سنوياً، وأن مساحة البساتين العربية تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٩٢١ و١٩٤٢، وأن مساحة بيارات البرتقال والحمضيات الأخرى تضاعفت سبع مرات بين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٧، وأن إنتاج الخضار تضاعف عشر مرات بين عامي ١٩٢٢، و١٩٣٨.

إذا أخذنا مثال الحمضيات، فإن تقرير بيل المقدم إلى البرلمان

---

(١) أحدها عام: مؤلفاته في العبرية، تل أبيب.

الإنكليزي، من قبل سكرتارية الدولة لشؤون المستعمرات في تموز ١٩٣٧، استناداً إلى التطور السريع لبيارات البرتقال في فلسطين، يقدر أن البلاد المنتجة والمصدرة للثلاثين مليون سلة من برتقال الشتاء التي ستشكل زيادة الاستهلاك العالمي في السنوات العشر المقبلة، هي التالية:

فلسطين	١٥ مليون
الولايات المتحدة	٧ ملايين
إسبانيا	٥ ملايين

بلدان أخرى (قبرص، الجزائر) ٣ ملايين.

هذا العرض والمعطيات المستندة إليه توجد في «تقرير بيل»، في الفصل الأخير، الفقرة ١٩، ص ٢١٤.

وإذا أخذنا في الاعتبار خطوات التقدم الزراعي في جميع بلدان العالم خلال السنوات الخمسين الأخيرة، وخاصة «العون» المالي الخيالي (كما سنبين ذلك في الحديث عن التمويل في دولة إسرائيل) الذي تلقته من الخارج، يصبح من الواضح أن ليس هناك الحد الأدنى من «المعجزة الإسرائيلية» في هذا المجال.

إن اسطورة «الفراغ» التاريخي والجغرافي تصبح المسلمة الأساسية للسياسة الصهيونية لإسرائيل «لتبرير» حالات الطرد والاغتصاب والقمع، التي سنبين مداها لاحقاً.

٢ ـ أسطورة العرق:

الأسطورية التاريخية الأخرى التي استندت الصهيونية إليها هي أسطورة تتابع العرق والحنين الدائم للعودة.

وترمي رواية النسب الوهمي إلى الإعتقاد بأن يهود العالم اليوم متحدرون من «عرق» واحد، وأنهم قدموا ككتلة واحدة، بناء على أمر من الله، مع إبراهيم وآبائه إلى أرض «الميعاد» من بلاد كنعان، ثم هاجروا إلى مصر، وتخلصوا من العبودية بفضل الله وبفضل الخروج المعجزة بقيادة موسى في القرن الثالث عشر، واحتلوا بعد ذلك «أرض الميعاد» بقيادة يشوع، وأبادوا، بناء على أمر من الله أيضاً، السكان الأصليين، حتى أقاموا أمبراطورية داود، لكي يتعرّضوا للهزيمة والنفي بعد ذلك.

وعندما سمح قورش في عام ٥٣٩ بعودة المنفيين، استصدر رجلان موثوقان في البلاط الفارسي، هما الكاهن الكبير نحميا والكاتب عزرا، قوانين صارمة تمنع الزواج بنساء غير يهوديات، وشرعا القانون الموحى به إلى موسى قديماً، واستنّا سلطة كهنوتية مطلقة، لأجل الحفاظ على نقاوة العرق والدين ولتجنب امتزاج اليهود بالأمم التي يعيشون بين ظهرانيها.

كانت قوانين التمييز العنصري دقيقة جداً: «وانفصلوا عن شعوب الأرض وعن النساء الغريبة» (عزرا الإصحاح العاشر، الآية ١١). وأصبحت حالات الطلاق نافذة في الأشهر الثلاثة اللاحقة: «وانتهوا من كل الرجال الذين اتخذوا نساء غريبة في اليوم الأول من الشهر الأول» (عزرا الإصحاح العاشر، ١٦ و١٧).

وجرى التأكيد على ذلك في نحميا (الإصحاح الثالث عشر، ٣)، «ولما سمعوا الشريعة فرزوا كل اللفيف من إسرائيل»، ويضيف نحميا: «في تلك الأيام أيضاً رأيت اليهود الذين ساكنوا نساء أشدوديات وعمونيات ومؤابيات، ونصف كلام بنيهم باللسان الأشدودي ولم يكونوا يحسنون التكلم باللسان اليهودي، بل بلسان شعب وشعب. فخاصمتهم ولعنتهم وضربت منهم أناساً ونتفت شعورهم واستحلفتهم بالله قائلاً لا تعطوا بناتكم لبنيهم ولا تأخذوا من بناتهم لبنيكم ولا لأنفسكم» (نحميا، الإصحاح ١٣، ٢٣ ـ ٢٥). «ثم (... فطهرتهم من كل غريب وأقمت حراسات الكهنة واللاويين» (الإصحاح الثالث عشر، ٣٠).

وتبقى الديانة اليهودية مصانة مبدئياً من أي عامل خارجي، في ظل وصاية الكهنة الكبار.

وسنرى في هذه الرواية «الرسمية» للتاريخ اليهودي، حين نحلل القراءة الانتقائية والأسطورية والقبلية للتوراة من قبل الصهيونية المعاصرة، أن الأسطورة الذهبية التبريرية تحتل الجانب الأكبر في سبيل خدمة الأهداف السياسية الدقيقة.

ويتوالى التاريخ في «الشتات» (أعني لدى اليهود المتفرقين في مختلف الأمم) حيث حافظت الجماعات اليهودية التي تصورها الصهيونية أنها تتعرض لاضهاد دائم ثم في كل مكان، وأنها تعيش على أمل الخلاص «بالعودة» إلى «أرض الميعاد» التي ضاعت بصورة مؤقتة، فشكلت تلك الجماعات بين الأمم «شعباً كاهناً» مكلفاً بالمهمة الإلهية ليقدموا الدليل بآلامهم وإيمانهم الذي لا يتزعزع، على التصميم

الإلهي الأساسي. ويتمحور التاريخ البشري كله بالتالي حول مصير هذا الشعب المختار.

وسنرى لاحقاً أن الصهيونية السياسية المعاصرة قد أضفت على هذا التصميم، طابعاً دنيوياً لتبرير سياسة القوة حتى لدى الذين لا يؤمنون بالديانة اليهودية، وهم الأكثر عدداً في دولة إسرائيل وفي «الشتات».

وقبل أن نبحث في الروحانية الإلهية الأساسية التي تشكل بنية الأيديولوجية الصهيونية مع طروحات «الوعد» الذي يعطي اليهود «حقاً إلهياً» على أرض فلسطين و«اختياراً» يسمح لهم، باسم هذا «الحق الإلهي» بالدوس على جميع الحقوق الإنسانية لأولئك الذين عاشوا وعملوا في فلسطين منذ آلاف السنين، فإننا سنعيد النظر بأسطورتين ملحقتين: أسطورة «العرق اليهودي»، وأسطورة الحنين الألفي للعودة.

إن مفهوم «العرق» هو ابتكار أوروبي في القرن التاسع عشر استخدم لتبرير الهيمنة الاستعمارية للغرب، بالتحول من التمييز بين الجماعات اللغوية إلى فكرة الفرق البيولوجي ولإظهار الهرمية بين العروق البشرية الكبيرة.

وقبل تطوير هذه الأسطورة المأساوية، عبر التفسيرات الهذيانية لكتاب «بحث حول عدم تساوي العروق البشرية» للكونت دو غوبينو De Gobineau في عام ١٨٥٣. كان المفهوم القبلي لطائفة الدم أقرب لمفهوم العرق، وهو مبرر في جميع الحضارات، بالإنتماء الأسطوري لجدّ مشترك بطل «رمز» للقبيلة، وللسلالات الأسطورية التي

نجدها كذلك لدى هنود أميركا، كما في العهد القديم. لكنه لم يكن يعني «العرق» بالمعنى الأوروبي في القرن التاسع عشر، أي الإنتساب إلى بعض الجماعات البشرية الكبيرة، بل المتحدرين من سلالة واحدة في طوائف قبلية صغيرة أو في بعض الطبقات الاجتماعية، ففي اللغة الفرنسية للقرن السادس عشر، كانت السلالة الملكية مثلاً تعتبر «عرقاً»، وفي القرن الثامن عشر كان نبل «العرق» يقابل النبل المكتسب حديثاً، وليس الموروث من «السلالة».

ولم يطرح نموذج جديد للبشرية، حتى القرن الثامن عشر، على يد بوفون Buffon مثلاً، وهو نموذج العنصر الأبيض الذي «يتحول» بقدر ما يزيد الابتعاد عن المنطقة المعتدلة. ثم باسم «تطورية» عرقية مفرطة محورها أوروبا دائماً، يعتبر غير الغربيين بدائيين، وحجة أساسية «لتبرير» الفتوحات الاستعمارية أمام رسالة الإنسان الأبيض في «التقدم». وتستمر هذه النظرية التراتبية في المفهوم المعاصر لتعبير «التخلف»، وحسبها يعتبر مسار الغرب المسار النموذجي للبشرية: فيعتبر هذا البلد أو ذاك، متطوراً حسب مدى قربه من هذا المثل النموذجي! وقد شجب ليفي شتراوس في كتابه، العرق والدين، هذه العرقية بقوة، مبيناً مدى فقر هذه النظرة، لأنها تستبعد التفاعل بين الحضارات: «الشائبة الوحيدة التي يمكن أن تبتلى بها جماعة بشرية، وتعيقها عن تحقيق طبيعتها بصورة تامة، هي أن تكون وحيدة» (ص، ٣٧).

وقد استخدمت النظرية العرقية المزيفة دائماً لتبرير أعمال السيطرة والعنف. وتمثل النازية النموذج الأبرز. فيتّهم هتلر، في كتابه «كفاحي» اليهود بأنهم «يريدون، بالإفساد الناتج عن التهجين، تدمير هذا

العرق الأبيض الذي يكرهونه». ويضيف «إن اليهودي يسمّم دم الآخرين لكنه يحمي دمه».

والجدير بالملاحظة أنه كان يختار تقليد ضحيته: فيذكر المشترع لقوانين نارمبرغ الدموية في التمهيد لها، أنه يستوحي القرارات التاريخية الأولى المتخذة للحفاظ على نقاوة العرق، عرق عزرا ونحميا.

وليس المقصود التاريخ القديم، ولا علم الآثار، لأن القانون الأساسي لدولة إسرائيل بفضل التقليد الحاخامي، يحدّد «اليهودي» كما كان يطلب عزرا ونحميا، وكما تحدده القوانين العرقية لنارمبرغ: يكون يهودياً من يولد من أم يهودية (المعيار العرقي) أو من يتحول إلى الديانة اليهودية (المعيار التيوقراطي)، ومن تتوفر فيه هذه المعايير ويستطيع الإفادة من قانون العودة ومن الامتيازات الناشئة عنه في دولة إسرائيل. فليس المقصود إذن تعريفاً عرقياً، بل تمييزاً عنصرياً لأن الانتماء إلى هذه المجموعة العرقية أو تلك، إنما ينطوي على امتيازات وعلى درجات دنيا، كما سنرى.

وتفتقر العنصرية إلى أي أساسي عملي. ذلك أنه تبينًّ أن النظرية القديمة «لشكل الجمجمة» التي تميز ذوي «الرأس الطويل» عن ذوي «الرأس القصير» ليست واقعية. وقد أظهر علم الوراثة الذي توجه بعض «عناصر الوراثة» بموجبه خصائص المصل في الدم، بطلان المفهوم البيولوجي للعرق.

لقد استخدمت الأسطورة القديمة لسفر التكوين (الإصحاح العاشر، ١٨ ـ ٢٧) مثل جميع الأساطير العنصرية الأخرى، «لتبرير»

التراتب والخضوع. فقد قام أولاد نوح الثلاثة، بعد خروجهم من السفينة «بإعمار الأرض كلها»، فكانوا الأصل للآسيويين (سام) وللأوروبيين (يافت) وللإفريقيين (حام)، وقد ولد هؤلاء الثلاثة للعبودية والعنف. واعترفت القرون الوسطى بحام جداً للأقنان، وبيافت جداً للسادة وبسام جداً لرجال الدين (الإكليروس) في رأس التراتب. ويشدد ليون بولونياكوف، في كتابه الأسطورة الآرية (١٩٧) حسب التقليد العبري (أو الحاخامي بدقّة أكبر)، على أن «الحاجز الذي كان لا بد أن يفصل الشعب المختار عن الأم كان مخصصاً لاستمرار وظيفته «كشعب متأهِّب».

ولم يحمل التاريخ أساساً موضوعياً لمفهوم العرق، كما لم يحمل ذلك علم البيولوجيا. وإن جعل اليهود «عرقاً» منعزلاً عن الأمم، يعني خلق أسطورة مشتركة لمعادي السامية وللصهيونيين. فتستند معاداة السامية والصهيونية إلى المسلمة ذاتها، وتؤديان إلى النتائج نفسها.

فالمسلمة المشتركة في الاعتقاد بكيان «يهودي» يصبح غير قابل للإندماج بالشعوب، سواء بالانتقاء أم «بالاستعباد».

والنتيجة المشتركة في الاستنتاج أنه يجب انتزاع «اليهود» من الشعوب لتجميعهم في منعزل عالمي، الأمر الذي شكل الهدف الدائم لمعاداة السامية.

في الواقع لم يوجد «عرق يهودي» أبداً، إلا في هذيانات هتلر والصهيونيين. وكان «اليهود» في جميع مراحل التاريخ جزءاً من عناصر السلالات البشرية الكبيرة (التي لم تشكل عروقاً أبداً).

إن القبائل الرحل أو الرعاة الذين ساروا في طريق التحضّر

والـذين دخلوا أرض كنعان كـانـوا من الآراميـين الـذين قـدمـوا من الشمال ومن الضفة الغـربية لنهـر الأردن أو من المنطقـة العربيـة، أي تبعاً للغتهم (وليس تبعاً لدمهم) وكانوا ساميين، كما هم اليوم العرب الإسرائيليين، وتشهد على ذلك القربى بين اللغتين العربية والعبرية.

فالعبرانيون الذين قدموا من مصر خلال الخروج كانوا فئة اجتماعية (هـامشية محتجـة) وليسوا عرقـاً. وقد امـتزجت القبـائـل التي تسللت سلمياً أو عسكريـاً إلى أرض كنعان بـالسكـان المحليـين عن طـريق الثقافة والدم (وتشهد عـلى ذلك القـوانين العنصريـة لعزرا ونحميـا، بعد ذلك بعدة قرون).

وكانت مملكة داود وسليمان متعددة الانتماءات القوميـة، ومفتوحـة أمام العروق الخارجية وأمام طقوسهم الدينية.

وعندما سمح قورش للمنفيين في بابل «بالعـودة»، بقيت الأكثريـة الساحقة في بـلاد ما بـين النهرين، حيث أصبـح لهم أحفـاد في هـذه البلاد.

وعندما طرد الرومان الإسرائيليين، بعد فتن عام ٧٠، قام المنفيون بتحـويل السكـان الذين رحبـوا بهم إلى دينهم. ففي ٣٠ آذار ١٩١٩ كتب جوزيف ريناخ يقـول: «لم يشكل يهـود فلسطين إلا قلة ضئيلة. ومثــل المسيحيـين والمسلمـين، كـان اليهــود يتـطوّعــون بكثــير من الحماس لهداية الناس إلى دينهم وكـان اليهود، قبـل العصر المسيحي، قـد حولـوا أعداداً كبيرة من ساميـين آخرين (أو عـربـاً) ويـونـانيـين ومصريـين ورومانيـين إلى دين موسى التـوحيـدي. وفيـما بعـد لم يكن التبشـير بالـديانـة اليهودية أقل فعـالية، في آسيـا وإفريقيـا الشـماليـة وايطاليا وإسبانيا وبلاد الغال. كان الرومـانيون والغـاليون المتحـولون

يسودون بلا أدنى ريب في الجماعات اليهودية المذكورة في الأخبار التاريخية لأسقف مدينة تور. وكان عدد كبير من اليهود المهتدين من أصل إيبري، وفي عداد الذين طردهم فرديناند الكاثوليكي، وانتشروا في إيطاليا في الشرق. وتتحدَّر الأكثرية الساحقة من يهود روسيا وبولونيا وغاليسيا من الخزر، وهم من الشعب التري الذي يسكن جنوب روسيا، وقد تحولوا بمجموعهم إلى اليهودية في عصر شارلمان، وكل حديث عن عرق يهودي، إنما يصدر عن جهل، وإما عن اعتقاد سيء.

... فلم يكن اليهود سوى إحدى القبائل العديدة العربية أو السامية التي كانت تقيم في آسيا الغربية. ويصل جوزيف ريناخ إلى استنتاج واضح: «بما أنه ليس هناك عرق يهودي، ولا أمة يهودية، وأن هناك ديانة يهودية فقط، فإن النزعة الصهيونية حماقة أكيدة، وخطأ مضاعف من ناحية التاريخ والعرق وعلم الآثار».

كما يؤكد مكسيم رودنسون بدقة علمية أكبر: «من المحتمل جداً ـ ويميل علم البحث في الأصل المادي للجنس البشري إلى تبيان ذلك ـ أن سكان فلسطين الذين يدعون «عرباً» (المستعربين بأكثريتهم) من دم العبرانيين القدامى أكثر من معظم يهود الشتات الذين لم تكن النزعة الحصرية الدينية تمنعهم من امتصاص المتحولين من أصول مختلفة. وظل التبشير اليهودي هاماً طيلة قرون، وتوالى على امتداد مراحل طويلة. ويكفي للإقتناع بذلك، أن نتذكر الدولة اليهودية في جنوب الجزيرة العربية في القرن السادس، على قاعدة جنوبية عربية متهودة، والدولة اليهودية التركية على قاعدة من الخزر في جنوب شرقي روسيا بين القرن الثامن والعاشر على قاعدة تركية أو فنلندية

مجرية، وفي منطقة سلافية دون شك، ويهود الصين الذين تميزوا بالطابع الصيني، واليهود السود في مدينة كوشين، والفلاشا في الحبشة الخ... إن نظرة سريعة على اجتماع اليهود، من وجهة نظر علم الأجناس تسمح بتقدير أهمية العوامل الأجنبية»[1].

إن أوضح نتيجة لهذا الاهتداء إلى الرشد حيال التاريخ قد صاغها توماس كيرنان فيقول: «كان الصهيونيون أوروبيين، ولا توجد أية علاقة من علاقات علم الأحياء أو علم الأجناس بين أجداد يهود أوروبا والقبائل العبرية القديمة»[2].

* * *

ولأجل الوصول إلى حكم نهائي مع «الحقوق التاريخية» المزعومة، نذكر بثلاثة مراحل أساسية لإقامة دولة إسرائيل:

«١ - تصريح بلفور المتضمن في رسالة موجهة إلى البارون روتشيلد، في ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧: «إن حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل أكبر الجهود لبلوغ هذا الهدف، وبالطبع فلن يحدث شيء يمكن أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو بالحقوق السياسية التي يتمتّع بها اليهود في أي بلد آخر».

---

(١) نص أخذ من البحث الرئيسي لمكسيم رودنسون: «إسرائيل، واقع استعماري». وأعيد ذكره في كتابه: شعب يهودي أم مسألة يهودية، منشورات ماسبيرو ١٩٨١ ص ٢١٨. أنظر أيضاً: المسألة اليهودية بقلم Ilan Halevi (١٩٨١، ص ١١٦ - ١١٥) ومناقشته حول كتاب أرثوكويستلو La treizieme، طبعة كالمان ليفي ١٩٧٦.

(٢) توماس كيرنان: العرب The Arabs طبعة ليتل براون بوسطن ١٩٧٥ ص. ٢٥٣.

وسرعـان ما أدرك بلفـور نفسه خـطر هـذا التصريـح. فكتب إلى لويد جورج، في ١٩ شباط ١٩١٩: «من الواضح أن نقـطة الضعف في موقفنا، في الوضع في فلسـطين، أننا بـالتأكيـد رفضنا مبـدأ تقريـر المصير. ولو كانت جرت استشارة السكان الحاليين، لقدموا دون شك رأياً معارضاً لإقامة اليهود فيها».

هـذا ما يشـدد عليه تقـرير لجنـة كنغ كـراين التي أوفدهـا الرئيس ويلسـون عام ١٩١٩، لاستـطلاع «آراء ورغبات مجمـوع السكان». ويشير التقرير إلى فلسطين فيقول: «هنا اتخذ السكان القـدامى، أي المسلمون والمسيحيون على السواء موقفاً واحداً معادياً للهجرة اليهودية الكثيفة ولكل جهد يخدم إقامة سيطرة يهودية عليهم ونتساءل هنا، إذا كـان يوجد بريطاني أو أمـريكي واحد، في السلطة الـرسمية يستطيع الاعتقـاد أنه يمكن تحقيق الـبرنامـج الصهيـوني، إذا لم يـدعمـه جيش كبير»[1]. وكانت اللجنة قد اقترحت الإبقاء على وحدة سورية وفلسطين تحت انتداب بريطاني أو أمريكي، ورفضت البرنامج الصهيوني مع ضمانة إقامة وطن قومي محدود لليهود.

وقد حدد آرثر كويستلر العملية المتحققة بتصريح بلفور على أكمل وجه: «إن أمة تعد أخرى رسمياً بأراضي دولة ثالثة».

وبدأت بهذا التصريح جملة من الأكاذيب الكبيرة تحدد معالم تاريـخ دولة إسرائيل، وتاريخ قادتها. فلم يسخـر باستمـرار من البند المتعلق بحقـوق «الجماعـات غير اليهـوديـة» فحسب، بـل إن فكـرة «الـوطن القومي لليهود»، أي مركز إشعاع للحضارة والديانـة اليهوديتين، كما

---

(١) لجنة كينغ كراين، طبعة ١٩٦٣ ص ٩٢.

حدد الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٢٢، كانت بالنسبة للقادة الصهيونيين، ستاراً لتغطية إقامة دولة صهيونية. وفي ٢٦ كانون الثاني من عام ١٩١٩ كتب لورد كورزون: «حين كان وايزمن يقول لك أمراً، وكنت تفكر في وطن قومي لليهود، كان يتطلع هو إلى أمر مختلف تماماً. كان يتطلع إلى دولة يهودية تخضع لسلطتها السكان العرب وتحكمهم. كان يعمل لتحقيق ذلك وراء ستارة وحماية الضمانة البريطانية». كان نفاق الصهيونية السياسية واضحاً: ففي آذار ١٩٢١ أوردت مذكرة المجلس الوطني اليهودي إلى ونستون تشرشل «أنه لا يمكن اتهامه بأنه يريد رفض حقوق أية أمة أخرى». وعلى عكس ذلك تماماً أعلنت غولدا مائير في ٢٢ حزيران ١٩٦٩، أمام الكنيست: «أريد دولة يهودية، بأكثرية يهودية غير قابلة للتغيير... كنت أعتقد على الدوام أن الصهيونية تعني هذا».

«٢ ـ قرار تقسيم فلسطين المتخذ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. في ذاك التاريخ كان اليهود يشكلون ٣٢٪ من السكان، ويملكون ٥,٦٪ من الأراضي. وتحوز الدولة الصهيونية الآن ٥٦٪ من الأراضي، بما فيها الأراضي الأشد خصوبة.

وقد تسبب التصويت على هذا المخطط التقسيمي بمبادرات قذرة تحدث عنها عضو الكونغرس الأمريكي، في ١٨ كانون الأول ١٩٤٧، أمام الكونغرس: «لننظر في ما جرى في جمعية الأمم المتحدة أثناء الاجتماع الذي سبق التصويت على قرار التقسيم. كان من المطلوب الحصول على ثلثي الأصوات لاتخاذ القرار... وقد تأجل التصويت مرتين... وخلال ذلك، مورس ضغط قوي على مندوبي

ثلاثة بلدان صغيرة... فجاءت أصوات هاييتي وليبيريا والفيليبين هي الحاسمة. فكانت هذه الأصوات كافية لإيصال الأكثرية إلى الثلثين... وكانت هذه البلدان تعارض التقسيم... وشكلت الضغوط عليها من قبل مندوبينا ورسميينا ومواطنين أمريكيين فعلاً جديراً بالعقاب»[1].

وقدم دروبيرسن Drew pearson إيضاحات على ذلك في شيكاغو ديلي عدد ٩ شباط (فبراير) ١٩٤٨، منها أن: «هارفي فيرستون، صاحب زراعات الكاوتشوك في ليبيريا سعى لدى الحكومة الليبيرية...».

ومارس الرئيس ترومان ضغوطاً لا سابق لها على إدارة الدولة. وكتب مساعد وزير الدولة سومر ويلز يقول: «بأمر مباشر من البيت الأبيض كان على الموظفين الأمريكيين أن يستعملوا ضغوطاً مباشرة أو غير مباشرة... لكي يؤمنوا الأكثرية الواجبة للتصويت النهائي»[2]. وأكد وزير الدفاع حينئذ، جيمس فوريستال: «كانت الأساليب المستخدمة للقيام بالضغط، ولإرغام الأمم الأخرى داخل الأمم المتحدة تثير الفضيحة».

«٣ ـ بين قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ والنهاية الفعلية للانتداب البريطاني على فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨، قامت المجموعات العسكرية الصهيونية باحتلال أراضٍ من المنطقة المخصصة للعرب مثل يافا وعكا.

---

(١) أنظر .U. S. Congressional record في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ ص ١١٧٦.

(٢) Summer Welles: We reed not fail (Boston, 1948. p. 63).

ففي مثل تلك الظروف، من يستطيع توجيه اللوم للفلسطينيين وللبلدان العربية المجاورة لعدم القبول بالظلم الجائر «للأمر الواقع» ولرفض «الاعتراف» بالدولة الصهيونية؟[1].

لكن الأراضي لم تكن كافية للدولة الصهيونية: كان لا بد من تفريغها من سكانها لتجعل منها ليس مستعمرة تقليدية لاستثمار اليد العاملة للسكان الأصليين، بل مستعمرة استيطانية تستبدل السكان الأصليين بالمهاجرين.

لأجل بلوغ هذا الهدف خلقت الدولة الصهيونية إرهاباً حقيقياً، أي أنها قامت «بمجازر» حقيقية ضد السكان الفلسطينيين.

كانت مجزرة دير ياسين هي المثل الأبرز: ففي التاسع من نيسان ١٩٤٨ قام عساكر منظمة الأرغون التي كان يرأسها مناحيم بيغن، بذبح سكان هذه القرية وكان عددهم ٢٤٥ نسمة (من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ) بطريقة شبيهة بما قام به النازيون في قرية أورادور[2] ففي كتابه، التمرد: قصة الأرغون، يقول بيغن «إنه بدون «انتصار» دير ياسين لما قامت دولة إسرائيل» (ص ١٦٢، الطبعة الإنكليزية). ويضيف «كانت الهاغانا تقوم بحملات منتصرة في مناطق أخرى. . . وكان العرب المذعورين يهربون صارخين: دير

---

(١) مذكرات فوريستال: نيويورك، ذي فيكينغ بريس ١٩٥٠ ص ٣٦٣.

(٢) من المفيد مقارنة الروايتين اللتين يقدمها بيغن، حول مذبحة دير ياسين، في كتابه التمرد: في الطبعة الإنكليزية لعام ١٩٥١، والفرنسية لعام ١٩٧١ وشهادة جاك رينير، رئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي في القدس، في كتابه: ١٩٤٨، في القدس.

ياسين» (المصدر نفسه ص ١٦٢، وأعيد في الطبعة الفرنسية ص ٢٠٠).

وفي الخامس عشر من أيار ١٩٤٨ أبلغ الأمين العام للجامعة العربية الأمين العام للأمم المتحدة أن الدول العربية كانت مرغمة على التدخل في سبيل أمن الشعب الفلسطيني.

وفي عام ١٩٤٩، بعد الحرب الإسرائيلية العربية الأولى غدا الصهيونيون يسيطرون على ٨٠٪ من البلد وكان قد جرى طرد ٧٧٠ ألف فلسطيني.

وكانت الأمم المتحدة قد عينت الكونت فولكه برنادوت وسيطاً دولياً. ويقول برنادوت في آخر تقرير له: «كان من المسيء للمبادىء الدولية منع هؤلاء الضحايا البريئة من العودة إلى بيوتهم، في حين كان اليهود المهاجرون يتدفقون إلى فلسطين، ويهددون بالحلول بصورة دائمة محل العرب الذين رسخوا جذورهم في هذه الأرض منذ عدة قرون». ويصف «الاغتصاب الصهيوني على أوسع نطاق، وتدمير القرى دون ضرورة عسكرية ظاهرة». كان هذا التقرير قد أودع لدى الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، الوثائق أ. ٦٤٨، ص ٢١٤٠) في السادس عشر من أيلول ١٩٤٨. وفي السابع عشر منه، لقي برنادوت ومساعده الفرنسي الكولونيل سيروت مصرعهما في الجزء المحتل من القدس من قبل الصهيونيين.

أمام السخط العالمي، اعتقلت الحكومة الإسرائيلية رئيس عصابة شتيرن ناثان فريد مان يلين، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، ثم أعفي عنه وانتخب في الكنيست في عام ١٩٥٠. وفي

تموز ١٩٧١ ادعى أحد قادة عصابة شتيرن، باروش نادل في عام ١٩٤٨، شرف إعطاء الأمر للقيام بعملية الاغتيال[١].

لقد كان في وسع القادة الصهاينة لدولة إسرائيل احتقار «الأمم المتحدة» بسهولة، خاصة وأن أكثرية هذه المنظمة متواطئة مع الاغتصاب الصهيوني لفلسطين.

ففي عام ١٩٤٨، قبل مرحلة انتهاء الاستعمار، كانت الأمم المتحدة خاضعة للغربيين بصورة واسعة، وكانت قد خرقت شرعتها الخاصة برفضها الإقرار للعرب الذين كانوا يشكلون ثلثي سكان فلسطين حينذاك بحق تقرير مصيرهم.

حتى من وجهة النظر القانونية، فإن بعض الأسئلة تطرح نفسها[٢]:

- إن التقسيم أُقر من قبل الجمعية العامة، وليس من قبل مجلس الأمن. فإن قيمته بالتالي كنوع من التوصية وليس كقرار للتنفيذ.

- لم يكن الفلسطينيون وحدهم الذين رفضوا هذا التقسيم: حيث أعلنت منظمة الأرغون (لمناحيم بيغن) حينذاك أن هذا التقسيم كان غير شرعي ولم يعترف به أبداً، ودعت اليهود «ليس فقط لدفع العرب

---

(١) حول مقتل الكونت برنادوت، أنظر تقرير الجنرال لوندستروم Lu ndstrom (الذي كان جالساً في سيارة برنادوت)، الذي رفع في اليوم نفسه لوقوع الاغتيال (١٧ أيلول ١٩٤٨) إلى الأمم المتحدة، وانظر الكتاب الذي أصدره في الذكرى العشرين للجريمة «اغتيال الكونت برنادوت» طبع روما عام ١٩٧٠.

(٢) حول الوجه القانوني للمسألة أنظر: هنري كتان: Palestine, the Arabs and Israél طبع لندن ١٩٦٩.

بـل لاحتلال كـل فلسطين»[1]. وقـد كتب بن غوريـون نفسه: «حتى رحيل البريطانيين، لم يدخل أو يحتل العرب أية مستعمرة يهودية مهـما كانت بعيدة، بينما كانت الهـاغانـا قد احتلت بهجـمات قويـة ومتكررة عدة مواقع عربية وحررت طبريا وحيفا ويافا وصفد»[2].

هكذا فإن الأراضي المقـرة للصهاينـة في الأمم المتحدة (٧٥٪) قـد شملت ما يقرب من ٨٠٪ من فلسطين.

بـاختصار إنـه من الخطأ القـول إن الأمم المتحـدة «خلقت» دولـة إسرائيـل: إنها «أقيمت» بجملة من «الوقـائع المتحققـة» بـالعنف من جانب الهاغانا والأرغون و «عصابة شتيرن».

أولاً لأن مفهوم «الحقوق التاريخية»، حين يزعم تطبيقه على مراحل طويلة، يؤدي إلى اللامعقول وإلى بلبلة الحرب.

وإذا جرى تعميم هذا النمط «الصهيـوني» من الإدعاءات القـائمة على مثل هذه «الحقوق التاريخية»، لدخلت الكرة الأرضية بأسرهـا في الفوضى والبلبلة: فلماذا لا ينادي الإيطاليون «بالحقوق التاريخية» عـلى فرنسا، حيث حكم الـرومان بـلاد الغال منـذ يوليـوس قيصر، لزمن أطـول بكثير من زمن حكم ملوك إسرائيـل عـلى فلسـطين. ولمـاذا لا يـطالب السويـديون بمنـطقة النـورمانـدي، وإنكلترا وصقلية، بـاسم «أجدادهم» النورمـانديـين؟ وماذا يجـري لإفريقيـا إذا طالب المحتلون القدامى بإعادة بناء الإمبراطورية المانديغية أو سلطات البولز؟

---

(١) مناحيم بيغن: التمرد، قصة الأرغون، ص ٣٣٥. وص ٣٥٦ الطبقة الفرنسية.
(٢) بن غوريون ص ٥٣٠ Rebirth and Destiny of Israél.

حتى إذا عدنا إلى أوروبا، لنتصور أن الدول الإسلامية لجأت اليوم إلى طروحات «الحقوق التاريخية» على الأراضي التي سيطرت عليها أو شكلت أكثرية سكانها في هذه المرحلة أو تلك، وحتى إذا لم نعد إلا إلى معاهدات وستفاليا، التي سجلت في عام ١٦٤٨ «بداية العصور» (منذ أقل من ثلاثة قرون ونصف) في أوروبا: أي التفكك النهائي «للمسيحية» وولادة «الأمم»، لاشتعلت أوروبا ناراً ودماً تحت تأثير المزاعم «التاريخية» المتناقضة لكل دولة: فيمتد الحريق من السويد إلى إيطاليا إلى النمسا، ومن الإلزاس إلى بلاد البلقان. وماذا يجري إذا عدنا إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية، قبل خمسة عشر قرناً! وفي حين تكوَّنت جميع «الأمم» وحدودها من الصدامات ومن ميزان القوى لهذه «الوقائع المتحققة» التي صنع التاريخ منها، فإن بلير باسكال يشير بصورة واضحة إلى «أنه لم يكن القيام بأمر إلا بمدى قوة ما كان صحيحاً، وكان الأمر بحيث أن ما كان قوياً كان صحيحاً».

إن مثل الحد الأقصى لهذه الاستحالة يمكن إيجاده في أمريكا. فكما كتب عالم اللاهوت ألبير دوبيري من جامعة نوشاتل: «إن استعمار أمريكا يرتكز على نزع الملكية المخزي عن القبائل الهندية، لكننا لا نستطيع الاستناد اليوم إلى هذا الواقع للاحتجاج على شرعية دول نشأت في هذه القارة»[1]. غير أن «الحقوق التاريخية» للهنود في غاية البساطة حيال «حقوق» الصهاينة: فلم يكن الهنود أول المحتلين لإمريكا منذ آلاف السنين، بل الوحيدون حين قدم إليها الإسبان والبرتغاليون والإنكليز ثم جميع الأمم الأوروبية الأخرى، وقسموها

(١) الحوار الأوروبي العربي: باريس، أيلول ١٩٧٧. صدر في عام ١٩٧٨ في مطبوعة فرنسا. البلاد العربية ص: ١٣٦ - ١٤٠.

واغتصبوا أرضها. وإذا كان لهم اليوم الحق غير القابل للتقادم في المطالبة بإمكانية العيش، فمن يرى من المشروع أن يعتبروا أنفسهم وحدهم أصحاب الأمريكيتين من أجل طرد السلالات الأوروبية واضطهادها؟

فهل يعني ذلك القول بأنه يجب، في كل حقبة من التاريخ، الاستسلام أمام ضربات القوة والتسليم «بالأمر الواقع»؟ أبداً في أي حال، ذلك أن دوام ظلم لا يخلق حقاً. ولم يؤدِ اختفاء بولونيا من خريطة أوروبا طيلة قرن ونصف (١٧٦٤ ـ ١٩١٤) إلى زوال هذا البلد، ولم تكن النهضة ممكنة إلا بفضل الرفض العنيد للاضطهاد الأجنبي من قبل شعبه. والأمر ذاته اليوم بالنسبة للشعب الفلسطيني المحروم من أرض لا زال يعيش عليها ويعمل فيها منذ آلاف السنين، ليطرد منها أو ليعيش كالأجنبي على أرضه الوطنية. وإن مقاومته ليست مطالبة «بحق تاريخي» مجهول أو بعيد في الماضي، بل الرفض الحيوي لعنف دائم ضد جذور حياته.

ولا شيء يماثل الأسطورة التي خلقتها الصهيونية السياسية. فمنذ ثلاثة آلاف سنة، تشكلت بين العديد من الغزوات مملكة عارضة (٧٣ عاماً من السيطرة الفعلية) لم تتمتّع أبداً، ولم تبحث أبداً عن التجانس السلالي. وأدت تحولات التاريخ إلى انهيار هذه الدولة، التي شهدت مصير جميع الإمبراطوريات وجميع أشكال السيطرة. وقد تم التخلص من سيطرة المحتلين الذين لم يريدوا الاندماج بالمحيط الذي كانوا يعيشون فيه، كما جرى للصليبيين الذين احتلوا فلسطين في القرن الحادي عشر، والذين عاشوا فيها عمداً مثل جسم غريب، وفرضوا سيطرتهم أيضاً، كما هو حال إسرائيل الحديثة، بالسلاح

وبالتمويل من الغرب. وتم طردهم بعد قرنين من الاحتلال (١٠٩٦ - ١٢٩١) بسلسلة من الحروب ضد السكان الأصليين، وأبحر آخر صليبي من ميناء عكا في عام ١٢٩١.

وليس للدعاة المتعصبين للصهيونية السياسية من «الحقوق التاريخية» في فلسطين أكثر مما كان للصليبيين من تلك المزاعم.

وتشكل خرافة الحنين «للعودة» غطاء للواقع الاستعماري للدولة الصهيونية في القرن العشرين. ويبقى سادة الروحانية اليهودية منعزلين، وينادون بالعودة إلى فلسطين. تلك كانت حال يهوذا هاليفي (١٠٨٥ - ١١٤١) الفيلسوف والشاعر اليهودي، حين كان لليهود في إسبانيا الإسلامية نظام متميز. وكان هذا الشاعر الروحاني الكبير يرى في كل يهودي نبياً ويعلن أن: «الحدس الإلهي الذي هو هبتهم الخاصة، لا يستطيع أن يزهر إلا في بلد كإسرائيل». وظل نداؤه (الذي يطالب به في أيامنا الصهيونيون السياسيون الذين لا يشاطرونه إيمانه أبداً) دون صدى، ولم يتبعه أحد (لأنه ذهب إلى القدس ومات على أبوابها). وجرى الأمر نفسه في القرن الثالث عشر، للفيلسوف الصوفي ناخمانير الذي قدم ليعيش في القدس دون أن يلحق به أحد.

ولم يكن «الحنين» هو الذي اجتذب موجات الهجرة الكبيرة إلى فلسطين، ولا الوعظ الديني للحاخامين، بل أعمال الاضطهاد. فكان اليهود قد طردوا من القدس من قبل الصليبيين، ثم طردوا من إسبانيا من قبل «الملوك الكاثوليك»[1] - في عام ١٤٩٢ - ، فضلاً عن الذين

---

(١) منذ نهاية القرن الثالث عشر، كان النص الأساسي للأدب «القبلي» (أي «التراث») =

أُرغموا على التحول القسري تجنباً لرعب تفتيش الكنيسة الكاثوليكية، ولجأ عدد كبير إلى بلدان أوروبية أخرى وعدد قليل إلى فلسطين، حيث كانت أساطير صفد توحد رؤيتهم التمجيدية للحب الإلهي، ولوحدة العالم مع تفسير خرافي لتاريخ إسرائيل. وستلعب الصهيونية السياسية على الالتباس الدائم بين العظمة التنبئيّة للديانة اليهودية، وبين الأسطورة التاريخية المؤسسة لهذه الصهيونية. وكان المتصوفون قد جعلوا من صفد مركز إشعاع فكري للديانة اليهودية التي لم تؤد مرة أخرى إلى هجرة كبيرة: حيث حصل الدوق جوزيف ناسي، دوق ناكسوس الهارب من التفتيش البرتغالي، من صديقيه المسلمين سليمان وسليم الثاني، على السماح له بإعادة بناء مدينة طبريا لإخوته في الدين، لكن هذه المحاولة للعودة السياسية لم تثر أي اهتمام لدى الطوائف اليهودية. فصرف النظر عنها بعيد ذلك.

وعلى الصعيد الفكري، جرى الفصل النهائي، على يد باروخ سبينوزا، بين التقاليد الشمولية العليا «للشعب المختار» والمميز عن الاستنتاجات الشوفينية والعنصرية.

ولم يكن كارل ماركس، في كتابه حول المسألة اليهودية (١٨٤٤) الذي يُعتبر امتداداً لنزعة الخلاص الشمولية لكبار الأنبياء ولسبينوزا، تحريراً خاصاً لليهود غير منفصل عن التحرر الشامل من النظام الذي لقي اليهود فيه دوراً مميزاً.

إن الصهيونية السياسية قد ولدت في أرضية تختلف عن مكان نشأة

= «الزُهار» يعتبر الإنسان خلاصة للكون، ومهمة الشعب اليهودي في قلب هذه الإنسانية إعادة وحدة العالم وتثبيت مملكة الله الشاملة.

النـزعة الصـوفية اليهـودية: فهي تبحث عن حـل استعماري صريـح لمسألة اضطهاد اليهود في أوروبا.

فبعـد طرد اليهـود من إسبـانيـا في عـام ١٤٩٢، من قبـل «الملوك الكاثوليك»، وبعد سقوط آخر مملكة إسلامية في غرناطة وقتـل حوالي ٣٠٠ ألف يهودي في بولونيا من قبـل فرسـان بوغـدان شميلنسكي في عـام ١٦٤٨، و«مذابـح» قياصرة روسيـا بعد عـام ١٨٨٢، وقضيـة درايفوس في فرنسا (١٨٩٤ - ١٩٠٦) التي تكشف فضائح بورجوازية كبيرة فاسدة وطبقة عسكرية حقـيرة وصحافـة وكنيسة ذليلتـين لتجعلا من النزعة القومية وسيلة لاستمـرار امتيازاتهـا بأي ثمن، وفي الأخـير بعد النازية التي جعلت من الصراع ضد اليهود إلهاء لتغـطية أهـدافها الأساسية في السيطرة على العالم ضد عدوها الحقيقي: الحركة العـمالية الثورية، بعد كل ذلك طرحت مسألة إيجاد ملجأ يحقق الأمـان لليهود المضطهدين.

كان تيودور هرتزل[1] يهودياً «تقيـاً»، ولم يحلم أبداً «بعـودة» روحية إلى صهيـون، بل إن قضيـة درايفوس في فـرنسا هي التي أيقـظت فيه الاهتمام بحماية اليهود من الاضطهاد، وتصور أنه أفضل حل هو إيجاد أرض يمكن أن تقام عليها «دولة يهودية» ذات سيادة.

وفي السيـاق السياسي الاستعـماري لـذاك العصر، صـاغ هـرتـزل مشروعاً مختلفاً عما نـادت به النـزعة الصهيـونية الـروحية، عـلى مثال «أحبَّـاء صهيون» الـذين حلموا عـلى يـد الكـاتب اليهـودي الـروسي آشيرغينز برغ بإقامة مركز روحي لنشر الثقـافة والعقيـدة اليهوديتـين.

---

(١) صدر كتابه: الدولة اليهودية في فيينا عام ١٨٩٦.

ولبلورة مطامح جميع الطوائف اليهودية في العالم دون أن تؤلف سلطة سياسية أو اقتصادية. وأنشأ في عام ١٨٩٧، في مؤتمر بال صهيونية غير روحية بل سياسية. واستوحى خطته من نموذج الشركات الاستعمارية الانكليزية وتطلع إلى أبرز نموذج استعماري إنكليزي، سيسيل رودس (الذي سيعطي اسمه إلى روديسيا)، فكتب له في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٢: «أرجوك أرسل لي كتاباً يقول إنك درست برنامجي وأنك تؤيده. وإذا سألت لماذا أتوجه إليك، يا سيد رودس، فلأن برنامجي هو برنامج استعماري»[١].

تلك هي نقطة انطلاق الصهيونية السياسية: أن يعمل هرتزل للحصول من دولة غربية على شرعة استعمارية تحمي مشروعه.

وكان يحق لهرتزل أن يقول: «إنني أسست دولة يهودية، في بال»[٢] لأن جميع الميزات اللاحقة لدولة إسرائيل إنما تنشأ بصورة محتومة عن مبادىء استعمارية تستند إليها.

لم تكن الصهيونية السياسية، في بداياتها تتطلع إلى فلسطين بصورة مميزة، بل كان ينبغي، حسب لغة العصر الاستعمارية إيجاد «مجال حيوي»، يعني أرضاً تخضع للسيطرة الغربية، حيث يمكن تجاوز أي حساب للسكان الأصليين. وقد حاول هرتزل «الحصول على تنازلات إقليمية في الموزامبيق وفي الكونغو البلجيكي»[٣]. وإلى جانبه من

---

(١) Theodor's Hersel Tagebuches vol. III p. 105.

(٢) المصدر نفسه Vol. II p.24.

(٣) جان بير أليم: عرب ويهود، ثلاثة آلاف سنة من التاريخ، باريس غراسيه ١٩٦٨ ص ٦٧.

مؤسسي الصهيونية السياسية، ماكس نوردو المسمى «الإفريقي»[1]، وحاييم وايزمان المدعو «بالأوغندي». وقد وضعت مشروعات إقليمية أخرى: الأرجنتين في عام ١٨٩٧، وقبرص (١٩٠١ ـ ١٩٠٢)، وسيناء (١٩٠٢) وفي الأخير اقترحت الحكومة الإنكليزية على هرتزل أوغندا (١٩٠٣ ـ ١٩٠٤). ولم تقطع المنظمة الصهيونية حيال فلسطين إلا في عام ١٩٠٥ بعد سنة من موت هرتزل.

كانت فلسطين الواقعة على ملتقى قارتين، بالنسبة إلى هرتزل واحداً من احتمالات أخرى، فكان يرى فيها أرضاً قابلة للتفاوض عليها مع المستعمرين. ففي حين كان الاستعماريون المتنافسون من ألمانيا وروسيا وإنكلترا يتواجهون في الشرق الأدنى، حيث كان غليوم الثاني يضع تصميماً لخط حديدي يربط بين برلين وبغداد وحيث كانت روسيا القيصرية تتطلع إلى المضائق للوصول إلى البحر المتوسط، وحيث كانت إنكلترا تسهر على طريق الهند وعلى نفط الخليج عبر قناة السويس، كان هرتزل يراهن على جميع المطامع الاستعمارية على حد سواء، حيث يقول في كتاب، الدولة اليهودية: «سنشكل هناك بالنسبة إلى أوروبا حاجزاً ضد آسيا، وسنكون الحارس المتقدم للمدنية ضد الهمجية»[2].

وكما كان يتوقع هرتزل، إن دولة إسرائيل لا تستطيع العيش في

---

(١) في ١٩ كانون الأول ١٩٠٣، في باريس أطلق زيليغ لوبان عيارين ناريين من مسدسه صارخاً: «الموت لنوردو الإفريقي».

(٢) تيودور هرتزل، الدولة اليهودية. الطبعة الفرنسية باريس ١٩٢٦ ص ٩٥، ويقول: «إن المجتمع اليهودي سيفاوض مع السلطات الحاكمة في الأراضي المعنية، وتحت رعاية القوى الأوروبية» ص ٢٣.

الشرق الأدنى دون أن تتكــامـل معــه، وشرط أن تكـون فيــه وكيلة لاستعمار مشترك للغرب.

ولم يتردد هرتزل ومؤسسو الصهيونية السياسية في التـوجه إلى كـل قوة غربية، حتى ولو كانت أسوأ «معاد للسامية» باللغة التي تلائمهـا. فقد كتب هرتزل في يوميـاته لعـام ١٨٩٥ : «سأقـول للقيصر الألماني: دعنـا نـرحـل! نحن مختلفـون. فلم يُفسـح لنـا المجـال لـلانـدمـاج بالسكان، وفي الواقع نحن غير قادرين على القيام بذلك»[1].

وينقـل الكاتب الصهيـوني أ. شـوراكي، في سيرة حيـاة هـرتـزل أحاديث لمؤسس الصهيونيـة السياسيـة. فيقول في الـرابع من آذار من عام ١٨٩٦ : «في هذا اليوم كان المعـادي للساميـة إيفان سيمـوني من أشـد أنصاري حمـاسة»[2]. وحـين يتعرض لمستقبـل الشعب اليهـودي «المتحرر»، يتصوره قائلاً: «كان هناك مبرر للمعادين للسـامية، لكنـه يجب ألا نكون حسودين، لأننا نصبح نحن أيضاً سعداء»[3].

---

(١) تيودور هرتزل. المجلد الثاني ص ٢٧.

(٢) A Chouraqui. Théodore Hersel. Ed. du seuil Paris 1960 p. 141.

(٣) المصدر نفسـه ص ٢٢٥. لقد تأكد هذا التقارب بين الصهيونية ومعاداة السـامية حتى في عهد هتلر. وتبين المخطوطات الـدبلوماسيـة مراحـل الاتفاق بـين الرايخ الهتلري والوكالة اليهودية لتسهيل انتقـال وهجرة اليهـود الألمان إلى فلسـطين، فتشهد إحـدى وثائق وزارة الشؤون الخارجية الألمانية المؤرخة في ٢٢ حـزيران ١٩٣٧، عـلى حالات التردد لدى النازيين: «فجاء هذا التـدبير الألماني لصـالح تثبيت اليهوديـة في فلسـطين وعجل في تشكيل دولـة يهوديـة فيها». وقـرر هتلر نفسه متابعة هـذا الطريق. وقـد سجل المستشـار المفوض كلوديس في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٨ : «لقـد حسمت مسألـة هجرة يهود ألمانيا من جـديد بقـرار من الفوهـرر، في اتجاه استمـرارها» (المحفـوظات السرية الدبلوماسية) الكتاب الثاني: بلون باريس، ص ٣ و ٢٨.

وفيما يخص روسيا فقد قال وزير المالية القيصري وايت لهرتزل متهكماً: «كنت معتاداً على القول للمرحوم الإمبراطور الإسكندر الثالث: «لو كان ممكناً إغراق ستة أو سبعة ملايين يهودي، لكنت راضياً تمام الرضى». وتابع هرتزل يقول إنه ينتظر بعض التسهيلات من الحكومة الروسية. ويجيب وايت «لكننا نعطي اليهود تسهيلات للهجرة، لكمات أرجل مثلاً»[1]. ويعترف هرتزل: «لقد أُخذ عليّ أنني كنت لعبة في يد المعادين للسامية حين ناديت بأننا نشكل شعباً، شعباً وحيداً»[2].

أما في إنكلترا، فقد أوصل وايزمن، في فترة تصريح بلفور عام ١٩١٧، إلى وزارة الحربية الإشارة التالية: «بالرضوخ لقرارنا، فإننا نعهد بمصيرنا الوطني والصهيوني إلى وزارة الخارجية وإلى وزارة

= ويروي مسؤول سابق في «مجموعة شتيرن» ناثان بالين مور الحجج التي كان يستخدمها موفد من هذه المجموعة، في غمرة الحرب في عام ١٩٤٠، لدى النازيين: «كانت مخططاتنا للهجرة الكثيفة تمثل إيجابية إضافية لألمانيا لتنفيذ بعض أهدافها المقررة: تخليص أوروبا من اليهود» (ناثان بالين مور: إسرائيل... قصة مجموعة شتيرن (١٩٤٠ ـ ١٩٤٨) باريس ١٩٧٨، ص ٩٨).

هذا التواطؤ بين القادة الصهيونيين والنازيين تأكد في كتاب حنا أرثير: «آيخمن في القدس»: لقد توصل د. كاستنر (باسم الحركة الصهيونية) وآيخمن إلى اتفاق سمح لبضعة آلاف من اليهود البارزين من أعضاء المنظمات الصهيونية الشبابية «بالرحيل بصورة غير شرعية» إلى فلسطين. بالمقابل خيم «النظام والأمن» في المعسكرات التي أرسل إليها مئات الألوف من اليهود (حنا آرثير ـ آيخمن في القدس، ص ٥٤).

حول مسألة هذا التواطؤ بين القادة الصهيونيين والنازيين يراجع: «ضحايا المذابح» يتهمون: Reb Moshe Shanfil, Neturei Karta of. U.S.A.

(١) A Chouraqui. Théodore Hersel. Paris 1960 P. 302.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥٩.

الحربية الإمبراطورية، أملاً في النظر إلى المشكلة على ضوء المصالح الإمبراطورية والمبادىء المصونة بالوفاق»[1].

وللتشديد مرة أخرى على مدى التوأمة بين الصهيونية ومعاداة السامية، فلا ضرر من التذكير بأن بلفور كان معادياً للسامية متعصباً، فكان من الذين قاموا، في عام ١٩٠٥، بأقوى حملة لمنع دخول اليهود الروس المضطهدين إلى الأراضي البريطانية. وكان التصريح بالنسبة له وللقيصر الروسي والألماني يعني دفع اليهود نحو فلسطين ولم يكن يريدهم في إنكلترا.

وحين وقعت بعد ذلك حقبة من المواجهة مع انكلترا، فإنها كانت تشبه ما قامت به جنوب إفريقيا ضد البلد الأم، وليس نوعاً من الصراع المعادي للاستعمار، حيث كان تمرد العرب الفلسطينيين بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩ موجهاً ضد الإمبريالية البريطانية وضد الاستيطان اليهودي على حد سواء، وجرى قمعه من قبل الجيش البريطاني، وبمساعدة الميليشيات الصهيونية.

هكذا فإن الصهيونية السياسية قد تعرَّت من جميع بهارج الأسطورة التاريخية التي ادعت أنها تستند إليها، وهي بالتالي ظاهرة استعمارية بشكل أساسي.

والفارق الوحيد بينها وبين الاستعمار «التقليدي» (من النمط الإنكليزي والفرنسي) أنها لا تعني استثمار السكان الأصليين باعتبارهم يداً عاملة رخيصة أو سوقاً لتصريف منتجات البلد الأم فقط. إنها استعمار استيطاني. فليس الهدف استثمار «سكان البلد»

---

(١) حاييم وايزمن: الخطأ والصواب. لندن ١٩٥٠ ص ٢٥٢.

فحسب، بل الحلول محلهم وانتزاع الأرض منهم وطردهم للاستيلاء على عملهم، وإرغامهم على مغادرة البلاد، أو على القبول بالعجز السياسي فيه أي بالتمييز العنصري. وهذا ما تعنيه شعارات الصهيونية السياسية لإسرائيل: أرض يهودية وعمل يهودي ودولة يهودية.

وتعويضاً للغياب الكلي لأي أساس للمطالبة «بالحقوق التاريخية» واستخدام الصهاينة - وأساؤوا ذلك الاستخدام - حجة أخرى ترتكز على نوع من الواقعية التاريخية: هي مجازر هتلر ضد اليهود.

إنه من المفهوم بوضوح الاهتمام المشروع بإيجاد ملجأ لضحايا الاضطهاد، من قبل بعض «الصهيونيين» الذين لا يحاولون تبرير أيديولوجيتهم بنوع من الأساطير الخرافية. لكنه لا يمكن حل هذه المشكلة بارتكاب ظلم آخر لمعالجة ظلم سابق، فيطرد شعب آخر وتحتل أرضه في حين أنه لم يقم بأي دور في جريمة هتلر ضد اليهود.

إن المجازر وأعمال الاضطهاد التي وقع اليهود ضحايا لها في عصر السيطرة النازية، كانت تتطلب المعالجة، لكن هذه المعالجة لا يجوز أن تكون بأي شكل على حساب الذين لم يشاركوا في الجريمة بشيء.

لقد اعتقد البعض، ومنهم الصهيونية السياسية أن الحل الوحيد لمشكلة أمن اليهود هو بإقامة دولة يهودية، الأمر الذي لا يعتبر مؤكداً أبداً. فأية دولة كانت بمعزل عن أعمال الإبادة، خلال مجرى التاريخ؟! وأكثر من ذلك، إن «الإمبراطوريات» الاستعمارية القائمة رغماً عن إرادة السكان الأصليين، مثل الدولة الصهيونية، لم تدم في النهاية مهما بلغت القوة العسكرية للمحتل. وتبين التجربة العملية

الإستعمارية في إقامة دولة صهيونية في فلسطين، كدولة محكومة بجوهرها الصهيوني ذاته بسياسة توسعية لأجل «المجال الحيوي» (لإيجاد المكان لهجرة غير محدودة) منذ نصف قرن، إنها تنطوي على حالة حرب دائمة، وعلى رعب أكبر في المستقبل، كما أن المكان الأقل أمناً لليهود في العالم اليوم هو دولة اليهود في إسرائيل. وإن الأكثرية الساحقة من اليهود في العالم (٨٠٪) تدرك بعمق هذا الأمر، لأنهم فضلوا البقاء في أوطانهم الأصلية، وحتى بعد نصف قرن من التجربة، فإن اليهود المغادرين لإسرائيل اليوم هم أكثر عدداً من الذين يقيمون فيها.

غير أنه إذا سلمنا أن إقامة دولة صهيونية كان الحل الوحيد الممكن، فإن أحداً لا يستطيع الاعتراض مثلاً على تعويض الناجين من الإبادة النازية، باسم التصحيح، بأرض «ولاية» ألمانية تشكل دولة مستقلة بصورة تامة، وتُقام بنفقات من الأوروبيين المتهمين أو المتواطئين.

إن الإبادة المرتكبة ضد اليهود تعود للتاريخ الأوروبي وإلى العار النازي.

وادعاء تصحيحها على حساب العرب الذين كانوا غرباء عنها، هو سلوك استعماري خالص، تجري محاولة تبريرها بتواصل تاريخي مزعوم بين إسرائيل التوراتية ودولة إسرائيل الحالية، وقد أوضحنا الطابع الأسطوري لهذا التواصل. ذلك هو التمويه الأساسي للحجة الغربية «للمذبحة» التي تُزعم باسمها شرعية دولة إسرائيل على أرض اغتصبت من العرب.

«الذبيحة وإسرائيل وجهان لحدث تاريخي واحد» هذا ما يقوله جيرشوم شوليم.

ودولة إسرائيل هي ردّ «على أ. شوتيز».

باسم هذه الذبيحة لا يطالب بشرعية وجود دولة إسرائيل فحسب، بل بأي عمل ابتزازي في سياسة قادتها، ويدعو ذلك إلى التأمل والوقوف عنده طويلاً.

إن كلمة «ذبيحة» في الأصل ذات لون ديني. فتسمى ذبيحة التضحية الدينية التي تعني تقديم ضحية أو أكثر إلى الآلهة. وليس في الأمر شأناً لغوياً. فالجريمة الهتلرية حيال اليهود تفتقر إلى طابع ديني. إنها مسألة سياسية تندمج في مجموعة أوسع.

غير أن الحديث عن «الذبيحة» يعني مرة أخرى عزل اليهود عن هذه المجموعة الأوسع لضحايا هتلر في حرب كلفت حياة أكثر من ستين مليوناً من الرجال والنساء. وبالنسبة للمدنيين خاصة، فقد أبيد ثلاثة ملايين بولوني غير يهود وأكثر من ستة ملايين من فئات سلافية أخرى في عداد الناس غير المقاتلين. فهل من مصلحة اليهود أنفسهم أن ينفصلوا عن جملة الذين عانوا من الفاشية الهتلرية، والذين انتصروا عليها؟ لماذا أخذ الموت إذن طابعاً «مقدساً» بالنسبة لإحدى فصائل البشرية فقط؟

إن هذه الخصوصية تموه الطابع الحقيقي للعمل الهتلري، كما لو أنه يمكن تحديد النازية بأحد وجوهها: العنصرية المعادية لليهود. ولكوني عشت في معسكر التجمع الذي اعتقل فيه صديقي برنار لوكاش ومؤسس «الرابطة الدولية ضد العنصرية ومعاداة السامية» فإنه

يذكرني بأن دوافعنا في الكفاح الذي كان يربط بيننا بصورة أخوية كمناضلين في سبيل الحرية، كانت متشابهة. ولا أتذكر أية فكرة مشتركة بين برنار وبيني، طرحت واقع أنه كان يهودياً ولم أكن أنا كذلك. وقد سر جميع رفاقنا في المعسكر حين ساعده حاكم نيويورك لاغارديا على إطلاق سراحه، وقد أحسسنا جميعاً بالأسى الأخوي حين علمنا بوفاته بعد عدة سنوات.

إن إطلاق كلمة «الذبيحة» على قتل اليهود، لا يعني عزلهم عن مجموعة ضحايا الهتلرية فحسب (٦٠ مليون قتيل)، وتمويه الطابع الحقيقي للمخطط الهتلري، بل إفساح المجال للاعتقاد بأن هذا القتل، بطابعه شبه «التصوفي»، يخص التاريخ اليهودي وحده، باعتباره لحظة من اضطهاد أبدي صادر عن اصطفاء إلهي أبدي، وفصله عن التاريخ الأوروبي، يعني التغطية على كون جرائم الإمبريالية النازية ضد اليهود وضد كثيرين غيرهم، إنما هي التتمة لجرائم الإمبريالية الغربية بأسرها، منذ إبادة عشرات الملايين من الهنود الأمريكيين أو أكثر من ١٠٠ مليون من السود في إفريقيا، لأجل نقل عشرة ملايين من العبيد إلى الأمريكيتين، إن الإبادة المخططة من قبل هتلر ضد اليهود ليست بالتالي الجريمة الأولى للإمبريالية، ولا حتى جريمة، من اقترف أكبر عدد من الضحايا، وعزل اليهود في «ذبيحة» استثنائية، إنما يعني تمويه الأسباب العميقة لهذه الإبادات، وعدم المساعدة في إشراك اليهود مع جميع الضحايا الأخرى لهذه الجرائم في القضاء على جذورها.

إنه يعني حذف إسرائيل من تاريخ العالم، وفصلها عن العالم الثالث بصورة خاصة. فحين نادى آريل شارون، في خطاب موجه

إلى مندوبين يهود أجانب خلال لقاء في غوش إتزيون: «إنه لمن حقنا أن نطلب كل شيء من الآخرين. . . باعتبارنا يهوداً فليس علينا شيء لأحد، هم الآخرون الذين عليهم دين لحسابنا». ويجيب بواز إيغرون[1] رافضاً مرة أخرى هذا الفصل المصطنع بين اليهود و «الآخرين»، يعني عن بقية العالم: «فيجيبنا الآخرون»، «بقية العالم» أولاً، إنها مسألة تخصكم أنتم الأوروبيين. وفي الصين واليابان والهند وأفريقيا، وفي العديد من مقاطعات أمريكا اللاتينية - يعني حيث يعيش ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية - قليلون من الناس هم من سمعوا عنكم. لم تكونوا مضطهدين فيها، ولم تتعرضوا للقتل، وليس لكم فيها أية حقوق. والأكثر من ذلك وبصراحة أكبر، حين ظهرتم فيها، كان ذلك لأجل المشاركة مع البيض والاستعماريين في استغلال السود والآسيويين والهنود. وإذا أردتم إجراء حسابات هذه الأجزاء من العالم، فستكتشفون أنكم أنتم المدينون. . . ومن الأفضل أن تلتفتوا إلى وجهة أخرى، أن تسووا حساباتكم مع الأوروبيين! فناقشوا الأمر مع الناس الذين يشاركونكم الثقافة، واتركوا «العرب» مطمئنين. وهناك سؤال آخر: «ماذا تعمل بنادقكم الرشاشة من نوع عوزي بين أيدي قوى القمع في السلفادور؟. . .»

ويضيف بواز إيغرون، ربما كان بوسع الأوروبيين أن يجيبوا: «لا تنسوا أن ملايين الروس والبريطانيين والفرنسيين قد لقوا مصرعهم أيضاً في الكفاح ضد ألمانيا النازية. ونجحوا في الانتصار عليها،

---

(١) في يديعوت أحرونوت، في عدد ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨١.

وتمكنوا بذلك من إنقاذكم. ولو ظلوا سلبيين أمام قتل جيرانهم، لما وجدنا أي أثر لكم»[1].

فلو نظرنا في قتل اليهود الأوروبيين من قبل النازيين كجزء من كل، بدلاً من فصل اليهود عن غير اليهود، أعني كجانب من المخطط الهتلري حيال جميع الذين كانوا يدافعون عن كرامة الإنسان، وكل إنسان ضد النازية، لوضع اليهود في أفق تاريخي شامل حسب مفاهيمهم في الخلاص.

لكن الصهيونية السياسية ترتكز على «الاستثنائية» وعلى النزعة الانفصالية للتأكيد على فكرة أن اليهود لا يستطيعون الحصول على الأمن في «الشتات»، بل في دولة منفصلة فقط، كما لو أن الدول وحتى الإمبراطوريات، مهما كانت قوية، لم تكن جميعها عرضة للاحتلال والتدمير، ولم يخضع سكانها للقوى المحتلة في يوم من الأيام. وليس صحيحاً أن الصهيونية السياسية كمشروع لا كتحقيق في دولة، قد خلقت اليهود. إنهم تخلصوا من النازية بفضل ستالينغراد والعلمين. ولولا هذا الوقف للهجمة الهتلرية نحو الشرق لخضعت فلسطين للإرهاب النازي في دولة صهيونية أو بدونها.

إن الحجة الخفية لهذا التحريف التاريخي من قبل الصهاينة هي

---

(١) المصدر السابق، ونضيف أن الاضطهاد عبر التاريخ، لم يكن مقتصراً على اليهود. هناك أعمال الاضطهاد ضد المسيحيين في عهد نيرون وفي عهد يوكليسين ثم ضد «البدع» وأعمال الإبادة الدموية ضد الكاثار في لانغروك وقمع الهوسيين في بوهيميا والغودوا Vaudois ومحاكم التفتيش في إسبانيا، ومذابح سانت بارتيلمي في فرنسا وأعمال «التزمت» ضد الهوغنوت في انكلترا.. كلها أمثلة لهذا التعصب الذي تعرض له اليهود شأن غيرهم في ذلك.

سياسية. فالمقصود بهذه النزعة الاستثنائية «فصل دولة إسرائيل عن الجماعة الدولية، وإقامة علاقة استثنائية من الجشع بعيدة عن العلاقات الطبيعية القائمة على الفهم المتبادل والمصالح المشتركة والأهداف السلمية الخلاقة، بحيث يكفي طرح «الذبيحة» خارج السياق التاريخي كله، لكي يُسمح للضحية الاستثنائية لكل شيء بما فيه استثمار القتل القديم، رغم أن «المساعدة الخارجية» من جانب الولايات المتحدة تمثل اليوم أكثر من ٧٥٠ دولار سنوياً للفرد القاطن في إسرائيل*، أي ما يعادل أكثر من مرتين لقيمة الدخل الوطني للفرد في البلدان الإفريقية. فماذا لو قام هنود أمريكا بإرغام «بقية العالم» على دفع تعويض أعمال الإبادة التي كانوا هدفاً لها؟ أو السود في افريقيا بدفع «دين» العالم عن ١٠٠ مليون ضحية في تجارة العبيد؟

وجاءت العزلة التامة لإسرائيل، نتيجة لهذا الارتباط للصهيونية السياسية بالدعاية لأسطورة النزعة الاستثنائية. فالعزلة في الأمم المتحدة ليست إلا صورة لها، ولم يكن ممكناً التصدي لها إلا بفضل الدعم غير المشروط وغير المحدود للولايات المتحدة. وإذا توقف الدعم الخارجي يوماً (كما جرى قديماً للصليبيين في مجال الأسلحة والمال) فإن التبعية المالية والعسكرية للدولة الصهيونية ستكشف أن الصهيونية السياسية قد أعدّت أسوأ كارثة لليهود أنفسهم. ولتمويه هذه الحقيقة يستخدم القادة الصهاينة جميع الوسائل لخلق الاعتقاد

(*) في عام ١٩٨٣، رفع مجلس الشيوخ الأمريكي المساعدة الخارجية المقترحة لإسرائيل من جانب البيت الأبيض إلى ٨٥٠ مليون دولار لدعم الوضع الاقتصادي، وإلى ٩١٠ ملايين دولار لمشتريات الأسلحة. ولا يدخل في هذه المبالغ مساهمة «الشتات».

بأنهم على حافة الإبادة كل يوم «الذبيحة الجديدة». ولأجل ذلك فهم بحاجة لمعاداة السامية في الخارج، ولفزاعة «الخطر العربي» في الشرق الأوسط، في حين أنهم قد قتلوا حتى الآن، منذ دير ياسين حتى صبرا وشاتيلا عشرات الألوف من العرب، يعني أنهم ارتكبوا جرائم لا تقاس بشيء من أعمال الاغتيال الناجمة عن الاحتلال الاستعماري لفلسطين.

خلاصة القول إن هذه الاستثنائية وهذه القدسية المزيفة لسياستهم قد منعت القادة الصهاينة من بلوغ ما كانوا يزعمونه هدفاً لهم: أن يتاح لليهود العيش في دولة مثل الآخرين.

إن هذا ما تكشفه بشكل أفضل محاولة جعل المشروع الصهيوني في فلسطين شرعياً بواسطة الأسطورة التوراتية المزيفة عن «أرض الميعاد».

«الحظوة التوراتية»

«لقد وجدت هذه البلاد باعتبارها تنفيذاً لوعد صادر عن الله ذاته، ومن المثير للضحك أن يطلب منه بيانات على شرعية ذلك». تلك هي المسلمة الأساسية التي صاغتها غولدا مائير[1].

ويكرر بيغن قائلاً: «إن هذه الأرض قد وُعدنا بها، ولنا الحق عليها»[2].

ويقول دايان: «بما أننا نملك التوراة، ونعتبر أنفسنا شعب التوراة، لا بد أن نملك كذلك الأرض التوراتية، وأرض القضاة والحاخامين والقدس والهبرون وأريحا، ومناطق أخرى أيضاً»[3].

هكذا يستعيد القادة الصهاينة الإسرائيليون باستمرار، سواء اعتبروا أنفسهم من اليمين أم من اليسار، أعضاء في حزب العمل أم في «الليكود»، ناطقين باسم الجيش أم باسم الحاخامية، «حجة» توراتية لإسناد المطالبة بالأرض، و«حقاً إلهياً» بملكية فلسطين. وتجري الأمور كما لو أنه يمكن إبراز قرار هبة من الله، يبرر بالاستنتاج حق نزع الملكية حيال أي مقيم آخر على هذه الأرض.

---

(١) أنظر النص الكامل لهذا التصريح في صحيفة لوموند في ١٩٧١/١٠/٥.

(٢) تصريح لبيغن في أوسلو. صحيفة دافار في ١٩٧٨/١٢/١٢.

(٣) موشيه دايان. صحيفة جيروزاليم بوست في ١٩٦٧/٨/١٠.

إن هذا المفهوم «للوعد»، ووسائل تحقيقه (كما يستخلصه القادة في الصهيونية السياسية من كتاب يشوع ومآثر الإبادة للسكان السابقين، وينفذونها بأمر من الله وبدعمه)، مثل موضوعات «الشعب المختار» و «إسرائيل الكبرى» من النيل إلى الفرات، كلها تؤلف الأساس الأيديولوجي للصهيونية السياسية.

وقد فتش الاستعماريون في كل زمان وفي كل شعب عن «التبرير» لاغتصابهم وسيطرتهم. وكانت الحجة دائماً وبصورة عامة «التفوق» في الحضارة المزعومة التي تعطي المحتل «مهمة تمدينية» «لعرقه» حيال الآخرين، وكانت الحجة الدينية مادة إضافية ثمينة للغزو الاستعماري، أو بصورة أعم لإخضاع فئة اجتماعية من قبل أخرى.

وحين يعتبر شعب نفسه «الشعب المختار» من الله، يجيز لنفسه أن يكون «المكلف المطلق». فكان الفرنسيون الذراع التي يستخدمها الله، كما كانت الحملات الصليبية، وكانت إسبانيا في عهد الملوك «الكاثوليكيين جداً» هي إسبانيا محاكم التفتيش والإبادة لهنود أمريكا. وروسيا القديمة هي روسيا مذابح اليهود. وكانت ألمانيا البسماركية قبل أن تصبح ألمانيا الهتلرية أو الأوشويترية. وكان الكاردينال سبيلمان يخاطب هيئة الحملة الأمريكية إلى فيتنام قائلاً: «أنتم جنود المسيح!».

في عام ١٩٧٢، أعلن فورستر رئيس الوزراء في جنوب أفريقيا المشهورة بالعنصرية الوحشية «للتمييز العنصري»: «لا تنس أننا شعب الله المكلف برسالة».

في التراث اليهودي الديني يعتبر «الاختيار» «اختياراً بالمعاناة» بصورة أساسية، وهو موضوع روحي تمجيدي، إنه موضوع المسؤولية

والتضحية، ومن أجلها أودعت لديه الرسالة الإلّهية. ونذكُر مرة أخرى أن نقدنا موجه إلى الصهيونية السياسية حصراً، لأنها تستغل موضوعة الاختيار بما فيها «الاختيار بالمعاناة» (كما أسلفنا في الحديث عن الاستغلال السياسي «للذبيحة»)، في اتجاه استثمار التفوق الذي يُقدم، في التقليد الاستعماري الصافي لأيديولوجية التبرير دائماً باعتباره يحتوي على المسؤولية والتضحية المؤلمة بالمعنى الذي تحدث به روديارد كيبلينغ عن «عبء الرجل الأبيض».

إن فكرة الشعب المختار فكرة طفولية تاريخياً، لأن جميع الشعوب، في الكتابات الصادرة عنها، قد عبرت عن هذا المفهوم بصورة متميزة لديها، وترجمته بعبارات اصطفائية. فلماذا توفرت الثقة بكتابات واحد من هذه الشعوب فقط؟

إنها فكرة إجرامية سياسياً، لأنها قدست أعمال العدوان والتوسع والسيطرة. وهي لا تقبل لاهوتياً، لأن فكرة المختار «تنطوي» على فكرة «المستبعد».

وكل سياسة تزعم أنها تستند إلى هذه الأسطورة، تعود إلى نفي ورفض للآخر. وليس هناك لاهوت للوحدة، ذلك أن الإنسان الوحيد والمكتفي بذاته، ليس فيه شيء من الله.

ولا يخرج الاستعمار الصهيوني عن هذه القاعدة. وقد رأينا كيف ينطوي على نفي وجود الشعب الفلسطيني ذاته (غولدا مائير) وعلى طرده، من دير ياسين إلى بيروت (بيغن)، وانتصاراً لما سيحدث فيما بعد.

إن الظاهرة الأيديولوجية للأهمية المخصصة في إسرائيل لبعض

النصوص التوراتية هي الأكثر بروزاً بحيث إن الصهيونية السياسية تكونت ضد الاحتجاج الديني اليهودي الذي عبر عنه الحاخامون في ١٨٩٧، والذي اعتبر إعادة أرض فلسطين بالمال والسلاح خيانة للقيم الأعلى والأنبل في اليهودية.

وحين باشر هرتزل حملته في عام ١٨٨٠، صرف النظر عن اقتراح عقد مؤتمر في ميونيخ بسبب معارضة الحاخامين الألمان الذين أعلنوا: «أن محاولة إقامة دولة قومية يهودية في فلسطين يتعارض مع وعود الخلاص لليهودية»[1]. وقد كتب أليبرت اينشتاين في الثلاثينات: «في رأيي أن الوصول إلى اتفاق مع العرب على قاعدة حياة سلمية مشتركة أكثر عقلانية من إقامة دولة يهودية... إن إدراكي للطبيعة الأساسية لليهودية تصطدم بفكرة دولة يهودية تتمتع بحدود وجيش وخطة سلطة زمنية، مهما تكن متواضعة. إنني أخشى الأضرار الداخلية التي تتعرض لها اليهودية بسبب تطور نزعة قومية ضعيفة في صفوفنا... فلم نعد نحن اليهود في عصر المكابيين. وإن التحول إلى أمة، بالمعنى السياسي للكلمة، يعادل التحول عن روحانية طائفتنا التي نحن مدينون بها لعبقرية أنبيائنا»[2].

إن الأكثرية الساحقة للإسرائيليين الحاليين لا تشارك في الممارسة الدينية ولا في الإيمان، ولا تضم مختلف «الأحزاب الدينية» التي تلعب دوراً حاسماً في دولة إسرائيل، إلا فئة قليلة من المواطنين.

---

(١) Forest: the unholy land (Mac Cle - Land Stewart limited, Toronto - Montreal.

(٢) أوردها موشيه مينوحين: انحطاط اليهودية في عصرنا. ١٩٦٩ ص ٣٢٤.

ويشرح ناثان وينستوك هذه المفارقة بصورة واضحة: «إذا انتصرت الظلامية الحاخامية في إسرائيل، فذلك لأن الصوفية الصهيونية لا تتماسك إلا بالعودة إلى الدين الموسوي. أزيلوا مفاهيم «الشعب المختار» و«أرض الميعاد» فينهار أساس الصهيونية السياسية. لذلك فإن الأحزاب الدينية تستمد قوتها من تواطؤ الصهيونيين واللأدريين، على نحو متناقض. فقد فرض الترابط الداخلي للبنية الصهيونية لإسرائيل على قادتها تعزيز قوة رجال الإكليروس. والحزب الاشتراكي الديمقراطي «ماباي» هو الذي سجل دروس الدين الإلزامي في برامج التدريس، بضغط من بن غوريون، وليس الأحزاب الدينية»[1].

للأسباب ذاتها، لا وجود للزواج المدني في إسرائيل. فلا يمكن الزواج ولا الانفصال ولا الطلاق فيها إلا حسب قواعد التوراة (القوانين الدينية لأسفار موسى الخمسة).

والنتيجة الرئيسية لهذه الاستحالة في فصل الكنيس اليهودي عن الدولة، أن دولة إسرائيل لا زالت بدون دستور بعد أكثر من أربعين سنة على قيامها. «ذلك لتجنب الاصطدام بأحزاب الإكليروس التي تطالب بجعل التوراة القانون الأساسي للدولة»[2].

أما مبدأ الدولة الصهيونية ذاته، فهو تعريف اليهودي الذي يعطي القانون الأساسي المكوِّن «للعودة» هذا الطابع الإكليريكي والتمييزي.

ويقضي قانون العودة (٥٧١٠ لعام ١٩٥٠):

---

(١) Nathan Weinstek: Le sionisme contre Israél (Maspero 1969. P. 315).

(٢) المصدر السابق ص ٣١٦.

١ ـ لكل يهودي الحق في الهجرة إلى إسرائيل...

٢ ـ في مقتضيات هذا القانون، يعتبر يهودياً كل شخص يولد من أم يهودية أو معتنق (لليهودية) ولا ينتمي إلى أي دين آخر»[1].

ولا معيار آخر غير عنصري (نقل الدم عن طريق الأم) أو ديني (الاعتناق) ولا يكون نافذاً إلا إذا قُبل من جانب حاخام «أصولي».

إن أيديولوجية التبرير الخاصة بالصهيونية تستعيد الوعد المعطى إلى إبراهيم في التكوين، الإصحاح الخامس عشر الآية ١٨: «في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقاً قائلاً لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات».

لقد ذكرنا فيما سبق أنه لا وجود لأي أثر أو دليل لهذه الرواية القديمة عن إسرائيل خارج العهد القديم: فهل تستطيع مجموعة بشرية، مهما كانت، أن تفرض على شعوب أخرى القبول بأية ضمانة أخرى غير إيمانها بتراثها الخاص قاعدة لوجودها؟

وكانت جميع شعوب الشرق الأوسط (من بلاد ما بين النهرين إلى مصر مروراً بالحثيين) قد عرفت مثل وعود إبراهيم ذاتها: أرضاً ونسلاً. فلماذا لا يستعيد السوريون كحق تاريخي الوعود المعطاة «لجدودهم الحثيين» (وقد دامت إمبراطوريتهم، على عكس مملكة داود وسليمان، ما يقرب من ألف سنة، من القرن الثامن عشر إلى الثامن

---

(١) أعاد هذا النص كلود كلاين (مدير معهد الحقوق المقارنة في الجامعة العبرية في القدس): «الطابع اليهودي لدولة إسرائيل» ص (١٥٥ ـ ١٦٥). يعتبر هذا الكتاب الصادر بالفرنسية عن رجل قانون بارز أساسياً في تحليلاته الهامة لقرارات المحكمة العليا في إسرائيل.

قبل الميلاد) بفضل الإلهة أرينا التي «رسخت حدود البلاد»؟[1] إننا نعتبر بحق، مثل هذه المزاعم مدعاة للسخرية. فلماذا إذن نأخذ موقفاً آخر حيال نصوص مماثلة لحضارة مجاورة، ونعتبر أنفسنا ورثتها؟ (أنظر رسالة القديس بطرس الأولى).

فلا بد لنا إذن من أن نعتبر هذه القراءة للتوراة قراءة قبلية، أي أنها ترى من تراث قبيلتنا وحده المقبول شرعاً، وأن تراث القبائل الأخرى حتى المجاورة منها غير موجود.

هذه القراءة للتوراة، حتى لو سلمنا بالمفهوم القبلي لقيمتها الحصرية، منفصلة عن قراءات أديان الشرق الأوسط، وقريبة منها الآن نفسه، إنها قراءة اصطفائية تختار هذا الفصل أو ذاك لأنها تبرر مسلكاً راهناً وتستبعد هذا الحادث أو ذاك وتدينه.

إن هناك في العهد القديم روايات تبرر عمليات أورادور ودير ياسين والاجتياح والإبادة. ويؤكد كتاب يشوع الذي يدرس في التعليم الرسمي[2]، والذي تستعيده الحاخامية العسكرية في إسرائيل اليوم كثيراً لتبشر بالحرب المقدسة، على الإبادة للسكان الخاضعين للإحتلال، وعلى إخضاع جميع الناس «من رجل وامرأة، ومن طفل وشيخ»، «بحد السيف»، (يشوع، ٦ ـ ٢١)، كما ورد في الحديث عن أريحا وعن الكثير من المدن الأخرى.

وتُروى في سفر العدد (الإصحاح ٣١، ٩ ـ ١٨) مفاخر «بني إسرائيل» الذين انتصروا على المديانيين «كما أمر الرب موسى، وقتلوا كل ذكر»

---

(١) أديان الشرق الأدنى، Les religions du proche - Orient 1970, p. 557.

(٢) وزير التربية الوطنية هو أحد رؤساء الحزب الديني.

(٧) «وسبى بنو إسرائيل نساء مديان»، و«أحرقوا جميع مدنهم» (١٠)، وعندما عادوا «سخط موسى... وقال لهم هل أبقيتم كل أنثى حية...! فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت رجلاً بمضاجعة ذكراً قتلوها... لكن جميع الأطفال من النساء اللواتي لم يعرفن مضاجعة ذكر أبقوهنَّ لكم حيَّات» (١٥ ـ ١٨).

إن هذه الروايات هي من أعمال لاهوتيين أرادوا إعلان إيمانهم بإله لا يقهر، رغم هزيمة شعبه. فكان الأشوريون يعتبرون انتصارهم انتصاراً للإله آشور ضدّ يحي المهزوم. وكان لاهوتيو عصر النفي يتمسكون بالقول إنه إذا كان شعبهم قد غلب، فلا يعني ذلك أن ربه يهوه كان ضعيفاً، بل لأن شعبه وقع في الخطيئة وعاقبه على ذلك.

ويشكل الإكثار من روايات القتل والإبادة المقدسين نقداً للطريقة التي كان الملوك يخوضون حروبهم بها للفوز بالغنائم. ومن تقاليد «الحرب المقدسة» استبعاد جني الغنائم من الانتصار. وكان هذا اعتقاداً ومسلكاً دارجين في ذاك العصر في هذا الجزء من العالم. وتنطوي «اللعنة» على إبادة المغلوبين حتى ماشيتهم، وكان القسم أن يمتنع الفائز بنصر الله عن أية غنائم. فلا يباع المغلوبون كالعبيد، ولا يستولي على ماشيتهم، بل يباد كل شيء هذه هي الإبادة المقدسة.

ويمثل «الاستيلاء على أريحا» نموذجاً لصنع الأساطير التاريخية، ويعتبر هذا الاستيلاء مُختَلَقاً، ويؤكد علم الآثار أن «أريحا قد دمرت في القرن الرابع عشر، وكانت مقفرة في العصر المفترض ليشوع»[١].

ومع ذلك فإن هذه التركيبات التاريخية تستخدم في المدارس

---

(١) الأب فو: التاريخ القديم لإسرائيل. ص ٤٤٧.

الإسرائيلية، لغرس نزعة التعصب في الأجيال الشابة. وقد قام عالم النفس غ. تامارين من جامعة تل أبيب بالاختبار التالي: قام بتوزيع رواية إبادة أريحا من قبل يشوع (الإصحاح السادس، ٢٠) على ١٠٠٠ تلميذ في الصفوف بين الرابع والثامن (حيث يرد كتاب يشوع في برنامجهم، وطرح عليهم السؤال التالي: «نفترض أن الجيش الإسرائيلي احتل قرية عربية خلال الحرب، فهل يجب جعل سكان القرية يلقون المصير الذي أنزله يشوع بسكان أريحا؟ فتراوحت الإجابات «بنعم» بين ٦٦٪ و ٩٥٪ حسب المدرسة والكيبوتز والمدينة»[1]. وأدّى نشر نتائج هذا التحقيق الذي كشف الوجه الحقيقي للمجتمع، إلى طرد البروفسور تامارين.

وتتناوب الحاخامية والجيش على تأمين هذا التكييف للأدمغة في المدرسة. فلم تتوقف وظيفة التوجيه العسكري للحاخامين عن التبشير بالحرب المقدسة، خلال الاجتياح الأخير للبنان. ويحدد الموضوع الأساسي حاخام برتبة نقيب: «يجب ألا ننسى المصادر التوراتية التي تبرر هذه الحرب وتبرز وجودنا هنا. فنقوم بواجبنا الديني اليهودي. ويقضي الواجب الديني، حسب النصوص باحتلال الأرض من العدو».

إنهم يستخدمون قراءة اصطفائية حقاً، لا نقدية ولا تاريخية للتوراة، فلا يحتفظون إلا بما يمكن أن يساعد في إضفاء الشرعية على

---

(١) لبنان، فلسطين، كتاب صادر عن «المركز البروتستانتي الغربي» باريس عام ١٩٧٧ ص. ٨٤ ـ ٨٦.

الاحتلال ووسائله البربرية، ذلك أن هناك نصوص أخرى من العهد القديم مستوحاة من روح مغايرة تماماً.

ففيما يخص الوعد، لم يكن إبراهيم مالكاً لأرض كنعان التي قام باقتحامها مجاملة لهبرون مع الحثي عفرون، ليشتري له حقلاً في ماكبيلا أمام مميرا، ويدفن فيه زوجته سارة (التكوين، الإصحاح ٢٣، ٣ ـ ٢٠).

هذا نموذج آخر من هذا التقليد المزدوج: فقد ورد في سفر القضاة (١، ٨) أن أبناء يهوذا احتلوا القدس بعد موت يشوع، وأبادوا السكان. وورد عكس ذلك في السفر نفسه (الإصحاح الأول، ٢١): «وبنو بنيامين لم يطردوا اليبوسيين سكان أورشليم، فسكن اليبوسيون مع بني بنيامين إلى هذا اليوم».

وفي سفر صموئيل الثاني نرى داود يعتبر الأرض قليلة جداً كشيء «موعود به»، فيشتري من ملك اليبوسيين أرونة، حقلاً ليبني معبداً بخمسين شاقلاً من المال (الإصحاح ٤٤، ٢٤). كما يُروى في أخبار الأيام الأولى كيف اشترى داود هذه الأرض (الاصحاح ٢١، ١٨ ـ ٢٥)، رغم أن ملك اليبوسيين، في هذه الرواية يدعى أرنان، وأن الثمن كان ستماية شاقل، فإن هذه التناقضات ثانوية. والثابت أن داود لم يكن يتصرف كمالك، ولم يحاول إبعاد السكان الأصليين، بل على العكس كان يفاوض بأدب، مثل إبراهيم من قبله.

والأمر نفسه حول الأساليب: فيقدم لنا سفر القضاة من الدخول إلى أرض كنعان رواية مقابلة لرواية كتاب يشوع، على خلاف الغزو الذي وضعه يشوع، حيث قامت القبائل المتحدة في دولة واحدة

وتحت قيادة واحدة، بتقتيل السكان وإبادتهم في طريقهم، ويذكر التغلغل البطيء في الغالب والعنيف أحياناً، لكن دون مواجهات كبيرة مع المدن الكنعانية التي كانت عرباتها القتالية عصية على التغلب عليها بالنسبة لقبائل رحّل تعمل كل واحدة لحسابها الخاص. وأن نشيد دبوره للنصر في الإصحاح الخامس من سفر القضاة، أحد أقدم نصوص العهد القديم، شبيه بالأناشيد المصرية الحربية لزمن تحوتمس الثالث أو رمسيس الثالث، وهو أحد حلقات الانتصار النادرة في هذه الرواية، ذلك أن أيديولوجية الحرب المقدسة والإبادة المقدسة للسكان ليست بارزة فيه كما هي في سفر يشوع.

وبدلاً من الاستناد إلى النزعة الحصرية ورفض الاندماج ونفي وسحق الآخر، فإنه يدعو بثبات: «فأحبوا الغريب لأنكم كنتم غرباء في أرض مصر» (التثنية، الإصحاح العاشر، ١٩). الخروج، الإصحاح الثاني والعشرون، ٢٠؛ اللاويين الإصحاح التاسع عشر، (٣٣ ـ ٣٤). ويجري التأكيد بوضوح ضد أي تمييز: «تكون شريعة واحدة لمولود الأرض وللنزيل النازل بينكم» (الخروج الإصحاح الثاني عشر، ٤٩). ولا يكمن التحرير أبداً بالحلول محل المضطهد القديم.

إن القراءة القبلية والقومية و العنصرية للتوراة من جانب الصهيونية السياسية ترفض الإصغاء إلى لعنات ميخا:

«اسمعوا هذا يا رؤساء يعقوب
وقضاة بيت إسرائيل
الذين يكرهون الحق ويعوجون كل مستقيم
الذين يبنون صهيون بالدماء وأورشليم بالظلم
... لذلك بسببكم تفلح صهيون كحقل

وتصير أورشليم خرباً وجبل البيت شوامخ وعرة».

(الإصحاح الثالث ٩ ـ ١٣).

هذه القراءة الانتقائية قد استخرجت ثلاث أساطير أساسية: أسطورة الشعب المختار، وأسطورة هبة أرض كنعان إلى هذا الشعب، وأسطورة «إسرائيل الكبرى» اليهودية بصورة حصرية.

غير أن قراءة نقدية للتوراة تعيد هذه الموضوعات إلى العصر الذي نشأت فيه، وتبحث عن المقاصد السياسية واللاهوتية المنطلقة منها، يمكن أن تتيح تكاملها مع قصة مخطط الإنسان وقصد الله.

إذا كانت التوراة بالنسبة للإنسان المؤمن، هي وحيٌ من فيض الله في الحياة البشرية لإعطائها مغزاها، فإن المهم فوق كل شيء تمييز التجليات «الشعرية» (يعني المبدعة) للفعل الإلٓهي.

فلا يمكن بالتالي قراءتها ككتاب في التاريخ، كما يقرأ التاريخ الروماني، لأن نصوصها تصبح، حسب هذه النظرة، أدنى كثيراً من ناحية القيمة «الموضوعية»، فلا شيء قابل للبرهان بصورة موضوعية في القصص التوراتية، حول «حركة» أرباب العائلات (البطاركة)، وحول الإقامة في مصر، وحول الخروج، وموسى والإقامة في أرض كنعان، لأن أي تحقيق غير ممكن، سواء بواسطة وثائق مكتوبة صادرة عن مصادر خارجية غير التوراة نفسها، أم بواسطة بقايا أثرية. فإن موت سليمان «هو أول حدث في تاريخ إسرائيل يمكن تحديده بدقة»[1]. لأنه يمكن تثبيت مقارنة تاريخية

---

(١) Noth Histoire d'Israel P. 225.

مع تاريخ الإمبراطورية الأشورية الجديدة التي حددت بدقة بواسطة الحسابات الفلكية.

وليس ثمة أي شارح جدي يعترض اليوم على القول بأن النصوص التوراتية التي تنسب إلى «يهوه» كمصدر لها، قد وضعت، على أبعد تقدير، في عهد مملكة سليمان (حوالي منتصف القرن العاشر قبل الميلاد)، وأنها مجموعة منتخبات من التراث الشفهي. فإذا أخذنا بالتالي، معايير «الموضوعية» التاريخية، فإن هذه النصوص التوراتية التي تستعيد ملحمة تعود إلى عدة قرون، لا تحمل «تاريخاً» بالمعنى الوضعي لهذا التعبير، أكثر مما تحمله «الإلياذة» أو «الرامايانا».

وحسب هذه النظرة لوضعية تاريخية قاصرة وغير إنسانية، وغير مرتبطة إلا «بالوقائع» وليس «بالمعنى»، فإن «الوعد» المعطى لإبراهيم و«العهد» و«الاختيار» والتضحية بابنه إسحق و«الخروج»، وحتى شخصية موسى، كلها تفتقر إلى أي واقع «تاريخي».

ومن وجهة النظر «العلمية» (بالمعنى الضيق للكلمة، أي بالمعنى الوضعي على أساس العلمية الفلسفية) لا يثبت شيء من الوعد والاصطفاء والتحالف، ومن كل تاريخ إسرائيل حتى مملكة داود.

لكننا إذا ألقينا على التاريخ نظرة غير قاصرة بل خاصة بالإنسان أي إذا بحثنا كيف أصبح الإنسان في الماضي إنساناً، والاختراعات «الشاعرية» التي حاول أن يعطي بها معنى لحياته وموته، على عكس جميع الأنواع الحيوانية الأخرى. وصور البطل أو القديس التي أدركها أو عاشها كبلوغ للحد الأقصى في السلوك الإنساني الخاص في الحياة، فإن المسألة التاريخية تغير مكانها.

لم تعد المشكلة أن نعرف ما إذا كان إبراهيم قد ولد فعلاً في مدينة «أور في كلدة» الأمر الذي يعتبر من جهة أخرى مفارقة تاريخية[1]. وما إذا كانت مسيرة حياته كما وصفت لنا، وما إذا كان الله قد ظهر له (تحت أية صورة) ليقطع له وعداً ويهبه أرضاً أو يمنحه ذرية، وأن نعرف على أي جبل يقع «الجب المؤجج» لموسى، أو ما إذا كان يشوع هو القائد العام للقبائل والمهلك للكنعانيين (كما سيصبح آخرون بعد عدة قرون قتلة للهنود)، الخ. .

المسألة مختلفة تماماً، ولا تستبعد البحث عن الدقة العلمية الأكثر تشدداً، بل على العكس تنطوي عليها وتفترضها، المسألة هي التالية: في أي وقت، وفي أية ظروف تاريخية، وفي أية جماعات بشرية، ومن أجل أية أهداف وضعت هذه الروايات التأسيسية الحاسمة لتكوين الإنسان والحياة والأبطال الحقيقيين والأسطوريين؟ والمهم أن رجالاً قد استطاعوا إدراك هذه الصور وخلقها لأنفسهم. لقد حاولوا أن يعيشوا وفق هذه النماذج التي كانت تفتح واقعاً جديداً في التكوين البشري، وتفتح له آفاقاً جديدة غير محدودة، وتكتشف هذا القياس الجديد لوضع تحديد نسبي لأي مشروع إنساني ولأي تحقيق له نسبة إلى الأفق اللانهائي للقافلة البشرية[2]. إنه أفق لا نهائي يسميه تراث إبراهيم

(١) لم تظهر التسمية «كلدة» إلا في القرن التاسع، بعد عدة قرون من الزمن الذي يحدد فيه التقليد رب العائلة.

(٢) العجيب أن رجالاً «شعراء» أمكنهم أن يتخيلوا ويخلقوا صورة هكتور وراما اللذين هما خبرتان حيتان في حياته، رغم أن معركة هكتور ضد أخيل في طروادة هي أسطورة كما انتصار راما على رافانا في سري لانكا. وإذا كان يقصد أن «الواقع» هو ما يترك فينا أثره، ويوقظ فينا الفعل، فإن هذه الأساطير أكثر واقعية من الكثير من «الوقائع» اليومية.

الله، ويسمح للإنسان بإكمال «حركات اللانهائي» في الأعمال الأرضية كما كتب كيركيجارد في تأمله الذي لا مثيل له حول إبراهيم فارس الإيمان»[1].

فلنعد الآن، في هذا المنظور «اللاهوتي»[2]، إلى موضوعات الاختيار والعهد والوعد بالأرض والذرية، ليس لأجل الإمساك بها «كوقائع» (على ضوء سند الملكية أو البرنامج السياسي، مما يشكل الادعاء الساخر والقاتل للصهيونية السياسية)، بل لأجل التقاط «معناها» كتركة تمجيدية لليهودية من منطلق السلالة الإبراهيمية الكبرى لليهود والمسيحيين والمسلمين.

إذا قبلنا أن التأريخ المعترف به حالياً في التفسير العلمي الذي لم يكتب وفقاً له أقدم مؤرخ وهو اليهوه، قبل عهد سليمان، فما هي الرسالة التي يريد نقلها إلى معاصريه؟[3] ويرى البعض مثل فون راد Von Rad في كتابه، لاهوت العهد القديم، في نصوص اليهوه،

---

(١) سورين كيركيغارد «خوف وارتجاف» في المؤلفات الكاملة ١٩٧٢، المجلد الخامس مديح إبراهيم ص ١٠٤ ـ ١٠٥. هذا التأمل حول الفعل المؤسس للإيمان في «ذرية إبراهيم»: اليهودية و المسيحية والإسلام يبدو لنا حالياً كل المشاكل الهامة في عصرنا، وخاصة مشكلات العلاقة بين الإيمان والأخلاق والسياسة والعلم.

(٢) أقصد بكلمة «لاهوتي» دراسة الإنسان وتاريخه بحيث لا يستبعد بالبداهة البعد المتسامي للإنسان، يعني إمكانيته الدائمة للقطيعة «الشعرية» مع حتميات ماضيه (الواقعية الجزئية والكلية) ومع «تساؤله» الذي لا يكف عن البحث في معنى الحياة والموت.

(٣) أنظر في هذا الموضوع التركيب القاطع لألبير دويوري: Les sources du pentateuque: une brève introduction, les cahiers protestants, septembre 1977 P. 37 - 48.

تشريعاً لمملكة داود (ضد تأوهات الحنين إلى الاتحاد القبلي القديم)، ويلح إخرون مثل ألبير دوبوري على الوجه غير الاعتزازي بل النقدي لكتاب يهوه الذي يذكرنا بأن قصد الله و «وعده» يتحققان بالرغم من عدم أهلية من اختارهم، ويشدد على مواطن العجز، حتى لدى إبراهيم، في جوهر الوعد: الأرض (التي تركها)، ونسله (حيث تواطأ بجبن جاعلاً امرأته سارة أختاً له لتصبح من حريم فرعون)[1].

والفكرة الثابتة في كتاب الله الإلحاح على عظمة الله وعلى مجانية هباته في آن معاً. فالله يبقي مباركته رغم مظاهر الضعف لدى البشر الذين تلقوا الوعد، ويتبين أنهم غير جديرين به. وفي العديد من الفصول يتم التشديد على أن كارثة تقع كلما يستخدم رب العائلة أو أفرادها الحيلة أو الضعف حيال الآخرين: حين استسلم إبراهيم لتأثير زوجته سارة، وطرد جاريته أم ابنه (التكوين الإصحاح السادس عشر) وحين تعرض يوسف لغدر إخوته (التكوين الإصحاح الخامس والعشرون والسابع والعشرون)، وحين قتل أبناء يعقوب سكان شكيم أثناء قيامهم بالاحتفالات الدينية (التكوين الإصحاح الرابع والثلاثون).

وفي كل مرة كان يحاول إبراهيم فيها «امتلاك» الوعد، وتحقيقه بوسائله الخاصة، بالقوة أو بالحيلة، كان يلقى الفشل. ولم يستطع العيش إلا بالتفاهم مع جيرانه.

وفضلاً عن ذلك، فإن كتاب الله يقرن تحقيق مملكة داود وسليمان، في إطار القصد الكوني لله، مذكراً بأن وعد الله لا يكتمل إلا حين

---

(١) التكوين (الاصحاح الثاني عشر، ١٠ ـ ٢٠).

تتبارك فيه «جميع قبائل الأرض»[1].

وليس من المفيد، في صدد موضوعنا، دراسة المصادر الأخرى الأقل قدماً، المقاطع التي تعود إلى مطلع القرن الثامن، وتثنية القرن السابع، والنظام الكهنوتي، الموضوعة كلها في مرحلة النفي في القرن السادس قبل الميلاد.

إن كون الآباء، وفي المقام الأول إبراهيم، ليسوا شخصيات تاريخية وكون العهد والوعد والاصطفاء قد نشأت من الأسطورة وليس من التاريخ، كل ذلك لا يمنع من التساؤل حول مغزى هذه الأساطير، بل يدفع إلى ذلك؛ لأن العهد هو مسألة علاقة الإنسان بالله، والوعد مسألة العلاقة بين القصد الإلهي والهدف البشري، والاصطفاء هو مسألة مسؤولية الإنسان حين يتحمل بعده المتسامي.

وكما يذكر القرآن أكثر من مرة ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾[2]. لكي يستطيع توضيح الرسالة. فإن التوراة تقدم لنا عدة صيغ متوالية للوعد بالأرض والتسامي، ففي أول الأمر بالوعد للقبائل البدوية، المتنقلة وراء العشب، في أرض يستطيعون أن يتحضّروا فيها (هذه هي الحال في التكوين، ٢٨، ١٠ ـ ٢٢). ولا ينطوي هذا الوعد على الاحتلال العسكري والسياسي للأرض، بل على إقامة المدن. ويلي ذلك (صيغة ثانية للوعد موسعة على الأبعاد والقومية) تبرير غزوات داود بعد فوات الأوان، حيث تضمن سيادة «الشعب المختار» على جميع المناطق الواقعة «من نهر مصر إلى النهر

---

(١) المصدر نفسه (الإصحاح الثاني عشر، ٣).

(٢) القرآن الكريم سورة إبراهيم الآية ٤.

الكبير، نهر الفرات» (التكوين، الإصحاح الخامس عشر، ١٨). ويمتد الوعد في رواية ثالثة (مع التمسك بالعهد القديم) إلى «جميع قبائل الأرض» (التكوين الإصحاح الثاني عشر ٣).

إن الخط الموصل إلى هذا التاريخ للوعد هو حرص الله الدائم على سلامة الإنسان[1]: فيعد البدويَّ بالأمن والازدهار لذرية سعيدة على أرض غنية حيث يستطيع أن يتحضر فيها، ويعد شعباً ثبت في الأرض بدولة مستقرة ومزدهرة، كما كان يؤمل في عهد داود؛ أو يفتح أفق دعوة الأرض كلها إلى تحقيق أرقى مشروع للإنسان وقصد الله على النحو الذي يطرحها فيما بعد النبي أشعياء (الإصحاح الثاني، ٤).

ولم يؤجل خلاص الإنسان إلى عالم آخر أبداً، ذلك أن العقيدة الإسرائيلية القديمة تبدو أنها تستبعد مثل هذه الثنائية، لكن الأرض والسلطة السياسية لم تكونا أبداً غاية في ذاتها. بل كانتا دائماً مرتبطتين بالتسامي نحو الله.

فالأرض تخص الله وحده «والأرض لا تباع البتة، لأن لي الأرض وأنتم غرباء ونزلاء عندي»[2]. ولكسر الرابط بين الإنسان والأرض، يقضي الله، أن يعاد توزيع الأرض من جديد، في السنوات اليوبيلية (كل تسعة وأربعين عاماً)، حيث تكون «محررة في اليوبيل، ويرجع الإنسان إلى ملكه»[3].

---

(١) في مغزى الوعد أنظر اطروحة ألبير دويدري Promesse divine legende cul-turelle dans le cycle de jacob. Paris (2 Volume).

(٢) اللاويين: الإصحاح الخامس والعشرون ٢٣.

(٣) المصدر السابق: الإصحاح نفسه ٢٨.

والسلطة مثل الأرض، تخص الله وحده. ففي سفر صموئيل الأول (الإصحاح الثامن، ١٠ ـ ١٨) يحذر صموئيل الشعب من الارتهان الذي ينطوي عليه تأسيس المملكة في إسرائيل.

إن هذا «التحرير» الحقيقي حيال الملكية والسلطة هو الدرس الكبير للخروج ولموسى: «مثل عمل أرض مصر التي سكنتم فيها، لا تعملوا»[1]. والتحرير ليس هو الملكية والسلطة المتغيرة من يد إلى أخرى فقط، بل يصبح المضطَهَدون البارحة مضطهِدين اليوم.

تلك هي الرسالة العجيبة لليهودية إلى العالم، التي خانتها الصهيونية السياسية بتحريف جذري لمعنى الوعد.

لقد خانت الصهيونية السياسية الديانة اليهودية وحرّفت المسيحية.

أليس الإستسلام لتحريف ما كان إرثاً مدهشاً لليهودية، عقيدة إبراهيم التي لم تكن تبحث عن التمتع بوعود الله، بل عن الالتزام بمتطلباتها، أليس ذلك الاستسلام تحريفاً أساسياً للمسيحية.

لقد أشار كيركيغارد بصورة أعمق من أي لاهوتي آخر، سواء كان يهودياً أم مسيحياً أم مسلماً، إلى القضية المركزية في الإيمان لجميع الأجيال الإبراهيمية اللاحقة المقصودة «بالوعد» الذي هو بالنسبة للأديان الثلاثة (مما يوحد بينها) وعد ليس بالامتياز. بل بالمسؤولية، حيث يخضع هدف الإنسان إلى إرادة الله، مع جميع المخاطر التي تنطوي عليها مغامرة التمجيد بالإنسان الذي لا يستطيع أبداً بلوغ اليقين في ماهية إرادة الله؛ كما أشار كارل بارث K. Barth إلى أن كل

---

(١) المصدر نفسه: الإصحاح الثامن عشر، ٣.

ما يقوله عن الله، إنما هو قول إنسان. ويقول كيركيغارد: «أقصد أن استخلص من قصة إبراهيم الموضوعة في عدة مسائل، الجدل الذي تنطوي عليه لكي نرى أية مفارقة خارقة هو الإيمان، أية مفارقة قادرة على أن تجعل من جريمة فعلاً مقدساً ومحبباً إلى الله، مفارقة تعيد لإبراهيم ابنه إسحق، مفارقة لا تستطيع أن تقلل منها أية محاكمة عقلانية، لأن الإيمان يبدأ على وجه الدقة حيث ينتهي العقل»[1].

فهل شفي المسيحيون الذين جروا إلى شعارات الصهيونية السياسية حول «أرض الميعاد» و «الشعب المختار» من أضاليل الكنيسة المزمنة المغذية لمعاداة السامية المسيحية؟ وخاصة من التهمة الدينية الموجهة ضد اليهود بأنهم قتلة يسوع المسيح «قتلة الإلّه»؟ وتحاول الكنيسة ذاتها اليوم تصويب الرمي بارتكاب مغالطة مقابلة: فبعد إلقاء اللعنة على الشعب «المنفي» تعطي ضمانة للشعب «المختار». إن العرج بالقدمين لا يعني السير المستقيم. وهناك قديسون كما هناك مجرمون. لكن ليس هناك أمم مقدسة، كما ليس هناك أمم ملعونة.

وبعد خصام تجاري ادعت فيه الكنيسة أنها حاملة «الاختيار» الموروث «للشعب الكاهن»، ها هي على استعداد للتسوية والتقاسم، كما لو أن هناك طوائف في نسل إبراهيم، وكما لو أن عقيدة إبراهيم كانت «إرثاً» يمكن أن يطالب به شعب أو عرق أو مؤسسة أو كنيسة، وليست إلزاماً مشتركاً لجميع الذين يحاولون الاستجابة لنداء الله.

فما هي إذن هذه «النزعة الكاثوليكية» أو هذه «النزعة الغريبة

---

(١) كيركيغارد. المؤلفات الكامله ص ١٤٥.

لتوحيد الكنائس» التي تتظاهر بجهل الأطراف الأخرى للجماعة الإبراهيمية: اليهود قبلهم والمسلمين بعدهم؟

إنه لأمر فظيع، لنقله بوضوح، أن يفصل مسيحيون «الوعد» بالأرض عن الوعد «بالمملكة»، كما لو أن توراتهم لم تكن تشكل كلاً موحداً، على طريقة الإسرائيليين الذين يعزلون تلك الميول القومية والعنصرية في التوراة عن شمولية الأنبياء من عاموس إلى أشعياء.

فمن أي مفهوم لعقيدة إبراهيم ورسالة يسوع حول «الملكوت» يمكن أن يستوحي جاك مارتين حين يقول: «فلسطين هي الأرض الوحيدة التي يكون فيها شعب على يقين بصورة مطلقة وإلهية أنه على حق بها دون منازع»[1]، كما لو أنه يشارك في الوعد بما يشبه الامتياز والحق في الملكية، وليس بما يشبه المسؤولية والرعاية.

وهناك وثيقة ذات عنوان: الاتجاه الرعوي حول موقف المسيحيين حيال اليهودية، أصدرتها اللجنة الأسقفية الفرنسية، في ١٦ نيسان عام ١٩٧٥، وتقول في الفقرة الخامسة: «باعتبارنا مسيحيين، لا نستطيع أن ننسى الهبة القديمة من الله إلى شعب إسرائيل، بأرض دعي للتجمع فيها..»، غير أن المقصود مخادعة مأساوية تستوعب اليهودية مع الدولة الإسرائيلية والصهيونية، ولاهوت مسيحي عجيب لم يعد يرى في يسوع ـ المسيح وفي الإعلان الشامل لمملكة الله الإنجاز المطلق للوعد[2].

---

(١) جاك مارتين. Jaques Maritain. Le Mystére d'Israel P. 243.

(٢) أنظر الأب جان لاندوزي Pére Jean Landousies: Le don de la terre de Palestine. Etude biblique. Paris. 1974.

لقد حدد القرآن نسل إبراهيم على نحو أفضل بنداء من الله: «ها أنا ذا»، وقبول الإبن المطلق وغير المشروط: «افعـل ما تؤمـر ستجدني إن شاء الله من الصابرين»[1]. بهذا الخضوع المطلق لقصـد الله، وغير المشروط بأية غاية بشرية، يبدأ نسل إبراهيم.

(١) القرآن السورة ٣٧. الآية ١٠٢.

القسم الثاني

من الأسطورة الصهيونية إلى سياسة إسرائيل

«أناس غير يهود قتلوا أناساً غير يهود»

(تصريح لمناحيم بيغن، بعد مجازر صبرا وشاتيلا في ٢٧ أيلول ١٩٨٢)

سياسة إسرائيل الداخلية

عنصرية إسرائيل واقع استعماري

«تجري الأمور كما لو أنه يراد إقناع يهود إسرائيل بوجود فارق نوعي ومعياري بين اليهود وغير اليهود... ذلك هو المبدأ الذي تستند إليه جميع قوانين وأنظمة الدولة فيما يخص السياسة الداخلية والأحوال الشخصية والعائلية، ومعايير المواطنية . هذا المبدأ هو الذي يملي سلوكنا حيال الإسرائيليين العرب والبدو وسكان الضفة الغربية وغزة، وأسلوبنا بالرد على طموحاتهم...

ولا يستطيع أي استخدام ضار أو مشوه للقانون اليهودي إسكات أولئك الذين يعرفون التمييز بين قانون الكهان ورؤية الأنبياء. ولن نسمح لأحد بأن يجعل من إسرائيل منعزلاً دينياً ذي مزاعم عن الخلاص تهزأ بالقوانين الشاملة للإنسانية والقانون الدولي».

هكذا عبرت السيدة شولا ميت ألوني، النائبة في الكنيست والقائدة في إسرائيل «لحركة من أجل الحقوق المدنية»، عن سخطها في مقالة تحت عنوان «باسم اليهودية»، في الصحيفة الإسرائيلية يديعوت آحرونوت، في ٢٥ حزيران ١٩٧٨.

في هذه الصرخة شجب للإنحراف الأيديولوجي عن الوحي الأساسي لليهودية، إلى الأسطورة الإجرامية للصهيونية السياسية.

إن السياسة الداخلية والخارجية لدولة إسرائيل تصدر في الواقع،

بمنطق من الضغينة، عن هاتين الصفتين الأساسيتين للصهيونية السياسية. إنها ظاهرة استعمارية بصورة أساسية، غير أنها ذات تنكر متميز بأسطورية لاهوتية مزيفة. وهي تشكل خيانة للديانة اليهودية، بعد أن أفرغت من أي معنى روحاني واستخدمت لتبرير سياسة ذات نزعة تعصبية عنصرية، كما كان يشكو منها معظم الحاخامين وأولئك الذين كانوا يتعلقون بالإيمان اليهودي في مؤتمر بال في عام ١٨٩٧[١].

إن النزعة العنصرية للصهيونية السياسية نظام متماسك يوحي بالتشريع كله وبأشكال التطبيق العملي في دولة إسرائيل.

وقد كانت هذه العنصرية المبدأ المنظم لمخطط تيودور هرتزل كما كشف عنه في كتابه: الدولة اليهودية، وبشكل أفضل في «يومياته». فمنذ الثورة الفرنسية، في فرنسا أولاً، ثم في مختلف البلدان الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، بالقدر الذي كانت تتقدم الديمقراطية فيه، وبالقدر الذي كان يتراجع فيه نظام التمييز العنصري وغير الإنساني حيال الطوائف اليهودية، «اندمج» معظمهم مع مصير الأمم التي ينتمون إليها، وأسهموا بدور بارز في سياستها واقتصادها وثقافتها. وتميزت آثار الكبار منهم بنزعة شمولية. شكلت في الماضي محور فكر سبينوزا، فمن كارل ماركس إلى مارتن بوبر، ومن هاين إلى

---

(١) كان المؤتمر الحاخامي في فيلادلفيا عام ١٨٦٨ قد تبنى الحل التالي: «ليس هدف الخلاص الإسرائيلي إعادة الدولة اليهودية القديمة... مما ينطوي على انفصال ثان عن الأمم الأخرى، بل اتحاد جميع أبناء الله الذين يؤمنون بإله واحد، في سبيل تحقيق وحدة جميع المخلوقات الموهوبة بالعقل، وفي سبيل طموحاتهم إلى التطهير النفسي».

كافكا، ومن موسيقار مثل ماندلسن إلى فيزيائي مثل أينشتاين، رسالة كانت توجه إلى البشرية بأسرها.

ويأتي مخطط هرتزل في الاتجاه المعاكس لهذا التراث العالي. وكان يقول إنه اهتز بعمق بقضية درايفوس[1]، وتحمس للصراع ضد «الاندماج»، مستأنفاً الموضوعة الأساسية للمعادين للسامية، ومدافعاً عن الفكرة القائلة بأن اليهود غير قابلين للإندماج مع الأمم، ولا بد من فصلهم عنها ليشكلوا دولة مستقلة وليس ديانة ودوراً ثقافياً.

ولبلوغ غاياته لم يتردد هرتزل في استخدام لغة خاصة لإقناع كل من يتحاور معه بالخطر الذي يمثله اليهود وبالتالي بضرورة تسهيل رحيلهم[2].

ففي لندن مثلاً، يؤكد هرتزل أن الصهيونيين، حسب الحل الذي يرونه للمسألة اليهودية «كانوا يبعدون خطر ثورة قد تبدأ بهم ولا تعرف أين تنتهي...» وقد وجه هرتزل هذا الكلام إلى وزير الشؤون الخارجية الألمانية فون بولو Von Bulow وغليوم الثاني، وإلى وزير الداخلية الروسي بليهفيه Plehve، والقيصر نقولا الثاني، وإلى أبرز المعادين للسامية (كان بليهفيه مسؤولاً عن مذابح كيشينيف، التي كانت أشدها فظاعة، في نيسان ١٩٠٣). فكتب له هرتزل في أيار،

---

(١) لقد استخدمت قضية درايفوس دلالة لإظهار كيف كانت تستخدم معاداة السامية حجة لتغطية الفساد والأكاذيب، والتوجهات القذرة للطبقة السائدة وسياسيها وجيشها. وكانت تلك القضية بالنسبة للشعب الفرنسي، تحذيراً حول عار معاداة السامية ودورها الرجعي.

(٢) يستند البرهان اللاحق إلى دراسة للسيدة ليونار: صهيونية هرتزل ومعاداة السامية. باريس ١٩٧٧.

مشيراً له بأن الصهيونية هي الواقي ضد الثورة التي قد تجتذب الفتية اليهود، بعد حادثة كيشينيف وحين استقبله بليهفيه في آب، طلب منه رسالة دعم للصهيونية، وحصل على الرسالة التي أكّد فيها دعمه لصهيونية تعمل لرحيل اليهود وليس لتنمية نزعة قومية أجنبية في روسيا. واعتبر هرتزل الرسالة «مرضية»، وطلب من بليهفيه أن يمهد له لدى السلطان العثماني ليسمح بدخول اليهود إلى فلسطين.

وبالرغم من تحفظات زملائه، في المؤتمر الصهيوني لعام ١٩٠٣ أعلن عن هذه المراسلات على الرأي العام.

وكان قد سبق أن تعرض لتهديد بالقتل من أحد نقاده، قبل نشر كتابه في عام ١٨٩٥ «لأنكم تجلبون لليهود أفدح ضرر». ولم يتردد هرتزل في الرد قائلاً: «بدأت أمتلك الحق لأكون أعظم جميع المعادين للسامية».

إنه كان مدركاً للتقارب بين مخططه الصهيوني ومعاداة السامية، وكان يعلن: «سيصبح المعادون للسامية أصدقاءنا الأكثر ضمانة، والبلدان المعادية للسامية حلفاءنا».

في الواقع كان هرتزل يقوم بتوسيع جميع الأفكار التي كان يتلقفها المعادون للسامية: فكان ينادي بتهديد حقيقي لكبار المتمولين اليهود، قبل استمالة روتشيلد الإنكليزي في عام ١٩٠٢، إلى الصهيونية، ونشر في «يومياته» خطة حملة حول هذا الموضوع قائلاً: «إن آل روتشيلد صورة موضوعية عن الخطر العالمي الذي يمثله هذا الأخطبوط».

ولترسيخ فكرة كون اليهود غرباء في بلادهم، ورداً على احتجاج

الحاخامين القلقين من الشكوك التي كانت تحوم بتقلبها على الولاء القومي لليهود يقول: «إن البطل الرئيسي للنزعة الوطنية الإنكليزية هو حاخام لندن العظيم الألماني م. آلدر M. Alder. وكان المجري الحاخام مايبوم دويرلين يلقي دروساً حول النزعة القومية البروسية. وفي الأخير انضم حاخام بروكسل م. بلوخ إلى الاحتجاج، كبلجيكي، وهو من خلال اسمه ليس فلمندياً ولا فالونياً»(*). إن أسوأ المعادين للسامية، لا يقول غير ذلك.

غير أن تيودور هرتزل يعرف جيداً أن نزعة معاداة السامية ضرورية للصهيونية السياسية لإقناع اليهود بالهرب والرحيل إلى إسرائيل. وسنرى فيما بعد كيف ظلت فكرة هرتزل هذه ثابتة لدى الصهيونية السياسية إلى أيامنا. ذلك أنه اعتباراً من اللحظة التي يتوقف فيها تحديد اليهودية كديانة بل كأمة، لا يعود ممكناً الاعتماد على البواعث الدينية في سبيل «عودة إلى صهيون» (لقد رأينا أن دور هذه البواعث كان قليلاً) وصار يطلب بالتالي تمجيد «نزعة قومية، إكسترا قومية» تصور اليهود كأنهم غرباء عن الشعب الذي يعيشون بين ظهرانيه (مما يوفر أفضل الظروف لمعاداة السامية) والاعتماد على مظاهر الاضطهاد في سبيل الحث على الرحيل. لهذا فإن هرتزل لم يخش من انفلات معاداة السامية ولا حتى من تشجيعها.

ولم تغب التحذيرات في الواقع. فقد كتب رئيس البرلمان النمساوي البارون جوهان فون خلوفسكي إلى هرتزل: «إذا كان قصدكم وهدف دعايتكم تحريك معاداة السامية، فإن في وسعكم

(*) خطاب هرتزل في مؤتمر بال في عام ١٨٩٧، برلين ١٩٢٠ ص ١٥٤.

بلوغ هذا الهدف، وإنني على يقين تام بأن مثل هذه الدعاية ستزيد من معاداة السامية، وبأنكم تدفعون اليهود إلى المذابح»*.

إثر موت هرتزل فضل منفذو وصاياه عدم نشر النصوص الكاملة لمذكراته.

وحين نشرت المجلدات الثلاثة المشؤومة في عامي ١٩٢٢ و١٩٢٣ في ألمانيا، كتب الكاتب النمساوي جوزيف صموئيل بلوخ، الذي عرف هرتزل جيداً، متنبئاً: «إن الرسائل إلى آل روتشيلد والبارون هيرش، والزعم بأن اليهود هم متمردون وثوريون أقوياء في البلدان التي يقيمون فيها، تكفي لإبادة الشعب اليهودي. وقد قدم هرتزل إلى أعداء اليهود الأساس «لحل المسألة اليهودية»، وبينٍَ لهم الطريق الواجب اتباعها في عملهم المستقبلي. «إن يومياته مرعبة».

ومات هرتزل في تموز عام ١٩٠٤. وفي تشرين الأول من السنة نفسها نشرت نتائج تحقيق معمق للعالم الإنكليزي لوسيان وولف حول معاداة السامية والصهيونية. واستنتج هذا التحقيق «أن مظاهر أفول معاداة السامية المنظمة شديدة الوضوح، رغم أن مسألة الاندماج ظلت تواجه المصاعب»، لكنه أضاف أن الدعاية الصهيونية «ستعطي دفعاً جديداً من الحياة لمعاداة السامية، التي ستتابع مساراً من الهبوط بأسلوب آخر». ونقول بإيجاز: «إن الخطر المميز للصهيونية أنها الحليف الطبيعي والدائم لمعاداة السامية، وتبريرها الأقوى».

بعد إقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، لم تطبق هذه النزعة العنصرية للصهيونية على حساب يهود العالم بأسره فقط، بل على

(*) الكتاب السنوي لتيودور هرتزل. المجلد الأول نيويورك ١٩٥٨ ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

حساب الشعب الفلسطيني خاصة، الذي ترفض الصهيونية السياسية الإقرار بوجوده.

ومن هذه المسألة نشأت المهمة الجديدة التي طرحتها الصهيونية السياسية: كيف السبيل إلى أكثرية يهودية في بلاد تسكنها جماعة عربية فلسطينية وتشكل سكانها الأصليين؟

لقد قدمت الصهيونية السياسية الحل الوحيد الناتج عن برنامجها الاستعماري: في إقامة المستعمرات بعد طرد الفلسطينيين ودفع اليهود إلى الهجرة إليها.

فكان طرد الفلسطينيين والاستيلاء على أرضهم خطة معتمدة ومنظمة، ففي عام ١٩٤٠، كتب مدير الصندوق القومي اليهودي المكلف بامتلاك الأراضي في فلسطين: «بالنسبة لنا يجب أن يكون واضحاً ألا مكان لشعبين في هذه البلاد. إنها تكفينا... إذا غادرها العرب. وليس ثمة وسيلة أخرى غير ترحيلهم جميعاً، ولا يجوز ترك بلدة واحدة، ولا قبيلة واحدة... يجب أن نشرح إلى روزفلت وإلى رؤساء جميع الدول الصديقة أن أرض إسرائيل ليست ضيقة إذا رحل جميع العرب، وإذا وسعت الحدود قليلاً نحو الشمال حتى محاذاة الليطاني، ونحو الشرق إلى مرتفعات الجولان»(١).

هذا هو البرنامج الذي صيغ حتى قبل قيام دولة إسرائيل. أما تحقيقه على الصعيد السياسي والاقتصادي، فإنه يستجيب بصورة تامة إلى التعريف الذي وضعه في تشرين الثاني ١٩٨١، إسرائيل شاهاق الأستاذ في الجامعة العبرية في القدس، والرئيس السابق للرابطة

---

(١) Yossef Weitz. Journal. Tel Aviv 1965.

الإسرائيلية لحقوق الإنسان: «إن دولة إسرائيل تأسست في الأصل من قبل أناس لا يقرون بأية حقوق لغير الغربيين، ويفتقرون إلى أي معنى للعدالة. . . ولا بد أن نضيف تفسيراً خطيراً للنصوص التوراتية يدفعهم إلى القول: «لا نفعل شيئاً غير استعادة الأرض التي كنا قد استولينا عليها من الكنعانيين قديماً». ويقول البروفسور إسرائيل شاهاق: «ها هنا موقف عرقي في أساسه، حيث يمتزج الشعور الغربي بالتفوق - المتفشي في بداية هذا القرن - بالنزعة العنصرية الصهيونية المميزة. وقد برز هذا الاتجاه منذ عام ١٩٧٤ مع صعود أيديولوجية متصوفة، بفضل زيادة لا سابق لها للدعم الأمريكي لإسرائيل. . .»[1].

ومن الغريب أن تقول الدعاية الصهيونية أن دولة إسرائيل هي «الديمقراطية الوحيدة القائمة في الشرق الأوسط» مدللة على ذلك بأن الحرية فيها تسمح للمعارضة بالتعبير عن نفسها في الصحافة وحتى في الشارع.

إذا كان صحيحاً أن مقاومين بواسل للنزعة العنصرية الصهيونية لدولة إسرائيل مثل البروفسور إسرائيل شاهاق، والمحامية فيليسيا لانجر، والنائب في الكنيست شولاميت ألوني، أو أوري أفنيري والجنرال بيليد، والبروفسور ليبووتيز وآخرين - وهم قلة ضئيلة مع الأسف - قد توصلوا بجرأة إلى نشر شهاداتهم رغم التهديدات والضغوطات، فيجب ألا ننسى أبداً أن هذه الحرية لا يسمح بها إلا داخل الإطار اليهودي. لكن هذه «الديمقراطية الإسرائيلية» تنطوي

(١) مقابلة مع البروفسور شاهاق في المجلة الأمريكية فويس عدد تشرين الثاني ١٩٨٠.

على تمييز عنصري في أساسها، كما في جميع البلدان الاستعمارية حيث يسيطر فيها «الأبيض» وحده. ويمكن مقارنة هذه «الديمقراطية الإسرائيلية» العجيبة «بالديمقراطية الأمريكية» التي كانت تنادي في «إعلان الاستقلال» بالمساواة بين الجميع، مع الإبقاء طيلة قرن على العبودية حيال السود (المسماة بوقاحة «المؤسسة الخاصة») وعلى مطاردة الهنود الذين كانوا يقتلون ويبعدون للاستيلاء على أرضهم. إن إسرائيل ديمقراطية، غير أن «زنوجها» و«هنودها»، الذين تسميهم «القوانين الأساسية» لإسرائيل بوقاحة «السكان غير اليهود» هم الفلسطينيون سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين.

سنكتفي هنا بتعداد الأوجه الأكثر وضوحاً لهذه السياسة العنصرية، في مجال الأحوال الشخصية والأرض.

أ ـ الأحوال الشخصية، يكشف عن ذلك كتاب وضعه بكثير من الدقة صهيوني متحمس هو البروفسور في الجامعة العبرية في القدس كلود كلاين، حيث يتسلم مهام مدير معهد القانون المقارن. وإنه ملفت للنظر بعنوانه: الطابع اليهودي لدولة إسرائيل[1].

ورغم محاولات الإنكار من جانب الكاتب، فإن الطبيعة العنصرية لهذه الدولة تفوح منه بفضل دقة التوثيق والبراهين[2].

ب ـ «إن الدولة تجاهر بالعقيدة الصهيونية بصورة رسمية». ويبرهن البروفسور كلاين على ذلك مؤكداً أن ثلاثة قوانين تعطي

---

(١) طبعة كوجاس Cujas باريس ١٩٧٧.

(٢) المصدر السابق ص ٢٢.

«المنظمات الصهيونية» نظاماً خاصاً في الدولة. فيتعلق القانون الأول (٥٧١٣ ـ ١٩٥٢) «بالمنظمة الصهيونية العالمية» و «الوكالة اليهودية». ويشدد المؤلف على أن هذا لا يشكل «رابطة ـ حقوقية ـ بين. . . اليهود الذين لا يعيشون في إسرائيل. ذلك أن الرابطة الحقوقية لا يمكن أن تتولد إلا من فعل إرادي، من فعل يعبر عنه، مثلاً، واقع الإقامة في إسرائيل»[1]. ومن الواضح في الواقع ـ ولحسن الحظ ـ أن كل يهودي في العالم غير قابل للمقاضاة بصفته الشخصية غير أن الحقوقي البارز كان أكثر حذراً حول ما إذا كانت «المنظمة الصهيونية العالمية» و «الوكالة اليهودية» بصفتها مؤسستين مرتبطتين بدولة إسرائيل بصورة عضوية وقانونية، رغم أنهما تقومان بنشاطهما في جميع البلدان.

فإذا كانت كنيسة كاثوليكية أو حزب شيوعي ينادي بمثل هذه الروابط القانونية أو التبعية مع الفاتيكان أو مع الدولة السوفياتية لاعتبر القائم بصورة مؤكدة ـ وبحق ـ غير شرعي و «عميلاً لقوة خارجية» ولا يرخص له بالتأكيد بجمع الأموال لصالح دولته، لا سيما إذا كانت سياسة هذه الدولة تدفعه للقيام بأعمال مضرة بمصلحة الدولة الفرنسية أو أية دولة أخرى يعمل فيها. وبعبارة أخرى إن «النظام الخاص» الذي يقيم لهاتين المؤسستين علاقة قانونية وتبعية بدولة إسرائيل، يطرح مسألة أساسية قانونية وسياسية على الأقل.

أما القانونان الآخران فإنهما يتعلقان الأول «بالصندوق القومي

---

(١) المصدر السابق ٢١.

اليهودي» الذي صدر في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣، والثاني «بصندوق الإعمار» الذي صدر في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦. ويضيف البروفسور كلاين «أن هذين القانونين سمحا بتحول في هذه المجتمعات التي تجد نفسها تتمتع ببعض الامتيازات»(١). ودون أن يعدد هذه الامتيازات يقدم «ملاحظة» بسيطة حول أن «الأراضي التي يملكها الصندوق القومي اليهودي قد أعلنت أنها أراضي إسرائيل»(٢) وأعلن قانون أساسي آخر عدم جواز التصرف بهذه الأراضي. إنه أحد «القوانين الأساسية» الأربعة (عناصر دستور مقبل لم يوجد أبداً، بعد ٤٥ سنة من إقامة إسرائيل) وقد صدق عليه في عام ١٩٦٠. ومن المؤسف أن العالم الحقوقي لم يقم بأي نقد لعدم جواز هذا التصرف، رغم حرصه الدائم على الدقة. ولم يقدم تعريفاً له: فالأرض «المخلّصة» (خلاص الأرض) من قبل الصندوق القومي اليهودي أصبحت أرضاً «يهودية»، ولا يمكن بيعها ولا تأجيرها ولا العمل فيها لمن هو «غير يهودي»(٣).

فهل يمكن إنكار طابع التمييز العنصري لهذا القانون الأساسي؟

ونتابع السياق التثقيفي لمؤلف البروفسور كلاين(٤)، في صدد «قانون العودة»، «القانون الذي يمثل تتويج العمل الصهيوني». فقد أعلن بن غوريون، في افتتاح المناقشة التي انتهت بالتصويت بالإجماع

---

(١) المصدر السابق ص ٢١.

(٢) كانت الترجمة الأولى تقول: «ملكية الجنس اليهودي لا يجوز التصرف بها».

(٣) الجدير بالذكر أن ٧٥٪ من الأرض تعود ملكيتها للدولة، وأن ١٤٪ يملكها «الصندوق القومي اليهودي».

(٤) كلاين، ص ٢٩.

على هذا القانون، في الخامس من تموز ١٩٥٠، أن دولة إسرائيل دولة يهودية ليس لأن اليهود يشكلون الأكثرية فحسب، بل إنها دولة لليهود وأينما كانوا، ولكل يهودي يرغب في ذلك»[١].

وحين يحلل كلاين نتائج هذا القانون، يطرح المسألة التالية: «إذا كان الشعب اليهودي يتجاوز بشكل واسع سكان دولة إسرائيل، فإنه يمكن القول «ليس جميع سكان إسرائيل من اليهود» لأن فيهم أقلية هامة غير يهودية من العرب. والمسألة المطروحة هي معرفة إلى أي حد لا يمكن اعتبار قانون مثل قانون العودة، الذي يسهل هجرة جزء من السكان، (محددين بانتمائهم الديني والعرقي) قانوناً تمييزياً»[٢].

ويتساءل المؤلف ما إذا كان الاتفاق الدولي حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري (الصادر في ٢١ كانون الأول ١٩٦٥ في الجمعية العامة للأمم المتحدة) ينطبق على قانون العودة. ونترك للقارىء الحكم على ذلك، في حين يخلص الحقوقي الشهير إلى القول بهذا التمييز الدقيق البارع. ففي صدد عدم التمييز «لا يجوز توجيه إجراء معين ضد جماعة خاصة. وقد سُنَّ قانون العودة لصالح اليهود الذين يرغبون في الإقامة في إسرائيل وليس هو موجهاً ضد أية جماعة أو قومية. ولا نرى إلى أي حد يعتبر هذا القانون تمييزياً»[٣].

فإلى القارىء الذي قد يقع على الأقل في التضليل أو في الذهول من هذا المنطق الوقح، الذي يعني أن جميع المواطنين متساوون، لكن

---

(١) المصدر نفسه ص ٢٩.
(٢) المصدر نفسه ص ٣٣.
(٣) المصدر نفسه ص ٣٥.

بعضهم أكثر تساوياً من الآخرين، لا بد أن نوضح بصورة ملموسة الوضع الناشيء عن قانون العودة. وبالنسبة لمن لا يستفيد من هذا القانون، فقد وضع قانون حول الجنسية (٥٧١٢ ـ ١٩٥٢) يخص (المادة ٣) «كل فرد كان من الرعايا الفلسطينيين قبل تأسيس الدولة، ولم يصبح إسرائيلياً بفضل المادة ٢» (التي تخص اليهود). وكان على الذين يعنيهم هذا التلميح (الذين يعتبرون «أنهم لم يحصلوا على جنسية سابقة» يعني أنهم كانوا بدون جنسية بالوراثة) أن يثبتوا (كان المستند الوثائقي مستحيلاً في معظم الأحيان لأن الوثائق فقدت في الحرب والإرهاب اللذين رافقا إقامة الدولة الصهيونية)، أنهم كانوا يسكنون هذه الأرض في مرحلة محددة. وبدون ذلك كان الإقرار بالمواطنية يتطلب «معرفة معينة للغة العبرية». وفي كل حال كان وزير الداخلية يمنح (أو يحجب) الجنسية الإسرائيلية «حسب ما يرى فائدة من ذلك». وباختصار بفضل هذا القانون يصبح اليهودي من باتاغونيا مواطناً إسرائيلياً حين تطأ قدماه أرض مطار تل أبيب، بينما يعتبر الفلسطيني المولود في فلسطين من أبوين فلسطينيين بدون جنسية! فلا تمييز عنصرياً ضد الفلسطينيين في ذلك، بل إجراء لصالح اليهود فقط!

ويطبق هذا التمييز العنصري ذاته في مجال حق الإقامة والزواج. إن مدناً بأكملها مثل الناصرة العليا أو الكرمل (في الشمال الشرقي لمدينة حيفا) قائمة على أراض تعود للصندوق القومي اليهودي، تقع «خارج حدود القطاع المخصص لغير اليهود». وقد نشرت صحيفة هاآرتس في ١٨ شباط ١٩٧٢ مقابلة مع أمين سر لجنة عمال الكرمل، موشيه بريشمور جاء فيها: «نريد أن يسكن هنا ويعمل يهود فقط».

وحين أشير لـه إلى أن عربـاً يعملون هنا، أجـاب «صحيح، لكن في مؤسسات يهودية فقط، وفي أعمال يهـودية». وأضـاف مساعـده راهل تيروش: «إذا سمحنا لهم بالعيش هنا، فإنهم سيحرفون بناء الكـرمل عن هدفه: تهويد الجليـل». فما هـو هذا المنـع من الإقامـة على «غـير اليهـود»؟ يقول الـبروفسور كـلاين، ليس في هـذا أي تمييـز عنصري «ضد» الفلسطينيين، بل إجراء «لصالح» اليهود بكل بساطة.

وفي مقدورنا مضـاعفة هـذه الأمثلة عن التمييز العنصري في دولـة إسرائيل، مما يبرر بإسهـاب القرار رقم ٢٢٧٩ الـذي اتخذتـه الجمعية العامة لـلأمم المتحدة في ١٠ تشرين الثـاني عام ١٩٧٥: «الصهيـونية شكل من التمييز العنصري والعنصرية».

فضلاً عن هذه العنصرية التي تتميز بها الصهيونيـة السياسيـة وكل نزعة استعمارية، يضاف التزوير اللاهوتي المحرف الخاص بالصهيـونية السياسية.

ففي مجال نظام الأحوال الشخصية مثـلاً في دولة إسرائيـل، يلعب السلطان الكَنسي دوره في تعزيز العنصرية معطياً لها «أسـاساً» دينيـاً. ويعتبر التشريع حول الزواج أبرز كاشف لذلك.

ويتضمن القـانون المسمى: «قـانون سلطة المحـاكم الحـاخـاميـة» (قانون ٥٧١٤ ـ ١٩٥٣) ما يلي:

المـادة الأولى: «كل مـا يخص الزواج أو الـطلاق لـدى اليهـود من رعـايـا ومقيمـين في إسرائيـل، هـو حصراً من صـلاحيـة المحـاكم الحاخامية».

المادة الثانية: تتم مراسم الزواج والطلاق لدى اليهود في إسرائيل حسب القانون المثبت في التوراة».

فلا وجود بالتالي للزواج المدني بالنسبة لليهود في إسرائيل. وإليكم مثلاً عن النتائج الناجمة عن هذا السلطان المطلق للحاخامين في هذا المجال. (لم يكن يحق ليهودي يدعى كوهين أن يتزوج من امرأة مطلقة لأن آل كوهين أنساب لهارون أخي موسى، ويقومون بمهام كهنوتية في المعبد). ولتحويل هذا الخطر الحاخامي، كان لا بد من دعوى معقدة ولقرار من المحكمة العليا[1].

مثل آخر: لا تستطيع أرملة دون أولاد أن تتزوج ثانية إلا إذا قبل أخو زوجها المتوفي بالزواج منها أو «بتحريرها».

النتيجة الثانية: «إن معنى هذا القانون على الصعيد العملي واضح. فهناك استحالة شرعية في إسرائيل لعقد زواج بين شخص يهودي وآخر غير يهودي»[2].

فالعنصرية والتيوقراطية تلتقيان هنا في نقطة أساسية: تعريف اليهودي ذاته. من هو «اليهودي»؟ القانون في دولة إسرائيل هو التالي (تعليمات العاشر من كانون الثاني ١٩٦٠): «يسجل يهودياً في خانتي «الدين» و«العرق» من الأحوال الشخصية كل من:

- وُلد من أم يهودية ولا ينتمي إلى ديانة أخرى.

---

(١) في عام ١٩٧٢ رفض قانون يسمح بالزواج المدني والخلاص من هذه المحظورات القديمة. كلاين المصدر المذكور سابقاً. ص ١٢٤.

(٢) المصدر نفسه ص ١٢٣.

أو

- اهتدى حسب «الهالاخا»*.

إن مثل هذا التعريف يخلق صعوبات عديدة يستخلصها البروفسور كلاين صراحة: «فاليهودية ليست ديناً يشجع على التبشير»[1]، رغم أن حالات اعتناق اليهودية في الواقع نادرة للغاية في أيامنا على الأقل.

ويبقى المعيار العرقي، فيقول كلاين: «إن مفهومي الدين والعرق متشابهان بالنسبة لليهودي»[2]. لكن المسألة لم تحل مع ذلك: «إن تعريف اليهودي بواسطة أمه ليس شافياً. فيكفي لفهمه الإشارة إلى أن هذا يعني رد المسألة إلى مستوى الأم، وهلم جرا...»[3] ولنوضح ذلك بصورة ملموسة: فقد سبق لنا القول إن الملك سليمان يبطل أن يكون يهودياً لأن أمه كانت كنعانية، لكن ملاحظة كلاين المنطقية تبيِّن أن الملك داود يصبح عرضة للشك بأنه ليس يهودياً لأن جدته روث كانت موآبية، فإذا اعتمد التحدر من الأم يكون هو غير يهودي، وإذا اعتمد التحدر من الأب يكون هو من زواج غير شرعي في إسرائيل! وليس في هذا شيء من المزاح. ويستنتج البروفسور كلاين: «ليس هناك في الواقع أي حل لهذه المسألة. ومن الممكن أن يطرح هذا النوع من التحديد ذات يوم لمشكلة معينة أمام القضاء،

(*) القسم الحقوقي في الديانة اليهودية. المترجم.

(1) المصدر نفسه ص ٤٩.

(2) المصدر نفسه ص ٤٨.

(3) المصدر نفسه ص ٤٩.

لكنه حتى الآن لم يشغل بال رجال القضاء الإسرائيليين[1]. غير أنه يقلق الحياة اليومية: فإذا اكتشف أن جدة إسرائيلي عادي لم تكن يهودية، يحق للإدارة تغيير سجله من يهودي إلى غير يهودي، ويمنعه ذلك من الزواج من يهودية في إسرائيل، أو إذا لم يتحول إلى يهودي على الأقل. فحين كشفت «قضية شاليت» ضابط البحرية الذي تزوج من امرأة اسكتلندية غير يهودية، وعرضت أمام المحكمة العليا في عام ١٩٧٠، قامت غولدا مائير باستدعاء زوجة شاليت ونساء أخريات في حالات مماثلة للخضوع إلى احتفال لتحويلهن إلى اليهودية.

إن الطابع الاستعماري والعنصري للصهيونية لا يظهر في نظام الأحوال الشخصية فحسب، بل في اغتصاب الأرض.

وقد أنكرت الصهيونية طويلاً، وترفض حتى الآن الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، وابتدعت أسطورة «الأرض دون شعب، لشعب دون أرض»، وأسطورة الصحاري التي تعمل على جعلها زهرة.

وليس في ذلك «معجزة» إسرائيلية»[2].

وربما يدهش البعض للسرعة التي تم بها طرد شعب وإحلال آخر مكانه، وللسرعة في اغتصاب الأرض مما سمح بتغيير اليد المالكة. غير أن ذلك ليس من «المعجزة»: إنها خطة انتزاع مِنتظم للملكية صيغت قبل إقامة إسرائيل كوسيلة هامة للسياسة الاستعمارية للصهيونية.

ففي ١٢ حزيران من عام ١٨٩٥، كتب هرتزل في «يومياته»

---

(١) المصدر نفسه ص ٤٩.

(٢) «السكان العرب في «إسرائيل» بالعبرية، ١٩٧١ ص ١٠.

«. . . علينا أن نستخدم بهدوء نزع الملكية الخاصة بالأراضي المقررة لنا».

إننا سنحاول تعيين الحدود للسكان الذين لا موارد لهم، وسنعرض عليهم العمل في البلاد التي ينتقلون إليها، ونمنعهم من العمل في بلادنا.

وسينضم إلينا ملاك الأراضي. ولا بد من القيام بإجراءات نزع الملكية، وطرد الفقراء بتيقّظ وسرية.

لقد طبق هذا البرنامج لنزع الملكية بانتظام، عدا ما يخص «السرية»، بعد أن أعد الصهيونيون وسائل القوة للقيام بمشروع الاغتصاب بالعنف.

من هنا يجب التمييز بين مرحلتين في موضوع الاستعمار الصهيوني.

لقد تميزت المرحلة الأولى بخصائص الاستعمار التقليدي، حيث كان يعني استغلال اليد العاملة المحلية. تلك كانت طريقة البارون إدوارد روتشيلد الذي كان يستغل في مزارعه من الكرمة في الجزائر اليد العاملة الفلاحية بسعر رخيص، وسع بكل بساطة حقل عمله إلى فلسطين، واستغل عرباً آخرين غير الجزائريين.

وظهر منعطف جديد في حوالي العام ١٩٠٥، حين وصلت من روسيا موجة جديدة من المهاجرين غداة سحق ثورة ١٩٠٥. وبدل متابعة المعركة إلى جانب الثوريين الروس الآخرين، انتقل الفارون من الثورة المهزومة إلى فلسطين «الاشتراكية الصهيونية»، حيث أقاموا تعاونيات حرفية و«كيبوتزات» فلاحية حلت محل الفلاحين

الفلسطينيين لإقامة اقتصاد يستند إلى طبقة عمالية وزراعة يهودية، هكذا جرى التحول من الاستعمار التقليدي (من النمط الإنكليزي والفرنسي) إلى إقامة مستعمرات استيطانية، حسب منطق الصهيونية السياسية، مما استتبع موجة من المهاجرين الذين كان لا بد من حجز الأرض والوظائف «لصالحهم» وليس «ضد» أحد (كما يقول البروفسور كلاين). فكان ذلك يعني إحلال شعب آخر بدلاً من الشعب الفلسطيني والاستيلاء على أرضه.

ولنتذكر أن الصهيونيين عند تصريح بلفور لم يكونوا يمتلكون إلا ٢،٥٪ من الأراضي، و ٦،٥٪ حين صدر «قرار تقسيم فلسطين». وفي عام ١٩٨٢، أصبحوا يملكون ٩٣٪.

وفي عام ١٩٣٠ وضع د. روبين الخبير في الوكالة اليهودية للزراعة والاقتصاد، هذه المبادىء: الأرض هي العنصر الأكثر ضرورة لكي نرسخ جذورنا في فلسطين. ولما لم يبق هناك أراض قابلة للزراعة ودون عمال في فلسطين، كان لا بد من الحصول على الأرض ومستعمراتها، وفي سبيل ترحيل الفلاحين الذين كانوا يزرعون الأرض، سواء كانوا ملاكين أو مستأجرين.

إن الأساليب المستخدمة لانتزاع ملكية الأرض من السكان هي أساليب الاستعمار القاسية، إلى جانب تلون عنصري أشد تميزاً في الحالة الصهيونية.

في عام ١٩٠١ كانت نقطة الانطلاق إنشاء «الصندوق القومي اليهودي» الذي يظهر هذا الطابع الفريد، حتى بالنسبة للقوى الاستعمارية الأخرى، حيث إنه لا يمكن بيع الأرض المكتسبة ولا تأجيرها لغير اليهود.

إن السياسة الزراعية للقادة الإسرائيليين هي سياسة السلب المنهجي للفلاحين العرب. وتستند إلى التوجهات العقارية لعام ١٩٤٣، حول البيع القسري للمرافق العامة الموروثة من عهد الانتداب الانكليزي. وقد حرف هذا القانون الشرعي في ذاته عن معناه، حين طبق بشكل تمييزي، حيث بيعت قسرياً مساحة ٥٠٠ هكتار في عام ١٩٦٢، في دير الأرض ونابل وبينه، «للمصلحة العامة» لإقامة مدينة الكرمل المخصصة لليهود وحدهم.

وثمة إجراء آخر: استخدام «قوانين الطوارىء» الصادرة في عام ١٩٤٥ من قبل الإنكليز ضد اليهود والعرب. فقد خوَّل القانون ١٢٤ الحاكم العسكري، تحت حجة «الأمن» هذه المرة، بتعليق جميع حقوق المواطنين، بما فيها تنقلاتهم، حيث كان يكفي أن يحدد الجيش منطقة محظورة «لأسباب أمن الدولة»، لكي يصبح العربي غير قادر على الذهاب إلى أرضه دون إذن من الحاكم العسكري. وحين كانت ترفض الإذن، تعلن الأرض غير مزروعة، ويصبح في مقدور وزير الزراعة «وضع اليد على الأراضي غير المزروعة، من أجل تأمين زراعتها».

وحين أصدر الإنكليز في عام ١٩٤٥ هذا التشريع الاستعماري بصورة شرسة لمصارعة الإرهاب اليهودي، أعلن القانوني برنارد جوزيف احتجاجه ضد هذا النظام من «الأوامر الإستبدادية» متسائلاً: «هل نخضع جميعاً للإرهاب الرسمي»؟... ولم يكن أي مواطن في مأمن من السجن المؤبد دون محاكمة... وكانت صلاحيات الإدارة بنفي أي كان وفي أي وقت غير محدود... ولم تكن ثمة حاجة لارتكاب مخالفة معينة، بل يكفي القرار الصادر عن

مكتب معين. . .». وحين أصبح برنارد ذاته وزيراً للعدل في إسرائيل قام بتطبيق هذه القوانين ضد العرب.

وأعلن يوسف شابيرا، حيال هذه القوانين ذاتها، في مهرجان احتجاجي في ٧ شباط ١٩٤٦، في تل أبيب بلهجة حازمة: «إن النظام المثبت بهذا التشريع لا سابق له في البلدان المتمدنة. ولم يوجد مثل هذه القوانين حتى في ألمانيا النازية». وأصبح شابيرا ذاته المدعي العام في دولة إسرائيل، ثم وزيراً للعدل، فطبق هذه القوانين الإرهابية، ولم تلغ حالة الطوارىء في إسرائيل أبداً منذ عام ١٩٤٨.

لقد كتب شيمون بيريز في صحيفة دافار، في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٧٢: «إن تطبيق القانون ١٢٥ الذي قامت على أساسه الحكومة العسكرية في تواصل مباشر مع الصراع من أجل هجرة اليهود واستيطانهم».

أما القرار حول زراعة الأرض المهملة الصادر في عام ١٩٤٨ والمعدل في عام ١٩٤٩، فإنه يسير في الاتجاه نفسه، لكن بطريق أكثر مباشرة: حيث يستطيع وزير الزراعة مصادرة كل أرض مهملة، حتى دون البحث عن حجة «المنفعة العامة» أو «الأمن العسكري». بيد أن الرحيل الضخم للسكان العرب تحت تأثير الإرهاب المماثل لما جرى في دير ياسين في عام ١٩٤٨، وفي كفر قاسم في ٢٩ تشرين الأول (نوفمبر) عام ١٩٥٦، أو في «مجازر» «الوحدة ١٠١» التي أنشأها موشيه دايان وقادها آرييل شارون لفترة طويلة، قد «حرر أراضيَ» واسعة أخليت من ملاكها أو من العمال العرب وسلمت إلى المحتلين اليهود.

واكتملت آلية انتزاع ملكية الفلاحين بالقرار الصادر في ٣٠ حزيران عام ١٩٤٨، والقرار الصادر في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ حول ملكيات «الغائبين»، والقانون المتعلق بأراضي «الغائبين» (١٤ آذار ١٩٥٣)، وبمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تشريع السرقة بإرغام العرب على ترك أرضهم لإقامة المستعمرات اليهودية عليها، كما ـ يبينه ناثان واينستوك في كتابه: الصهيونية ضد إسرائيل[1].

ولكي تمحى ذكرى وجود المزارعين الفلسطينيين ولزيادة الثقة بأسطورة «الأرض الخالية»، فقد جرى تدمير القرى العربية وبيوتها وأسوارها وحتى مقابرها وقبورها. وقد أورد الأستاذ الجامعي إسرائيل شالاق، في عام ١٩٧٥، لائحة من ٣٨٥ قرية عربية دمرت بواسطة البلدوزر، من أصل ٤٧٥ قرية كانت موجودة في عام ١٩٤٨.

وتوالى إنشاء المستعمرات الإسرائيلية، وتجدد ذلك في عام ١٩٧٩ في الضفة الغربية، حسب الأسلوب الاستعماري التقليدي، حيث كانت هذه المستعمرات مسلحة.

والنتيجة الإجمالية كانت هي التالية: فبعد طرد مليون ونصف من الفلسطينيين، أصبحت «الأرض اليهودية»، كما يقول جماعة «الصندوق القومي اليهودي» تعادل ٩٣٪ من أرض فلسطين (منها ٧٥٪ للدولة و ١٤٪ للصندوق القومي) بعد أن كانت تعادل ٦,٥٪ في عام ١٩٤٧.

تلك هي السياسة الاستعمارية والعنصرية للصهيونية السياسية،

---

(١) ناثان واينستوك: الصهيونية ضد إسرائيل، باريس ١٩٦٩ ص ٣٧٣ وما يليها.

فيما يخص الأحوال الشخصية والأرض، ومن السهل فهم ما يعنيه «الحكم الذاتي» الذي يتحدث عنه مناحيم بيغن والقادة الإسرائيليون.

إن المقصود في الواقع متابعة سياسة الضمّ للتوجه الاستعماري الصهيوني.

فلا يُعرف قبل كل شيء مع أي محاور يريد المسؤولون الإسرائيليون التفاوض: مع منظمة التحرير الفلسطينية؟ إنهم لا يريدون ذلك بأي ثمن. وهل مع مجموعة منتخبة من السكان؟ فقد خلعوهم جميعاً.

وإليكم الأحكام الأساسية المنظورة لمثل هذا الحكم الذاتي.

١٣ أيار ١٩٧٩: قدم بيغن مشروعه للحكم الإداري إلى لجنة من ١١ وزيراً. وفي ١٧ أيار وافقت عليه اللجنة، وفي ٢١ أيار صادقت عليه الحكومة.

يتكوَّن المشروع المصادق عليه من الحكومة من جملة مبادىء تكرس سياسة التوسع والضم للكيان الصهيوني. ويؤكد أنه بعد مرحلة انتقالية من خمس سنوات من الحكم الإداريّ، ستطالب إسرائيل «بحق السيادة» المزعومة على الضفة الغربية وقطاع غزة. إن هذا المبدأ يلقي الضوء على المبادىء الأخرى. و«إن المستعمرات اليهودية والسكان اليهود سيرتبطون بالتشريع الإسرائيلي والإدارة الإسرائيلية». وسيصان «حق» متابعة بناء المستعمرات في «المناطق الموضوعة تحت نظام الحكم الذاتي، وتصبح الأراضي الأميرية

والأراضي غير المزروعة»[1] بين أيدي المحتل. و «تصبح الدولة الصهيونية مسؤولة عن تخطيط موارد المياه وتكتفي باستشارة المجلس الإداري»، و «سيتم نشر قواتها المسلحة في أمكنة محددة من المناطق الموضوعة تحت نظام الحكم الذاتي»، و «ستتحمل قواها الأمنية مسؤولية الأمن الداخلي» في الأراضي المحتلة. وفيما يخص المجلس الإداري، يؤكد مشروع الحكومة أن «الحكومة العسكرية توكل سلطاتها إلى سلطات الحكم الذاتي. وتجري مفاوضات حول عدد أعضاء المجلس الإداري المطلوب انتخابه، وحول عدد المحافظات التي ستلحق به». ويذكر ملحق فيما بعد بأن القادة الصهيونيين لن يسمحوا بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وفي غزة[2].

وقررت الحكومة بالإجماع أن هذا المشروع المسمى «مشروع مبادىء لحكم ذاتي إداري كامل للسكان العرب في يهودا والسامرة وغزة، يشكل برنامجاً للوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات الحكم الذاتي. ولأسباب تكتيكية فلن يعرض حالياً على مصر خلال المفاوضات»[3].

---

(١) «مقترحات بيغن المتعلقة بأراضي الضفة الغربية هي التالية: «في حال الضرورة يتم استخدام الأراضي الأميرية غير المزروعة لحاجات الأمن، ولإسكان اليهود وإعادة الاعتبار للاجئين أما الأراضي غير المسجلة كملكيات خاصة لكنها مزروعة من قبل الخاص، فإنها ستستخدم في حال الضرورة لحاجات الأمن فقط. بالمقابل فالأراضي المسجلة ملكيات والتي لم تزرع، ستستخدم لأغراض أمنية، إذا اقتضت الضرورة، فسيتم وضع اليد عليها دون أن تصادر (الفرق بين الحالتين أن وضع اليد يسمح للمالك بالاحتفاظ بلقب الملكية). أما الملكيات الخاصة المزروعة فلن تستخدم إلا إذا كان لا بد من ذلك لأجل الأمن ولتعبيد الطرقات». جيروزاليم بوست ٨ أيار ١٩٧٩.

(٢) هاآرتس، في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٧٩.

(٣) معاريف في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٩.

وقد كشفت صحيفة هاآرتس اليومية التوصيات التي وضعتها لجنة بن إليسار لتطبيق «هذا المشروع من المبادىء. . .» فجاءت تكمل التوصيات التي عرضت في ٩ شباط، وتبين أن قيوداً جديداً ستفرض على سلطة الحكم الذاتي.

وتبدأ هذه القيود على صعيد الأسلوب الانتخابي الذي لا بد أن يتبع في انتخابات المجلس الإداري. «فلا يمكن انتخاب أي شخص أدين بمقاومة الاحتلال، وعلى المرشحين أن يتقدموا في لوائح فردية ودون إعلان عن الدائرة التي يترشحون فيها»!!.

وعلى الصعيد الإقتصادي: «فلن يسمح لإدارة الحكم الذاتي بإصدار نقدي وإنشاء مصرف مركزي وجباية ضرائب غير مباشرة. ولن يكون في وسعها مراقبة عمليات الاستيراد والتصدير ولا الدوائر النقدية».

أما على صعيد الأمن الداخلي: «. . . فإن المعتقلين السياسيين سيودعون في السجون التي ترتبط بالتشريع الإسرائيلي، حيث تستطيع الحكومة الإسرائيلية الاعتراض على كل عفو عام!!!

وسيزداد اغتصاب الأراضي. وسيجري «تسييج» «٧٢٧,٠٠٠ دونم»[١]، بحجة تخصيصها للمناورات والمخيمات العسكرية، إلى جانب الأراضي اللازمة لشق الطرقات. فسوف تُشق «أكثر من عشر طرقات ذات اتجاهين» في الضفة الغربية، وأخرى في قطاع غزة. وكذلك الأراضي التي «لا بد أن تحيط» بالمدن الرئيسية. و «ستتم مراقبة شبكة المواصلات من قبل وزارة المواصلات الإسرائيلية».

---

(١) الدونم يعادل ١٠٠٠م٢.

وفضلاً عن ذلك كله فإن المحتل «سيزود قطاع غزة بالمياه، وسيحتفظ بحق تخطيط استثمار الموارد المائية في الضفة الغربية».

وقدمت لجنة بن إليسار توصية ذات دلالة كبيرة: «يستطيع المستوطنون تشكيل قوة من الشرطة المحلية، ونقل أسلحتهم في جميع تنقلاتهم»[1].

وجرى تلخيص الحساب الختامي لهذه العملية، بصورة ملحوظة وذات مغزى في صحيفة إفريقية جنوبية Dle Transvaler، الضليعة في موضوع التميز العنصري: «فما هو الفارق بين الأسلوب الذي يحاول به الشعب الإسرائيلي البقاء في أوساط السكان غير اليهود، وأسلوب الأفارقة الأوروبيين في محاولتهم الحفاظ على الوضع الذي هم فيه»؟[2].

ويستند الإسرائيليون على التوراة في تفسير عدم رغبتهم في الاندماج بالشعوب الأخرى. ويستخدم الأفارقة الأوروبيون الحجة نفسها، ويضيف رئيس الوزراء في جنوب أفريقيا فيرفورد: «لقد استولى اليهود على أراضي إسرائيل من العرب الذين كانوا يعيشون عليها منذ ألف سنة. وأنا أؤيدهم في ذلك. وهم مثلنا بلد للتميز العنصري»[3].

بعد أن رأينا أساليب الصهيونية السياسية في طرد العرب، لننظر في الأساليب التي استخدمتها في محاولة اجتذاب اليهود إلى إسرائيل.

---

(١) هاآرتس في ٢١ أيار (مايو) ١٩٧٩.

(٢) Henry Katzeve, South Africa: a country Without friends. R. Stevens.

(٣) ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، Rand Daily Mail.

ونقول «محاولة» لأنها لقيت الفشل في الواقع حيث يعيش في إسرائيل ١٨٪ من اليهود فقط، وحيث يعدهم الصهيونيون «بالأمن»، غير أنه، بعد سلسلة من الحروب، وبعد العجز التام للقادة الإسرائيليين عن الاندماج مع شعوب الشرق الأوسط بصورة سلمية، بسبب عقيدتهم الصهيونية، فلا وجود لأي بلد في العالم اليوم، يعيش فيه اليهود بقدر أقل من الأمن مما في إسرائيل، بفعل سياستها الهادفة إلى استمرار الاستعمار في شكله الأكثر إدانة، كما في جنوب أفريقيا.

وخلافاً للأسطورة التي تبثها الصهيونية السياسية، لم يلعب الحافز الديني وبقدر أقل الحافز «القومي» إلا دوراً ضئيلاً في مسألة العودة إلى فلسطين. ولم يكن ذلك بفعل اللامبالاة الدينية، بل تمسكاً بأسس اليهودية نفسها في مبادئها العليا، حيث تتعايش في التوراة وفي التراث الحاخامي نفحة شمولية عظيمة هي نفحة الأنبياء الخلاصية، وخاصة لدى إشعياء، ووحي قوي ضيق يظهر خاصة في كتاب يشوع، كتاب المذابح والإبادة المقدسة، أو في كتاب عزرا ونحميا، وكلها كتب للتمييز العنصري لسلطة دينية تعمل في خدمة النزعة الحصرية الشوفينية المتعصبة. وترتكز الصهيونية السياسية على «قراءة» انتقائية وحيدة الجانب تمجد تيار النزعة القومية على حساب الروحانية العليا لليهودية.

فقد كان أبو الصهيونية السياسية تيودور هرتزل ملحداً، ولم يكن يهتم بالنصوص التوراتية إلا بقدر ما تمكنه من تبرير سياسته إلى السيطرة. وقد أدانت غالبية الحاخامين الصهيونية السياسية منذ ظهورها. فكان مؤتمر فيلادلفيا (٣ ـ ٦ تشرين الثاني ١٨٦٩) قبل صياغة الطروحات الأكثر غطرسة للصهيونية السياسية، قد أدان

مبدأها ذاته. واتخذ المؤتمر الحاخامي قراراً يشدد على التعارض الجذري بين المبادىء الشمولية لليهودية والنزعة القومية الصهيونية.

ولا يعني هذا أن القدس لم تكن ذات مغزى بالنسبة لهم: فإن «العام القادم في أورشليم...» في إشعيا، و «إن نسيتك يا أورشليم تنسى يميني...» في المزامير ١٣٧، في صميم العقيدة اليهودية. لكنهم يرفضون وضع هذه العقيدة في خدمة السياسة، والعودة عن الشمولية إلى القومية. وهم يعتبرون القدس، مثل إرميا وإشعيا في قلب الوعد بالخلاص الذي لم ينتظر المسيحية لكي يتوجه إلى جميع الشعوب، ولإعلان «العودة» الصحيحة. ليس عودة طائفة إلى أرض، بل إلى الأرض كلها، لجميع الناس نحو الأبد ونحو مملكة الله، كما تظهر آيات إشعياء.

ففي القدس تترابط أعلى اللحظات منزلة في الديانات العظيمة الثلاثة: لحظة تضحية إبراهيم، الرمز المؤسس للإيمان المجاوز للعقل والأخلاق، والأساس المشترك لليهودية والمسيحية والإسلام. ولحظة موت يسوع المسيح وبعثه. ولحظة صعود النبي محمد إلى السماء من الموقع ذاته الذي يحدّد فيه القرآن كالتوراة تضحية إبراهيم، والذي يحترمه بقدر متساوٍ مثل اليهود والمسيحيين. «فكان المسلمون يتوجهون نحو القدس في صلاتهم قبل أن يتحولوا نحو مكة المرتبطة هي أيضاً بتراث إبراهيم».

فإن للقدس إذن بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين معنى «الموقع العالي» للإيمان، وتتوجه نحوه صلوات الجميع. وهي في الديانات الثلاث رمز مجموع البشرية بأسرها، في إيمان مشترك تشكل تضحية

إبراهيم فيه محور التأسيس. لذا فإن المسلمين، خلال الأحد عشر قرناً التي تولوا فيها حمايتها، احترموا الآثار القديمة، وسمحوا بدخول جميع الحجاج إليها. وكان أول ما قام به صلاح الدين، حين حرر القدس فتحها أمام اليهود وأمام جميع المسيحيين، بينما كان الصليبيون قتلوا اليهود والمسيحيين والمسلمين فيها وطردوهم منها.

كان الصليبيون «صهيونية مسيحية» مثلما هي الصهيونية السياسية الحالية «صهيونية يهودية»، وفي الحالتين انحراف عن الروحانية والإيمان[1].

إنه لذو دلالة أن النصوص التوراتية التي تطرح في الغالب في مدارس دولة إسرائيل، وفي برامج الصهيونية السياسية، هي التي تخص غزو أرض كنعان من قبل يشوع، ومملكة داود، أي الأوجه العسكرية والسياسية لتاريخ فلسطين، وليس تضحية إبراهيم أو كلام الأنبياء.

إن القدس كمركز روحاني للبشرية بأسرها، تدعو إلى الحج وليس إلى الغزو.

حتى إنه بعد نفي قسم من سكانها إلى بابل، وبعد أن انتصر قورش الفارسي على نبوخذ نصر آخر ملك بابلي في عام ٥٣٨ قبل المسيح، وسمح للمنفيين بالعودة إلى القدس. فقد بقي عدد كبير في بلاد ما بين النهرين، وقاموا بزراعة هذه الأرض، واستمالو قسماً من السكان إلى عقيدتهم، حتى إنهم حصلوا على نوع من الدولة داخل

---

(١) حول هذا الموضوع أنظر كتاب الحاخام عمانوئيل ليفين. : Judaisme Contre sionisme. Cujas. Paris 1969

الدولة، كان يوجهها أحد رؤسائهم المنفيين (ريش غالوتا)، وضمنوا ممارسة نمط حياتهم الخاصة وقوانينها. وتبلور التلمود في هذا المركز الإشعاعي الروحاني، كتفسير لتعاليم موسى التي لعبت، طيلة قرون، دوراً رئيسياً في حياة الجماعات اليهودية كافة في العالم.

هكذا تفرقت المراكز الروحانية لليهودية، دون أن يكون الاضطهاد سبباً لذلك، فحين عاد ملك مصر بطليموس، بعد غزو يهودا، في عام ٣٢٠ قبل الميلاد، تبعه إليها يهود فلسطينيون، ولحقوا بمن كانوا قد هربوا إلى ضفاف النيل، قبل ذلك بقرنين أو ثلاثة للهروب من الغزو الأشوري.

ولم يعودوا إلى فلسطين، بحيث أن يهود الإسكندرية، في عام ٢٥٠ قبل المسيح، كانوا يمثلون أكبر طائفة يهودية في العالم، وتأثر هؤلاء اليهود بالحضارة الإغريقية في الإسكندرية، وقاموا بنشر عقيدتهم في هذا الوسط الهليني.

وقد ترجمت كتبهم المقدسة التوراة والأنبياء إلى اللاتينية، ومن هذا الحوار التركيبي بين الحضارتين تولدت الأعمال العظيمة لليهودي فيلون.

حتى مجيء المسيحية قام اليهود بجهود تبشيرية كبيرة عبر العالم: من الهند إلى الصين، ومن اليمن إلى بلاد القرم، ومن روما إلى بلاد الغال، واعتنقت جماعات من جميع الأجناس يهوه إلهاً دينياً واحداً لهم[1].

---

(١) كتب فيلون اليهودي: «إن عاداتنا قد جذبت إليها واهتدى بها البرابرة والهلينيون وأهل اليابسة والجزر، والشرق والغرب وأوروبا وآسيا والأرض كلها» باريس ١٩٨٢، (ص ٢٧).

وأخذت المسيحية بعد انتشارها، وخاصة بعد الاعتراف بها من قبل الإمبراطورية الرومانية، تضطهد اليهود، ورفعت ضد اليهود طيلة قرون راية اتهامهم «بالشعب القاتل لله»، بقتل المسيح، مما خلق عداء مسيحياً للسامية (كما لو أن الجريمة الكهنوتية لعدد من القساوسة الكبار تنسب إلى طائفة بكاملها، وإلى المتحدرين منها وإلى معتنقيها الجدد)، وانطفأ الاتجاه التبشيري اليهودي.

فلم يكن الإشعاع الروحاني لليهودية مرتبطاً بالعودة إلى فلسطين.

وحين طرد «الملوك الكاثوليكيون جداً» في عام ١٤٩٢، اليهود من إسبانيا بعد عصر التعايش الإسلامي اليهودي الذهبي، وفرضوا عليهم التحول إلى المسيحية أو تعرضوا للاضطهاد، لجأ معظم الذين اضطروا للهرب إلى فرنسا وإيطاليا ومصر، وإلى بلاد البلقان وتركيا. وعاد عدد ضئيل من اليهود الأتقياء إلى القدس والخبرون وصفد وطبريا، وانضموا إلى الطائفة اليهودية في فلسطين، وتجمعوا في القرن الثالث عشر حول الحاخام موشيه بن ناحمان الذي قدم من برشلونة. وحتى عام ١٨٣٥ لم تزد الجماعة اليهودية في فلسطين عن عشرة آلاف نسمة، حسب إحصاء نفيل مانديل[١].

ولم تتكثف الهجرة اليهودية إلا بعد تأسيس الصهيونية السياسية من قبل تيودور هرتزل، لأسباب سياسية وليس لأسباب دينية. أعمال الاضطهاد في أوروبا (روسيا ورومانيا وبولونيا وألمانيا) وعقيدة الصهيونية السياسية المؤسسة على جملة من الأساطير، منها أسطورة اليهود «غير القابلين للإندماج»، وأسطورة معاداة السامية المعتبرة أبدية

---

(١) ذكر ذلك إلان هاليفي في كتابه المسألة اليهودية. باريس ١٩٨١، ص ١٧.

لا تقهر (في حين أن انكماشها كان واضحاً بعد الثورة الفرنسية في أوروبا الغربية كلها وفي أمريكا)، وأسطورة رفض الكفاح ضد المضطهدين المحليين إلى جانب المظلومين والمعذبين الآخرين، وأخيراً أسطورة الانتقال إلى الكفاح من أجل إنقاذ العقيدة والثقافة اليهوديتين، والمطالبة بدولة يهودية للخلاص الشامل، بوحي من النزعة القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر (وعلى الأخص في ألمانيا)، وبأرض لها يجري احتلالها بتواطؤ القوى الاستعمارية العظمى، ووفقاً لأساليبها في محاولة لاجتذاب جميع يهود العالم إلى فلسطين، كما حلم بذلك هرتزل وبن غوريون.

فقد جرى استبدال الخلاص الديني الشامل في التراث اليهودي بنزعة قومية سياسية متفردة ومتعصبة.

واستُنكر هذا الاستبدال والتحريف التاريخيين منذ ظهورهما من قبل السلطات الروحية العليا لليهودية. ومنذ عام ١٨٨٥، في مؤتمر بترسبورغ، جعل هرتزل من نفسه داعية للصهيونية السياسية، حتى قبل نشر كتابه «الدولة اليهودية»، وأُعلنت «المبادىء الثمانية لليهودية المتطورة». ونادت الأكثرية الساحقة من الحاخامين الأمريكيين بأننا: «لم نعد نعتبر أنفسنا أمة، بل جماعة دينية. فلا ننتظر بالتالي عودة إلى فلسطين، ولا تجديداً للطقوس المقدسة في ظل أبناء هارون، أو أية قوانين تتعلق بالدولة اليهودية».

هذا الاحتجاج ضد الصهيونية السياسية لم يكن من جانب الحاخامين وحدهم، بل من جانب اليهود البارزين في العالم: أمثال أنشتاين والفيلسوف مارتن بوبر والرئيس الأول للجامعة العبرية في القدس البروفسور جوداه ماغنس.

وفضلاً عن الاعتبارات الدينية لمن يرون في الصهيونية السياسية استخداماً سياسياً للدين وخيانة للديانة اليهودية، فإن المبررات الأساسية لهذا الاحتجاج إنما تعود إلى أمرين إثنين:

١ - إن إقامة دولة يهودية في فلسطين سيؤدي بالضرورة إلى الصراع مع السكان الذين يعيشون ويعملون على هذه الأرض منذ قرون، حيث يقول جوداه ماغنس بصورة تنبئية في كانون الأول من عام ١٩٢٤: «إن أكثر ما يقلقني غياب أية رؤية بنّاءة للأسلوب الذي يمكن أن يوضع على أساسه الحل للحرب بين الشعبين... وإن لدى اليهود مبررات كثيرة تطلب العدالة من العالم... أما بالنسبة إليّ فإنني لست على استعداد لإعطاء العدالة لليهود على حساب ظلم يلحق بالعرب، بوضعهم تحت سلطة قانون اليهود دون موافقة منهم. وإذا كنت غير مؤيد لدولة يهودية، فإن ذلك للمبرر الوحيد الذي أوردته: إنني لا أريد حرباً مع العالم العربي»[1].

ويضيف جوداه ماغنس[2]، الصهيوني منذ الساعة الأولى: «هل اليهود هنا (في فلسطين)، في سعيهم لإقامة هيئة سياسية، يصبحون مرتبطين بالقوة الوحشية وبالنزعة العسكرية، كما كان بعض الأشمونيين الآخرين؟ إنه يبدو أننا قد فكرنا في كل شيء باستثناء العرب».

---

(١) Norman Bentwich «For Sion Sake» Philadelphia jewish publication society of America. 1954 P. 188.

(٢) المصدر السابق ص ١٣١.

٢ ـ إن الصهيونية السياسية تعرض جميع يهود العالم للخطر، بإثارة الشكوك حول «جنسية» مزدوجة، و«مواطنية مزدوجة». ويعلن «المجلس الأمريكي لليهودية» المؤسس في ٣١ آب ١٩٤٣، من قبل ٩٢ حاخاماً كانوا قد اجتمعوا في حزيران ١٩٤٢، في أطلنتيك سيتي، للاحتجاج ضد مشروع إقامة دولة يهودية، في عرضه للأسباب، أنه: «قد حان الزمن لإعلاء الصوت «لوقف» تجهيز اليهود الأمريكيين من أجل علم يهودي وجيش يهودي ودولة يهودية في فلسطين ومواطنية مزدوجة في أمريكا. فهذا أكثر مما في مقدورنا قبوله...

... وعلى ضوء مفهومنا الشمولي لتاريخ المصير اليهودي، ولأننا منشغلون بوضع اليهود وأمنهم في الأجزاء الأخرى من العالم، فإننا لا نستطيع الخضوع للاتجاه السياسي الذي يسيطر على البرنامج الصهيوني الراهن، ولا نؤيده.

إننا نعتقد أن النزعة القومية اليهودية تطمح إلى خلق الالتباس لدى رفاقنا في مواقعهم ووظائفهم في المجتمع، وتحرف انتباههم عن دورهم التاريخي: «أن يعيشوا كجماعة دينية حيثما وجدوا»[1].

إن «المجلس الأمريكي لليهودية» يقترح حلاً ملموساً لمسألة «الأشخاص المهجرين»: «إننا نطالب الأمم المتحدة بتأمين عودة جميع المبعدين عن وطنهم من قبل قوى دول المحور في أقرب وقت... وبإيجاد مواطن للاجئين، مهما كانت معتقداتهم وأفكارهم السياسية،

---

(١) Samuel Halperine «The political world of American sionism» (Detroit Wayne state University Press 1961, P. 84 et 85.

أو منشأهم القومي». . . ولإخواننا اليهود نطالب بما يلي: المساواة في الحقوق والواجبات مع مواطنيهم في كل أمة. . . ونحن نعارض إقامة دولة يهودية في فلسطين أو في مكان آخر، إنها فلسفة متشائمة، لا تجلب حلاً عملياً للمسألة اليهودية. . .

إن فلسطين تشكل جزءاً من التراث الديني اليهودي، كما تشكل جزءاً من التراث الديني للمسيحيين والمسلمين. وإننا نأمل إقامة حكومة ديمقراطية مستقلة في فلسطين، بحيث يتمثل فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون بصورة متعادلة.

إننا نحث يهود العالم على تأييد فهمنا لحياة اليهود ومصيرهم، لأجل الإبقاء على التقاليد العليا لعقيدتنا. ونعتقد أن هذه الحقائق تقدم أساساً صالحاً لكل برنامج مستقبلي مرجو ومقترح من قبل الناس الأحرار»[1].

في ذات الوقت، كما يفيد الكتاب السنوي اليهودي الأمريكي في عام ١٩٤٣، كانت الحركة الصهيونية تضم ٥٩ ألف عضو (أقل من ١٪ من السكان اليهود في الولايات المتحدة).

وبالرغم من دعاية الصهيونية السياسية، فإن من البارز أن الهجرة إلى فلسطين كانت ضئيلة جداً. ففي نهاية القرن التاسع عشر كان عدد اليهود في فلسطين أقل من خمسين ألفاً. وبعد عامين من تصريح بلفور في عام ١٩١٧، لم يكن عددهم أكثر من ٦٥ ألفاً (٧٪ من سكان فلسطين).

---

(١) المصدر نفسه.

وخلال اثني عشر عاماً، بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٣، قدم إلى فلسطين طوعاً حوالي ١١٨٣٧٨ يهودياً (أقل من ١٪ من السكان اليهود في العالم).

حتى بعد المذبحة الهتلرية المرعبة، فإن عدد اليهود الذين اختاروا العيش في إسرائيل ظل قليلاً جداً. وقد أشار بن غوريون إلى هذا الفشل في ٣١ آب ١٩٤٩، حين كان في استقبال مجموعة من الأمريكيين: «رغم أننا قد حققنا حلمنا بإقامة دولة يهودية، فإننا لسنا إلا في البداية. ولا يوجد اليوم في إسرائيل سوى ٩٠٠ ألف يهودي، بينما أكثرية الشعب اليهودي في الخارج. ويجب اجتذاب جميع اليهود إلى إسرائيل».

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١، اتهم بن غوريون القادة الصهيونيين بأنهم لم يقدموا المثل على ذلك[١].

ويحرك القادة الإسرائيليون وعملاؤهم في الخارج باستماتة يائسة خطر معاداة السامية التي هم بحاجة إليها لأجل بلوغ هدفهم. فقد كتب الدكتور إسرائيل غولد شتاين متسائلاً: «ماذا ينتظر اليهود الأمريكيون؟ وهل ينتظرون هتلراً يطردهم بالقوة؟ وهل يتصورون أنهم سيتجنبون المآسي التي أكرهت يهود البلدان الأخرى على الهجرة؟»[٢].

وبعد مضي ثلث قرن لم يتردد عملاء آخرون لدولة إسرائيل، في تحمل الفضيحة ذاتها. حتى بعد مجازر صبرا وشاتيلا، التي ارتكبت

---

(١) نيويورك تايمز في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١.
(٢) ذي داي نيويورك ١٥ آذار ١٩٥٠.

تحت أعين الجيش الإسرائيلي، فقد بررت المجلة اليهودية في سويسرا، في الحادي عشر من حزيران ١٩٨٢، تضامنها مع إرهاب دولة إسرائيل، حين كتبت: «إننا نستطيع، منذ وجدت إسرائيل، أن نعيش حياتنا بالسير في استقامة، وكان علينا ألا ننسى هذه الحقيقة أبداً» وإذا صدقنا هذا القول فإن وضع اليهود في سويسرا، قبل عام ١٩٤٨ كان ميئوساً منه!

كانت الصهيونية بحاجة لمعاداة السامية من أجل بلوغ أهدافها. وقد سبق لتيودور هرتزل أن كتب: «اليهود شعب فريد لا يستطيع الاندماج بالشعوب الأخرى. غير أنهم يتمثلون أي مجتمع إذا عاشوا فيه بأمان لفترة طويلة من الزمن. ولا يكون هذا في مصلحتنا أبداً».

ومن أجل حثهم على الهجرة لم تستبعد استخدام أية مسرحية لصنع مشهد معاد للسامية، بل أوصت بذلك. وحثت على الهجرة في الواقع، منذ البداية، متوسلة ثلاثة أساليب:

- الأول حيال اليهود اليمنيين الذين شكلوا الجماعة الأساسية من اليهود الشرقيين قبل عام ١٩٤٨، وكان المطلوب إبدال العمال العرب بأجورهم المتدنية ذاتها، في الأعمال المنفرة: أعمال العمال الزراعيين، والأعمال اليدوية في المصانع، وأعمال الخدمة في المنازل.

ويحدد تقرير للدكتور ثون Thon من الوكالة اليهودية، في عام ١٩٠٨، موقع هذه المسألة: فاليهود الشرقيون وحدهم يستطيعون، بأجور مثل العرب، القيام بهذه الأعمال، وتحقيق هدف الصهيونية في «العمل العبري» وفي تصفية اليد العاملة الفلسطينية. ويستنتج «إذا استطعنا تحقيق إقامة العائلات اليمنية في المستعمرات بشكل دائم،

فإننا نقوم بمهمة أخرى، بإحلال النساء والفتيات اليمنيات في عمل الخدمة في المنازل بدلاً من النساء والفتيات العربيات اللواتي يستخدمن في هذا العمل في الوقت الحاضر، لدى كل عائلة في المستوطنات بأجور باهظة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ فرنكاً فرنسياً في الشهر»[1].

وفي عام ١٩١٠ أُرسل إلى اليمن مبشر باسم مستعار هو الصهيوني «الاشتراكي» وارشيفسكي، بعد أن عُمِّد من أجل ذلك باسم «الحاخام يافني إيلي، فأُبلغ اليهود اليمنيون بمجيء المسيح: المملكة الثالثة لدولة إسرائيل، حيث كان المهاجرون من اليهود اليمنيين فيما بعد في عام ١٩٤٨، يُنشدون وهم في الطائرات إلى إسرائيل «داود! داود! (بن غوريون) ملك إسرائيل». وقد جرت العملية في فترتين:

- من كانون الأول ١٩٤٨ إلى آذار ١٩٤٩، ومن تموز عام ١٩٤٩ إلى أيلول ١٩٥٠، وكلفت ٥ ملايين ونصف من الدولارات.

والمثال الآخر هو مثال «الأشخاص المرحلين» في عام ١٩٤٨ أيضاً. فلم يكن عدد اليهود «المرحلين» إلى المنطقة الأمريكية يزيد عن ١١٤ ألف يهودي. ورغم الدعاية المكثفة للوكالة اليهودية، فإن تقرير كلوسنر، بعد أن كان واضعه قد شدد أمام المؤتمر اليهودي الأمريكي، في الثاني من أيار عام ١٩٤٨، على أن «اليهود كجماعة ليسوا راغبين كثيراً في الذهاب إلى فلسطين»، أعلن صراحة: «إنني مقتنع أنه لا بد من إرغام هؤلاء الناس على الذهاب إلى فلسطين...

---

(١) المهم في هذا التقرير ورد في كتاب تاريخ الاستيطان الصهيوني المنشور بالعبرية في عام ١٩٧٠. وذكره إلان هاليفي في كتابه: المسألة اليهودية. منشورات دومينوى ١٩٨١، ص ٢٤.

ولأجل تحقيق هذا البرنامج يصبح من الضروري للجماعة اليهودية أن تعكس سياستها، وأن تجعلها غير مريحة للأشخاص المرحلين قدر الإمكان، بدلاً من خلق الظروف الملائمة لهم... فيمكن في مرحلة لاحقة استدعاء الهاغانا (الجيش الإسرائيلي) لمضايقة اليهود (لدفعهم إلى الانخراط في صفوفه)». ولم يكن الهم الأساسي للقادة الصهيونيين تقديم المساعدة للاجئين اليهود، بل دفعهم إلى التوجه إلى فلسطين. ومنذ ١٧ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٨ كان بن غوريون يعبر عن «خشيته» من نجاح اليهود المضطهدين في اللجوء إلى البلدان الغربية: «إذا كان أمام يهود الغرب أن يختاروا بين نجاة اليهود من معسكرات الاعتقال والحضور إلى متحف قومي في فلسطين، فستكون الغلبة للرحمة، وتصبح الطاقة اليهودية كلها موجهة نحو إنقاذ اليهود من مختلف البلدان... وسرعان ما تُشطب الصهيونية من المفكرة»[1]. أما الحكومات الغربية المتيقظة جداً لذرف دموع التماسيح على «الناجين من المذابح»، فإنها لم تتردد، حين كان ينبغي استقبالهم، في تحديد حصة الدخول إليها: فمن أصل مليونين ونصف من ضحايا النازية الذين لجأوا إلى الخارج، بين عامي ١٩٣٥ و١٩٤٣، أقام ٨,٥٪ تقريباً في فلسطين، وحددت الولايات المتحدة استقبالها بـ١٨٢ ألفاً (أقل من ٧٪)، وانكلترا بـ٦٧ ألفاً (أقل من ٢٪)، ولقيت الأكثرية الساحقة ملجأ لها في الاتحاد السوفياتي وبلغت ١,٩٣٠,٠٠٠[2] (أكثر من ٧٥٪).

(١) ورد ذلك في كتاب The other Israél (ماتزبن Matzpen)، تل أبيب تموز (يوليو) ١٩٦٨ ص ٩٠، واقتبسه ناثان وينستوك في كتابه: (الصهيونية ضد إسرائيل).

(٢) أخذت هذه الأرقام من Institute for jewish affairs في نيويورك، واقتبسها ناثان وينستوك وقد سبق ذكره.

ويتابع الحاخام كلوسنر: «يجب أن ندرك أننا أمام حالة من المرضى، ولا يجوز أن نطلب منهم رأيهم، بل أن نقول لهم ما عليهم أن يفعلوه. وسيعترفون لنا بالجميل بعد بضع سنوات»[1].

والمثال الثالث هو مثال اليهود الإسرائيليين الذين تكوّنت نواتهم الأصلية منذ ألفين وخمسماية سنة من الذين نفاهم نبوخذ نصر إلى بابل بعد تدمير مملكة يهوذا. فكان للجماعة اليهودية جذورها في البلاد. (١١٠ آلاف نسمة في عام ١٩٤٨). وكان حاخام العراق الكبير خدوري ساسون قد أعلن أن: «اليهود والعرب قد تمتعوا بالحقوق والامتيازات ذاتها منذ ألف سنة ولم يعتبروا أنفسهم عناصر منفصلة في هذه الأمة».

في عام ١٩٥٠، بدأت الأعمال الإرهابية الإسرائيلية في بغداد: أمام تحفظ اليهود العراقيين في تسجيل أسمائهم على لوائح المهاجرين إلى إسرائيل، لم تتردد المخابرات السرية الإسرائيلية في إلقاء القنابل ضدهم، لأجل إقناعهم بأنهم في خطر... وأدى الاعتداء على المعبد اليهودي شيم توف إلى مصرع ثلاثة أشخاص وجرح العشرات[2]. هكذا بدأ الخروج المعمد: «عملية علي بابا».

---

(١) ورد ذلك في كتاب الفريد ل. ليلينتال: What Price Israël، أعيد طبعه في معهد الدراسات الفلسطينية ص ١٩٤.

(٢) وردت قصة هذه التحريفات في المجلة الأسبوعية الإسرائيلية هاغولام هازيه، في العشرين من نيسان والأول من حزيران ١٩٦٦. وأكدها كوخافي شيمش في آب (أغسطس) ١٩٧٢، في صحيفة «الفهود السود»، ومن قبل الصحافي باروخ نادل، في الأسئلة الموجهة إلى مردخاي بن بورات، بواسطة المحكمة العليا في تل أبيب في السابع من كانون الثاني ١٩٧٧، في صحيفة يديعوت أحرونوت في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٧ (أورد ذلك إلان هاليفي في كتابه، المسألة اليهودية، ص ٢٩).

وفي مقدورنا مضاعفة الأمثلة، ولا سيما أمثلة ابتزاز حقيقي للمال من قبل الصهيونية السياسية في أمريكا اللاتينية.

هكذا تحولت الجماعة اليهودية في مكسيكو إلى حالة مستعمرة إسرائيلية، فأعلن «الصندوق المتخذ في مكسيكو» في ربيع عام ١٩٤٨، أن الذين كانوا يرفضون مساهمتهم أو كانوا يقومون بإيداعات غير كافية، سيحاكمون بقسوة. وستكشف أسماؤهم أمام مئات الأشخاص. وضد أول «محضر» في جريدة Die Stime في التاسع من حزيران ١٩٤٨ (مكسيكو - سيتي)، وامتد النظام نفسه إلى بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. وفي مونتفيديو وجد يهود الأورغواي، المناهضون الذين رفضوا في عام ١٩٤٩ دفع ضريبة ٢٪ من ثرواتهم التي كان يجبيها القادة الصهيونيون، أنفسهم يُمنعون من الدخول إلى المعبد الصهيوني، ولم يستطيعوا اللجوء إلى حاخام من أجل الزواج والوفاة والختان[1]. وامتد الأسلوب ذاته إلى الأرجنتين والبرازيل والبيرو[2].

وقد فشلت الصهيونية في محاولتها اجتذاب جميع يهود العالم إلى فلسطين (لحسن حظ البلدان التي كانت ستحرم من مساهمة مواطنيها اليهود، والشرق الأوسط، حيث إن تدفقاً من هذا النوع كان يؤدي إلى تعزيز ميل الدولة الصهيونية للعدوان الدائم ضد جيرانها العرب، من أجل «المجال الحيوي». لكن ادعاء الوصاية، انطلاقاً من دولة

---

(١) جويش بوست في ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٩.

(٢) Impressa israelita (ريو دو جنيرو) ٢٣ تموز ١٩٤٨، Nossavoz (سان باولو) ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٤٨، Jewish Telegraphie Agency (بيونس ايرس) ٢ آب (أغسطس) ١٩٤٨.

إسرائيل، على جميع يهود «الشتات» لم يتوقف، فنادى بن غوريون حين كان رئيساً للوزراء «بالواجب الجماعي لجميع المنظمات الصهيونية في مختلف البلدان بمساعدة الدولة اليهودية في كل مناسبة وبدون أية شروط، حتى وإن كان مثل هذا الموقف متناقضاً مع السلطات الخاصة بكل بلد»[1]. واعتُبر هذا الاتجاه في المؤتمر العالمي «تعاوناً غير مشروط مع دولة وحكومة إسرائيل». وقد روَّج المعارضون أن منح مثل هذا النظام «للحركة الصهيونية العالمية» يضع اليهود المقيمين خارج إسرائيل في وضع حرج، حيث يكون في وسعهم التخوف «بحق من الاتهام بالولاء المزدوج»[2].

في غمرة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، كتب رئيس «نشاط إسرائيل» في سويسرا، نسيم عاوون رسالة دورية في العاشر من حزيران ١٩٨٢ داعياً فيها إلى جمع المال لدولة إسرائيل: «إن جيش إسرائيل يهتم بالجبهة العسكرية، أما الجبهة الثانية، جبهة اقتصاد البلاد فهي بين أيديكم. فادعموا ذلك بكل طاقاتكم، وأثبتوا مرة أخرى أن الشعب اليهودي واحد، ولا يمكن أن يتجزّأ».

وأظهر آلان روتشيلد نفس الموقف الداعم وغير المشروط مسبقاً، حتى للجريمة، وصرح في مقابلة مع صحيفة فرانس سوار، نهار الاثنين في ٢٧ من أيلول ١٩٨٢، باسم «المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا»، فور إعلان خبر مجازر صبرا وشاتيلا: «لقد حُوِّل اتجاه الأحداث في محاولة للهجوم على الجماعة اليهودية

---

(١) Jewish Telegrahpie Agency في ٨ آب (أغسطس) ١٩٥١.

(٢) Official minutes: المؤتمر الصهيوني العالمي الثالث والعشرون ١٩٥١.

والشعب اليهودي عامة، بتحميله مرة أخرى الخطيئة الأصلية لأنه يهودي. وغاب المنفذون الحقيقيون أي اللبنانيون عن البال بصورة تامة». تلك هي لغة بيغن على وجه الدقة: «إن أناساً غير يهود قتلوا أناساً غير يهود متناسياً أن يذكر من هم المجرمون «المنفذون» المسلحون من قبل دولة إسرائيل، والعاملون بتوجيه من شارون الذي فتح لهم المخيمين المحاصرين من قبل قواته وأضاء بقذائفه الأعمال الوحشية المرتكبة تحت أعين قواته*. واستنكار هذه الجريمة، بالنسبة إلى روتشيلد وبيغن هو من «معاداة السامية» وضد «الجماعة اليهودية»!!

(*) أنظر كتاب أمنون كابليوك حول صبرا وشاتيلا: تحقيق حول مجزرة Enquête sur un massacre. ١٩٨٢.

سياسة إسرائيل الخارجية

النزعة التوسعية

«أود أن أشير عليكم بالرجوع من وقت لآخر إلى برنامج «فلسطين الكبرى» («إسرائيل الكبرى») قبل فوات الأوان. وكان لا بد أن يشتمل برنامج بال على كلمات «فلسطين الكبرى» («إسرئيل الكبرى») أو «فلسطين والأراضي المجاورة»، وإلا يكون ذلك بلا معنى: فلن يكون في وسعكم استقبال ١٠ ملايين يهودي على أرض تبلغ مساحتها ٢٥ ألف كلم٢»[1].

إن هذه الرسالة الموجهة إلى تيودور هرتزل من قبل أحد أصدقائه المقربين ومستشاره دافيد تريش، في ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٨٩٩، بُعيد انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي، تشرح بوضوح تام المنطق الداخلي للصهيونية في سياستها الخارجية.

ومبدأ الصهيونية تكريس اليهودية ليس من حيث هي ديانة، بل من حيث هي أمة ودولة، واعتبار جميع يهود العالم من رعايا هذه الأمة، والكفاح من أجل اجتذابهم إلى هذه الدولة، وإعدادها لخوض حروب توسعية متوالية، للاستيلاء على «مجال حيوي».

---

(١) Oscar K.A. Robinouvier: Jewish Cyprius Project New York Herzel Press. 1962 P.17.

على أساس منطق الصهيونية السياسية هذا، قام تاريخ أعمال العدوان والضم لدولة إسرائيل.

والفارق الوحيد الذي يميز هذا المشروع العسكري والتوسعي للصهيونية السياسية عن النازية أن التشديد في الأيديولوجية وأسطورية التبرير المرافقة لها، في وضع دولة إسرائيل، لم يتركز على أسطورة العرق فقط («كان هتلر يقول: «كل أرض يسكنها العرق الآري لا بد أن يعود إلينا»)، وبصورة أخص على أسطورة التزييف التوراتي «للوعد» الذي يُفسَّر في معنى قبلي صاف (غير روحاني، مملكة الله الخلاصية مادياً وإقليمياً: الأرض). وتعتبر آية سفر التكوين: «في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات» (التكوين، الإصحاح الخامس عشر، ١٨) برنامجاً سياسياً وعسكرياً[1]، كما لو كان نسل إبراهيم محدداً باستمرارية الدم وليس بجماعة العقيدة، وكما لو كان يُستبعد من هذه السلالة العرب (المتحدرون من نسل إسماعيل الإبن الأكبر لإبراهيم) وكل هذا القسم من البشرية الذي يرى في تضحية إبراهيم الصورة النموذجية لإيمانه، وكما لو كانت في الأخير سلسلة النسب الأسطورية ليهود اليوم مع سكان كنعان القدامى، تعتبر حقيقية، بينما لا يستطيع اليهود الحاليون المتحدرون، مثل جميع الناس، من امتزاج شعوب متعددة، من شبه جزيرة القرم إلى اليمن

(١) من جهة أخرى يرسم هرتزل، في كتابه، الدولة اليهودية، حدود هذه الدولة على النحو التالي: «في الشمال الجبال في مواجهة كابادوكيا (تركيا)، في الجنوب قناة السويس وفي الشرق الفرات».

ومن أثيوبيا إلى إسبانيا، وعلى أساس من الاستحالة البيولوجية والبداهة التاريخية، أن يطالبوا بإرث «الأجداد» الذين ليسوا أجدادهم، واستبعاد السكان الأصليين من العرب المسلمين أو المسيحيين الذين يحملون من الإرث العرقي والإقليمي لسكان مملكة داود أكثر من المهاجرين البولونيين أو الروس، والرومانيين أو المجريين، واليمنيين أو المغاربة الذين زعمت أقبح دعاية نازية أنهم يؤلفون كتلة واحدة يمكن التعرف عليها، حسب العنصريين الهتلريين، بقسمات جديدة (شكل الجمجمة والأنف) أو نفسية.

ومع ذلك لم يتوقف القادة الإسرائيليون عن «تبرير» سياستهم التوسعية واعتداءاتهم وضمهم للأرض باسم أوهام أسطورة «إسرائيل الكبرى»، وبهذه القراءة الانتقائية للتوراة.

وفي آب ١٩٦٧، قال موشيه دايان «إذ نملك التوراة، وإذ نعتبر أنفسنا شعب التوراة، فلا بد أن نملك الأرض التوراتية أيضاً، أرض الحكماء والآباء»(١).

على أساس هذه المبادىء تصبح الحدود مطاطة.

«لننظر في الإعلان الأميركي للاستقلال. إنه لا يحتوي على أي ذكر للحدود الإقليمية. فلسنا مجبرين على تعيين حدود الدولة»(٢).

إنه لذو دلالة كبيرة أن يشير بن غوريون إلى «السابقة» الأمريكية التي ظلت الحدود فيها متحركة، طيلة قرن من الزمن (حتى المحيط

---

(١) جيروزاليم بوست في ١٠ آب ١٩٦٧.

(٢) مذكرات بن غوريون في ١٤ أيار ١٩٤٨ (أوردها ميخائيل بارزهار في The Armed prophet ص ١٣٣.

الهادىء، قبل أن يعلن «إقفال الحدود» تبعاً لنجاحات «مطاردة الهنود» في دفعهم والاستيلاء على أراضيهم.

وقال بن غوريون بصورة واضحة جداً: «ليس المطلوب الإبقاء على الوضع الراهن، بل إن أمامنا إقامة دولة دينامية موجهة نحو التوسع»[1].

وجاءت الممارسة السياسية تطابق هذه النظرية الفريدة: الاستيلاء على الأرض، وطرد سكانها منها. تلك هي شريعة الغاب التي رسختها الدولة الصهيونية، بفضل جوهرها ذاته منذ البداية. فلم يحترم قرار الأمم المتحدة حول «تقسيم» فلسطين، من جانب القادة الإسرائيليين، وقد سبق أن رأينا كيف استولى رجال الكوماندوس الصهيونيون، في الحقبة بين صدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ والنهاية الفعلية للانتداب البريطاني على الأراضي المخصصة للعرب مثل يافا وعكا.

وحين حاولت الدول العربية أن تتدخل لحماية الفلسطينيين من أمثال مجازر دير ياسين، اتخذ قادة الدولة الصهيونية من ذلك فرصة لضم أراض جديدة. فأصبحوا يحتلون ٨٠٪ من أراضي فلسطين في نهاية الحرب العربية الإسرائيلية بدلاً من ٥٦٪ من هذه الأراضي التي خصصت لها بقرار الأمم المتحدة.

وثمة أسطورة لا بد من تبديدها: إنها أسطورة داود الصغير في مواجهة جوليات العربي، يحاولون بها استعطاف الرأي العام على هذا

---

(١) بن غوريون في Rebirth and desting of Israél نيويورك ١٩٥٤ ص ٤١٩.

«الشعب الصغير» المهدد في أمنه، وتمجيد مآثره العسكرية في آن معاً، دون الحديث عن الوضع الحالي، حيث يتمتع الجيش الإسرائيلي كمياً ونوعياً، بعتاد حربي متفوق بكثير على ما تملكه الدول العربية مجتمعة، وحيث كانت جيوش مصر وسوريا والأردن ولبنان وإيران تعد في حرب عام ١٩٤٨ أقل من ٢٢ ألف رجل، مقابل ٦٥ ألف جندي لدولة إسرائيل.

حتى إن هذه الاندفاعة بدت لقادة إسرائيل غير كافية، حيث نشرت صحيفة النيويورك تايمس، في ٩ آذار ١٩٦٤ مقابلة مع بن غوريون (كان متقاعداً آنذاك) قال فيها: «كان يمكن لأرض إسرائيل أن تكون أكبر أيضاً لو كان الجنرال موشيه دايان رئيس الأركان العامة خلال حرب ١٩٤٨». وكان الجنرال آلون الذي عمل في قيادات هامة خلال حرب ١٩٤٨، يقول: «عندما أعطى رئيس الوزراء ووزير الدفاع بن غوريون (الذي تلقى ضغوطاً قوية من الرئيس ترومان) الأمر بوقف تقدم جيشنا، كنا على وشك النصر... من الليطاني (النهر اللبناني) في الشمال، حتى صحراء سيناء في الجنوب الغربي. وإن قتال أيام أخرى كان يتيح لنا... تحرير البلاد كلها».

ولم يكن ذلك إلا تأجيلاً للأمر: فحين قام الرئيس عبد الناصر بتأميم قناة السويس، رأى قادة إسرائيل الصهيونيون في ذلك فرصة لتوسع إقليمي جديد بالتحالف مع الإنكليز الذين كانوا يشرفون على القتال، ومع الحكومة الفرنسية التي كانت تأمل، في غمرة حرب التحرير الجزائرية، توجيه ضربة إلى قادة هذه الحرب في مصر وحلفائهم. وقد جرى التواطؤ على ذلك في فرنسا مع موشيه دايان

وشيمون بيريز، ومع الجنرال شال (أحد زعماء «مؤامرة الجنرالات» في الجزائر فيما بعد) والحكومة الفرنسية[1].

غير أن ضربة كابحة أمريكية وسوفياتية على حد سواء أدت إلى وقف الحملة الجديدة. لكن «المشروع الكبير» ظل قائماً. فكتب مناحيم بيغن: «سوف تعاد أرض إسرائيل إلى شعب إسرائيل بأكملها وإلى الأبد»[2].

وفي عام ١٩٦٧، قرر قادة إسرائيل القيام بقفزة جديدة إلى الأمام. وكانت الحرب أسلوبهم لحل مشكلاتهم، ففي عام ١٩٦٧ كان فيها ٩٦ ألف عاطل عن العمل من أصل ٩٥٠ ألف شخصاً هي الطاقة الكافية الفاعلة. وكانت حركة النزوح منها تفوق الهجرة إليها (كان عشرة آلاف مواطن تقريباً يغادرون إسرائيل سنوياً). وكانت العائدات المحصلة من جمع التبرعات (الأمريكية خاصة) في أدنى مستوى لها. وإن حرباً منتصرة تتيح حل جميع هذه المشكلات في آن معاً، وتضمن التعبئة واحتلال الأراضي لتصفية البطالة، والصخب حول الأخطار على «أمن» إسرائيل للحث على التبرعات المالية، والانتصارات لإعادة الثقة إلى المهاجرين.

وكانت فكرة «الحرب الوقائية» في نهج النظام الصهيوني، حيث أعلن مناحيم بيغن منذ ١٢ تشرين الأول ١٩٥٥ في الكنيست: «إنني

---

(١) ن. لو N. Lau حياة موشيه دايان. سيرة حياته ص ١٥٦.

(٢) مناحيم بيغن The revolt story of the Irgoun ص ٣٣٥، وأوردت النيويورك تايمس في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧، ملاحظة قدمها الجنرال ديغول: «لقد ظهر الإسرائيليون في أزمة السويس عام ١٩٥٦ شعباً محباً للحرب، ومتعطشاً للتوسع».

على يقين عميق أنه لا بد من شن حرب وقائية ضد الدول العربية دون أي تردد. فنحقق بذلك هدفين:

- أولاً، تدمير القدرة العربية.
- ثانياً، توسيع أرضنا.

إن «الحرب الوقائية» العام ١٩٦٧ «حرب الأيام الستة» بدأت بعملية مماثلة لعملية الفاشيين اليابانيين الذين فاجأوا الأسطول الأمريكي في المحيط الهادىء، في بيرل هاربور (جزر هاواي)، في السابع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤١، ودمروه دون إعلان للحرب. وفي الخامس من حزيران ١٩٦٧، قامت أسراب الطائرات الإسرائيلية بتحطيم الطيران المصري وهو جاثم على الأرض.

وفي ١٢ حزيران ١٩٦٧ أعلن رئيس الوزراء ليفي إشكول في الكنيست أن «وجود دولة إسرائيل كان معلقاً بخيط فقط، لكن آمال القادة العرب بإبادة إسرائيل قد تبددت».

ولم يكن أي مسؤول إسرائيلي ليصدق هذه الأكذوبة الموجهة للبسطاء، وللاستهلاك الخارجي والداخلي، وقد كشف ذلك علانية الوزير السابق مردخاي بينتوف: «إن هذه القصة كلها حول خطر الإبادة قد اختلقت بأكملها وضخمت بعد ذلك لتبرير ضم أراض عربية جديدة»[1]. مما أكده من جانب العسكريين، الجنرال عازار وايزمن، «لم يكن هناك مطلقاً أي خطر للإبادة»[2] أو الجنرال ماتيتيان بليد: «إن الأطروحة التي تقول بأن خطر الإبادة الجماعية كان مسلطاً

---

(١) مردخاي بينتوف، المشمار، ١٤ نيسان ١٩٧٢.

(٢) الجنرال عازار وايزمن معاريف، ١٩ نيسان ١٩٧٢.

فوق رؤوسنا، في حزيران ١٩٦٧، وأن إسرائيل كانت تصارع من أجل وجودها الطبيعي لم تكن سوى خدعة، ولدت وتطورت بعد الحرب»[1]. حتى إن الجنرال رابين كتب يقول: «لا أظن أن ناصر كان يريد الحرب، فالفرقتان اللتان بعث بهما إلى سيناء كانتا غير كافيتين لشن هجوم ضد إسرائيل. إنه كان يعرف ذلك، كما كنا نعرفه نحن»[2].

إن العدوان والكذب قد تضافرا معاً ليتيحا لإسرائيل احتلال سيناء. ذلك أن الممثلين الرسميين للدولة الصهيونية لم يكفوا عن التأكيد بأنهم لا يسعون إلى أي ضم للأرض.

وأعلن ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة ميخائيل كومي، في الثامن من تشرين الثاني ١٩٦٨، أن «إسرائيل لا تطمع بأية منطقة من أراضي جيرانها». (الأمم المتحدة: الوثيقة A/ Spc. Pv 505). وفي حديث أذيع في الخامس من حزيران ١٩٦٧ قال موشيه دايان: «ليس لدينا أي مخطط للغزو». وينكشف الكذب لدى مقارنة ذلك بتصريحات الجنرال هود، قائد سلاح الطيران الإسرائيلي حينذاك، حيث قال: «إن ستة عشر عاماً من أعمال التحضير قد نُفذت في ثمانين دقيقة» (يقصد هجوم الخامس من حزيران) «كنا نعيش مع هذه الخطة، ونقتات من هذه الخطة، ونعمل على إتقانها باستمرار»[3].

لقد كان المكر مريحاً، فاحتل الصهيونيون بعد عام ١٩٦٧ أرضاً

---

(١) هاآرتس، ١٩ آذار ١٩٧٢.
(٢) المصدر ذاته، ورد في اللوموند في ٣ حزيران ١٩٧٢.
(٣) ذي منداي تايمس لندن في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٦٧ ص ٧.

أكبر بثلاث مرات مما خصص لهم قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، لكن شهيتهم لفتوحات جديدة ما لبثت أن عادت إلى الظهور من جديد.

وفي شهر تموز (يوليو) عام ١٩٦٨، أعلن موشيه دايان: «خلال المئة عام الأخيرة عمل شعبنا في بناء هذه البلاد، وهذه الأمة وفي توسعها، باستقدام اليهود أكثر فأكثر؟ وبإقامة عدد متزايد من المستعمرات لتوسيع حدودنا. ولم ندع أحداً يقول لأي يهودي أننا أصبحنا قريبين من نهاية الطريق».

وفي عام ١٩٧٢، أجابت غولدا مائير في مقابلة صحفية، على السؤال التالي: «أية أرض تعتبرينها ضرورية لأمتكم؟

- إذا كنتم تقصدون أن علينا أن نرسم خطاً لحدودنا، فإن هذا لم نقم به. وسنقوم به حين يصبح لا بد من ذلك. لكن إحدى النقاط الأساسية في سياسة إسرائيل أنه لا يمكن العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ في معاهدة للصلح. ولا بد من إحداث تعديلات في الحدود. إننا نريد تغييرات في حدودنا، في حدودنا كلها، لأجل أمننا»[1].

وبعد إيقاف ضربة عام ١٩٧٣، توالى انفلات السياسة الاستعمارية لإسرائيل، ولا سيما بعد اتفاقات كمب ديفيد أيلول ١٩٧٨ (ميونيخ المصري)، التي أتاحت إمكانية مضاعفة مستعمرات الاستيطان في الأراضي المحتلة، وضم القدس وضم الجولان، واجتياح لبنان في عام ١٩٨٢.

---

(١) معاريف في ٧ تموز ١٩٦٨.

أما أهمية العدوان على لبنان، في صيف عام ١٩٨٢، فليس في طابعه الاستثنائي ولا في طابعه غير المتوقع. ذلك أنه كان أعد منذ عشرات السنين، بل في النهج الإسرائيلي الاستعماري والفاشي في سبيل «المجال الحيوي». والجديد أن عدداً كبيراً من اليهود في العالم، والبعض في إسرائيل نفسها، والملايين من الغربيين، قد بدأوا وللمرة الأولى، يدركون الخداع الذي كانوا ضحيته منذ أكثر من ثلث قرن. إنه لمن المحزن أن يقتضي مصرع عشرات الألوف من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ وتدمير بيروت، وجريمة صبرا وشاتيلا، لكي تتحدد، وراء الأساطير التي كانت تغشى بها أبصارهم، ملامح الوجه الحقيقي الاستعماري والعنصري والمتزايد فاشية لعقيدة الصهيونية السياسية وللممارسة السياسية الواقعية لدولة إسرائيل.

كان الكذب صارخاً جداً بحيث بات من الصعب ألا يرى الواقع الحقيقي وهوله، رغم جميع ألوان التمويه والتلطيف من جانب الصحافة والتلفزيون.

لقد اتخذت إسرائيل من عملية اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن الذريعة الأولى للعدوان على لبنان، وحملت منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية عنها، وبعد توقيف المجرمين وتحقيقات الشرطة، كشفت مارغريت تاتشر علانية عن المجرمين: «كان اسم مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في لندن، على لائحة الشخصيات المستهدفة، من جانب القائمين بالاغتيال. . . مما يدعو إلى إثبات أن المهاجمين لم يكونوا حائزين على موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، كما ادعت إسرائيل. . . ولا أظن أن الهجوم الإسرائيلي على لبنان هو من قبيل

الـرد على ذلـك الاغتيال بـل إن الإسرائيليين وجـدوا فيه ذريعـة لبدء عملياتهم العدوانية»[1].

هذا التكذيب للدعاية الإسرائيلية كاد يمر دون أن يشعر به أحد في فرنسا، في حين كان يهدم أسطورة «الدفاع المشروع» التي استخـدمت ذريعة لهذا العدوان الجديد.

وتلت ذلك، الأكذوبـة حول أهـداف العمليات الحـربيـة «لعمليـة سلام الجليل»، بغية إقامة هامش أمني من أربعين كيلومتراً على طـول الحدود الدولية. وأخلت قوات الأمم المتحدة الطريق، واندفع الجيش الإسرائيـلي نحـو بـيروت. وبعـد تـدمـير بـيروت، نصب بيغن عـلى أنقـاضها رئيسـاً كانت إسرائيـل منذ زمن طـويل قـد أعدتـه وسلحته للولاء لها. وحين انكشف أنه أقل طواعية مما تريد اغتيل بشير الجميل في مقر قيادته المحصن وغير القـابل لـلاجتياز دون مـوافقة من الجيش الإسرائيلي. واتخذ الاغتيال ذريعة لتوسيع احتلال الجيش الإسرائيلي، وبرَّرت الحكومـة الإسرائيلية ذلـك بالعمـل على فـرض النظام ومنـع تصفيـة الحسابـات بين الأطـراف المختلفـة. حينـذاك وعـلى بعـد مئتي متر من مقر القيادة الإسرائيلية، وتحت بصرها وعلى ضـوء كشافـاتها، قام «المتعاونون» مع المحتل الإسرائيلي بمذبحة جماعية لمـدة يومـين ضد أولئك الذين حددهم بيغن هدفاً للإبـادة. وبعد ذلـك استنتج بيغن: «أن أناساً غير يهود قتلوا أناساً غير يهود».

وليس هذا سوى المظهر الخارجي للرواية. والمهم الإمسـاك بها من

---

(١) انترناشيونال هيرالد تريبيون في ٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

الداخل، كمرحلة جديدة على طريق تحقيق مشروع الصهيونية السياسية: «إسرائيل الكبرى».

لكي ندرك أن غزو لبنان لا علاقة له بعملية الاغتيال في لندن، ولا بأي خطر على الجليل، يكفي وضع موضوع لبنان في إطار منظور المشروع الصهيوني في «إسرائيل الكبرى».

فقبل عملية الاغتيال للدبلوماسي الإسرائيلي، كان اجتياح لبنان مخططاً منذ زمن بعيد، في روزنامة عمليات الضم الصهيونية. وكان بن غوريون قد كتب في ٢١ أيار ١٩٤٨ يقول: «إن لبنان هو نقطة ضعف التحالف العربي. والتفوق الإسلامي في هذه البلاد مصطنع ويمكن قلبه بسهولة، ولا بد من إقامة دولة مسيحية فيها. وتكون حدودها الجنوبية نهر الليطاني. وسنوقع معاهدة تحالف مع هذه الدولة. ثم عندما نحطم قوة الجيش العربي، ونقصف عمان ونقضي على الأردن تسقط سوريا. إذا تجرأت مصر بإعلان الحرب علينا مرة أخرى، فإننا سنقصف بورسعيد والإسكندرية والقاهرة... وهكذا نضع حداً للحرب ونثأر لأجدادنا من بلاد مصر وآشور وكلدة»[1].

وندرك هنا، في ضوء الأحداث وبصورة حية، مدى ما تحمله الأوهام الأسطورية للصهيونية المصابة بجنون العظمة من هدر للدماء والدموع للألوف من الكائنات البشرية.

وقبل الذرائع التي أفسحت المجال للهجوم على لبنان بزمن طويل، كان موشيه دايان قد تناول مخطط بن غوريون حول لبنان وأعده

---

(١) أورد ذلك ميخائيل يارزهار في «الرسول المسلح» سيرة حياة بن غوريون ص ١٣٩.

للتنفيذ. وفي عام ١٩٥٤، حين كان الرائد «حداد» لا يزال طفلاً ولم يصبح بعد الدمية الدموية في يد بيغن، وضع موشيه دايان مخططه، كما يعرضه موشيه شاريت، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في يومياته: «في رأي دايان أن الأمر الضروري الوحيد كان إيجاد أحد الضباط، ويكفي أن يكون مقدماً. فإما نتوصل إلى إقناعه، وإما أن نشتريه بالمال لكي يوافق على إعلان نفسه منقذاً للموارنة المسيحيين. فيدخل الجيش الإسرائيلي حينذاك إلى لبنان، ويستولي على الأراضي اللازمة ويقيم نظاماً مسيحياً يكون حليفاً لإسرائيل. وتُضم الأراضي الواقعة جنوبي الليطاني بأكملها إلى إسرائيل»[1].

ويسجل شاريت بعد أيام: «إن رئيس الأركان يؤيد فكرة شراء ضابط (لبناني) يقبل أن يكون دمية في أيدينا. بحيث يكون في وسع الجيش الإسرائيلي أن يظهر كأنه يستجيب لنداء تحرير لبنان من مضطهديه المسلمين»[2].

هكذا فإن المغزى من الحرب في لبنان يصبح واضحاً، وراء الأساطير عن «الأمن» و «السلام في الجليل»، مما يكشفه الوزير الجديد في حكومة بيغن البروفسور نعمام (من الحزب القومي الديني اليميني المتطرف، تحيا) في عام ١٩٨٢: «إن فرصة ممتازة تسنح لإسرائيل بإقامة نظام جديد في لبنان... وعلى الجيش أن يعد نفسه للبقاء فيه طويلاً.

وفي غضون ذلك تستطيع إسرائيل تحسين وضعها الاقتصادي والتقني في منطقة تشكل تاريخياً جزءاً مكملاً لإسرائيل التاريخية...

---

(١) يوميات موشيه شاريت، في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ ص ٩٩٦.
(٢) المصدر السابق في ٢٨ حزيران ١٩٥٤ ص ١٠٢٤.

وسيكون في وسعها دون شك أن تدخل الجزء الجنوبي من لبنان حتى الليطاني، في خطتها الإنمائية. . . »[1].

بالطبع إن قادة إسرائيل يذكُرون بأنه لا بد من المضي إلى ما هو أبعد في سبيل تحقيق خطة الصهيونية السياسية الطويلة الأجل. وها هو آرييل شارون يعتبر «أننا لم نقم بعد إلا بجزء يسير من العمل»[2].

إنه لمن الصحيح جداً، بالنسبة لهذه الحرب كما بالنسبة لجميع حروب إسرائيل الأخرى، كما قال ذلك بشجاعة البروفسور ليبو فيتز في مؤتمر صحفي في ١٤ حزيران ١٩٨٢ في القدس: «هدف هذه الحرب هو الإعداد للحرب التالية». فيجري الأمر في الواقع كما لو أن القادة الصهيونيين يطبقون حرفياً آية سفر يشوع القائلة: «كل موضع قد تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته» الإصحاح الأول الآية ٣).

ذلك هو التصور عن «إسرائيل الكبرى»، الهدف الدائم للصهيونية السياسية، الذي يذكِّر به الجنرال الاحتياطي غازيت Gazit الرئيس الحالي لجامعة بن غوريون في بئر السبع، حين يعرض الأهداف السياسية، فيما يخص الصراع العربي ـ الإسرائيلي: «يجب أن تصبح أرض إسرائيل بكاملها، ذات يوم، تحت السيطرة الإسرائيلية، وأكثر من ذلك، أن تكون مندمجة في دولة يهودية. ويجب أن تعترف إسرائيل

---

(١) جيروزاليم بوست في عدد ٢٤ حزيران ١٩٨٢. نذكر بأن حاييم وايزمن في رسالته إلى مؤتمر فرساي في عام ١٩١٩، يقول: «لا بد أن تشمل حدود دولة إسرائيل لبنان الجنوبي بأكمله للاستفادة من ثرواته الطبيعية».

(٢) مقابلة مع آرييل شارون أجرتها أوريانا فلاتسي، في المجلة المصورة Europea التي تصدر في ميلانو عدد ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٨٢.

بالضرورة الملحة بحل جذري لمشكلة الوجود العربي فوق أرض إسرائيل التاريخية»[1].

إن طرد العرب من فلسطين، والعمل على تفتيت البلدان العربية هما مصراعا المشروع الصهيوني.

وقد نشرت مجلة كيفونيم (اتجاهات) مقالة صادرة عن «المنظمة الصهيونية العالمية» في القدس (في العدد رقم ١٤، في شباط ١٩٨٢) تعرض «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات».

وتُعري هذه المقالة الآلية التي تتخذها دولة إسرائيل الصهيونية في التدخل المنهجي المعمم ضد بنى جميع الدول العربية المجاورة بغية تفتيتها والتي تصل إلى أبعد من جميع الاعتداءات السابقة.

إن مشروعاً بهذا الاتساع، مع الدعم غير المشروط وغير المحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، قد يطلق تلاطماً لا مفر منه، ليس بين البلدان العربية والبلدان الإسلامية الأخرى فحسب، بل بين مجموعة بلدان العالم الثالث. ولا يستطيع الاتحاد السوفياتي ألا يتدخل في هذا السياق. وتشكل هذه الخطة بالتالي أخطر مفجر لحرب عالمية ثالثة، وللتشابك النووي المرعب الذي يمكن أن يؤدي بكوكبنا إلى الانتحار.

ولا ينحصر هذا المشروع الصهيوني، إذا ما اندفع إلى نتائجه القصوى في البلدان العربية (بل إن القادة الصهيونيين في نهج عقيدتهم وهذيانهم، يقومون به عن قصد): إنه يهدد جميع الشعوب.

---

(١) يديعوت أحرونوت عدد ١٥ كانون الأول ١٩٨٢.

وإن هذه المطامح الناجمة عن مرض العظمة هي الأشد خطورة حتى في تأملاتها الأسطورية الأشد جنوناً، وهي ما أعلنته الدولة الصهيونية للمستقبل، وما فعلته حتى الآن.

وينطوي اليوم المشروع الاستعماري والعنصري للصهيونية السياسية، بعد أن قام على طرد الفلسطينيين وسلبهم وقمعهم، وعلى جملة من الحروب العدوانية في الشرق الأدنى، على تفكيك جميع الدول العربية، ويشكل منذ الآن خطراً على السلام في العالم.

قد يبدو غريباً أن يكون في وسع بلد صغير في مساحته وعدد سكانه، أن يلعب مثل هذا الدور في السياسة العالمية.

لفهم هذا، لا يكفي أن يستند إلى موقعه الاستراتيجي، رغم أنه هام جداً، في ملتقى قارات ثلاث. وقد أصاب حاييم وايزمن حين كان يتوجه لإقناع محادثيه البريطانيين بأن «فلسطيناً يهودية تشكل ضمانة لإنكلترا، ولا سيما فيما يخص قناة السويس»[1]. إن إسرائيل تمتلك في الواقع «مفاتيح» أعظم طريق تجاري وعسكري للغرب نحو الشرق، رغم أنه لم يعد اليوم لحساب انكلترا، بسبب تبدل القوى المهيمنة، إنما لحساب الولايات المتحدة. فقد أصبح دور إسرائيل كشرطي في الشرق الأوسط أكثر ضرورة للولايات المتحدة منذ فقدت الاعتماد على قواعدها في إيران (بعد قلب الشاه). وتبقى إسرائيل وحدها غير قادرة على مراقبة السويس فحسب، بل المنطقة النفطية، وتوفير قواعد مضمونة في شرق البحر الأبيض المتوسط. ولا تستطيع الولايات المتحدة بنفسها القيام بهذه المهمات (تجنباً لحرارة تجربتها في

---

(١) أنظر حاييم وايزمن Naissance d'Israél ولادة إسرائيل.

فيتنام فيما يخص تدخلها المباشر في العالم الثالث). إنها تفعل بتدخل إسرائيل مقدمة لها مساعدة غير مشروطة وغير محدودة. ويكون ذلك أكثر مدعاة للإرتياح بالنسبة لها. حيث يمكنها صياغة إدانة شكلية لإسرائيل من وقت لآخر، لكنها تحميها بواسطة حق النقض من أية عقوبة جدية تعيق فعلها، وخاصة بتقديم المال والسلاح الضروري لتحقيق هذه المهمات الحيوية، ولإبقاء موقع الولايات المتحدة في التوازن العالمي. ومن البارز أن الولايات المتحدة تزود الجيش الإسرائيلي بالأسلحة الأحدث تصنيفاً. وقد ذكرت صحيفة الأنترناشيونال هيرالدتريبيون في ٢٢ تموز ١٩٨٢ أن «الحكومة الإسرائيلية قد أنفقت هذه السنة خمسة مليارات ونصف من الدولارات في ميدان الأسلحة والتجهيزات العسكرية. ومصدر ثلث هذه المبالغ الخزانة الأمريكية».

إن تجهيزات الجيش الإسرائيلي كلها تقريباً قد وصلته على أساس برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية للخارج، حيث إن إسرائيل حصلت على ١٥ مليار دولار من أصل ٢٨ مليار وزعت في العالم منذ عام ١٩٥١.

ومن أصل ٥٦٧ طائرة كانت تمتلكها إسرائيل عشية اجتياح لبنان، فإن ٤٥٧ طائرة كانت قد اشترتها من الولايات المتحدة بفضل الهبات والقروض المقدمة من واشنطن.

وإذا استثنينا تأجيل تسليم القنابل الانشطارية (التي يستطيع الإسرائيليون اليوم صنعها بأنفسهم) لم يحدث أي توقف في إمدادات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل، وحسب المصادر الرسمية في البنتاغون

وإسرائيل نفسها، فإن المبيع المتوقع لإحدى عشرة طائرة من طراز ف ـ ١٥، لا بد أن يتم «بصورة عادية» فضلاً عن التسليم المبرمج للطائرات والصواريخ الموجهة ذاتياً والشاحنات والعربات المصفحة الأخرى.

إن التعاون الوثيق بين القوى المسلحة وصناعات الأسلحة في البلدين يجعل أية محاولة أمريكية للاقتصاص من إسرائيل لا تحظى بالتأييد الشعبي وتتلقى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) معلومات مفصلة من إسرائيل حول نتائج استخدام أنماط الأسلحة التي تحصل عليها، والتي لم يقم الجيش الأمريكي باختبارها بعد. وقد يكون هذا هو الحال مع طائرة الاستطلاع هاوكي (عين الصقر) E -2c التي استخدمت ضد الأهداف البعيدة في سوريا، في المرحلة الأولى من الحرب في لبنان.

على هذا الأساس فإن الجيش الأمريكي يستطيع اختبار أسلحته التقنية المتقدمة بمقياس واقعي بواسطة جيش إسرائيلي يكون أكثر فعالية مما يمكن أن تكون عليه أية حملة أمريكية.

ومن وجهة نظر «الجغرافيا السياسية»، كما كان يقول الهتلريون، فإن أفريقيا الجنوبية التي تشرف خارج السويس، على الطريق الآخر إلى آسيا (طريق رأس الرجاء الصالح)، وتمارس ضغوطها على افريقيا، تستطيع أن تقدم لها خدمات مماثلة، رغم أنها أقل بكثير مما لا يقاس.

هذا الوجه التكاملي (المرتبط بقربى واضحة في النظام) (التميز العنصري) وفي المواقع (الصراعات الدائمة لأحدهما مع البلدان

السوداء وللأخرى مع البلدان العربية) بيّنٌ جداً بين إسرائيل وجنوب افريقيا، ويترجم بتضامن وثيق.

وقد حددت مجلة جويش أفّيرز هذا التكامل الإستراتيجي بوضوح تام، منذ عام ١٩٧٦:

«. . . تعتبر جنوب افريقيا الشرق الأوسط - حيث تتولى إسرائيل الحراسة كخفير متواضع لا بديل عنه - الخط الأكثر تقدماً لدفاعها الذاتي. وبتعابير أخرى، إن إسرائيل تحرس ويجب أن تحرس، لأطول وقت ممكن، مدخل الممر الذي يمكن أن يصبح أعظم طريق للعبور في حال العدوان. . . ومستقبل العبور بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، الأساسي بالنسبة لإسرائيل، لا يقل أهمية عن ذلك بالنسبة إلى جنوب افريقيا، وبالقدر نفسه عن أهمية حماية طريق رأس الرجاء الصالح، فإذا سقطت هذه المنطقة بين أيد معادية. . . تصبح مشكلات الأمن بالنسبة لإفريقيا الجنوبية بالغة الخطورة. كما أن وجود أمة متيقظة وقوية اقتصادياً، في أقصى الجنوب من القارة الإفريقية يمثل بالنسبة إلى إسرائيل، عنصراً أساسياً من استراتيجية فعالة لضمان مؤخرتها. . . ».

ويُترجم ذلك، بصورة ملموسة، ليس بأعمال منظورة كرحلة فورستر إلى إسرائيل في عام ١٩٧٦ فحسب، خاصة أنها ذات إيحاء كاشف لأن فورستر رئيس وزراء البلد الأكثر تميزاً بعرقية التمييز العنصري، كان يتمتع خلال الحرب برتبة جنرال في المنظمة المؤيدة للنازية أوساوا براندوج[1]، بل بتعاون وثيق عسكري وتجاري وثقافي.

---

(١) كتب فورستر في عام ١٩٤٢ «نحن نؤيد «قومية مسيحية» خليفة للقومية الاشتراكية =

وقد أشارت الصحيفة الإسرائيلية هاآرتس، في ٢٦ نيسان ١٩٧٦ أثناء هذه الزيارة: «نحن نحرص جداً على تقصي ما كان من سلوك شخصيات أقل أهمية بكثير، خلال الحرب العالمية الثانية، كيف يحدث ألا يثير اهتمامنا ماضي فورستر، وأن يدعنا لا مبالين؟ . . . فهل يعود ذلك لأن مصلحة إسرائيل القومية أكثر أهمية من الذكرى المقدسة لستة ملايين من ضحايا المذبحة النازية؟».

وانطلاقاً من المحادثات التي أجراها شيمون بيريز مع وزير الدفاع بوتا[1] في جنوب أفريقيا، أصبحت العلاقات أكثر ترابطاً. فأخذت الشركات الجنوبية الإفريقية تستخدم إسرائيل للإفلات من العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها من سائر دول العالم، وسمح لها الاتفاق المعقود بين إسرائيل والجماعة الاقتصادية الأوروبية في المجالات الاقتصادية والصناعية والعلمية، بإدخال منتجاتها إلى بلدان السوق المشتركة.

«لكن الوفاق الأكثر عمقاً، القائم بين البلدين والأبعد من جميع العلاقات الأخرى، إنما هو على الصعيد العسكري»[2].

وقد أكدت التايمس اللندنية، في عددها في ٣ نيسان ١٩٧٦ «بسبب الخطر على الأسلحة، تعاني جنوب إفريقيا من بعض المصاعب للحصول على الأعتدة الحديثة، غير أن إسرائيل هي إحدى البلدان القليلة التي تزودها بها، وهي تستطيع فوق ذلك أن تفيدها

= وهي تدعى الفاشية في ايطاليا، و«القومية الاشتراكية» في ألمانيا، و«القومية المسيحية» في افريقيا الجنوبية. أورد هيل Hepple في كتابه: العمال في ظل التمييز العنصري.

(١) أنظر Sehaba في نيسان (ابريل) ١٩٧٠.

(٢) C.L. Sulrberyer نيويورك تايمس ٣٠ نيسان ١٩٧١.

من تجربتها المكتسبة من جراء حروبها ضد العرب. . . وخلال السنوات العشر الأخيرة، أخذت جنوب إفريقيا تتماثل بإسرائيل، فيجري الإلحاح فيها على أوجه التماثل بين تطور النظام الصهيوني والنظام «الإفريقاني».

وفي عام ١٩٧٦، أبلغ رئيس المؤتمر اليهودي الأمريكي، في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، «أنه يسجل بأسف أن إسرائيل تأتي في عداد الأمم التي تزود إفريقيا الجنوبية بالأسلحة»[١].

إن أهم «مادة للتبادل» لدى إفريقيا الجنوبية هي الأورانيوم الذي تملكه، والذي تطمع به إسرائيل بعد أن أصبحت تملك، منذ تشرين الثاني ١٩٧٦، ترسانة نووية من ثلاث عشرة قنبلة من نوع قنبلة هيروشيما[٢].

وفي ٢٩ حزيران ١٩٧٥، نشرت الصحيفة الإسرائيلية هاآرتس مقالة بقلم شلومو آهارونسون، وشدد فيها على «ضرورة إعادة دراسة الموقف الاستراتيجي السياسي الإسرائيلي». ويقول الكاتب: «إن السلاح الذري هو إحدى الوسائل القادرة على قلب أمل العرب بانتصار نهائي على إسرائيل. . . وقد يكون في وسع عدد كاف من القنابل الذرية إنزال أضرار ضخمة في جميع العواصم العربية، وإلحاق التدمير بسدّ أسوان وفي مقدورنا إصابة المدن المتوسطة والمنشآت النفطية بكمية إضافية. . . وفي العالم العربي مئات الأهداف

---

(١) هاآرتس: ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٦.

(٢) Brain Bechett في ميدل إيست انترناشيونال في عدد تشرين الثاني ١٩٧٦.

التي يؤدي تدميرها إلى انتزاع جميع الإيجابيات التي كسبوها من حرب الغفران. . . ».

فكيف أمكن للدولة الصهيونية إسرائيل أن تمتلك هذه الأهمية في الاستراتيجية العامة للقوى القادرة اليوم على تهديد السلام العالمي بالخطر؟

لقد سبق لهرتزل أن قال بوضوح في كتابه، الدولة اليهودية، «إننا نشكل هناك في فلسطين، بالنسبة إلى أوروبا الحارس للحضارة ضد البربرية»، لكن دولة إسرائيل، منذ ذلك الحين لم تعد المندوبة الاستعمارية الجماعية للغرب في الشرق الأوسط فحسب، بل أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة خاصة، القطعة الهامة في ميزان القوى على رقعة الشطرنج الكونية.

إن قادة إسرائيل الصهيونيين يستخدمون هذه البيّنة إلى الحد الأقصى، ففي المقالة التي سبق ذكرها في كيفونيم عدد شباط ١٩٨٢، يتناولون الموضوعات الكبرى «للحرب الباردة»:

«إن أحد الأهداف الأساسية للاتحاد السوفياتي الانتصار على الغرب بحيازة الإشراف على موارد الخليج وجنوب إفريقيا، حيث تتمركز معظم الموارد المعدنية العالمية. وفي وسعنا تصور أبعاد هذه المواجهة الشاملة التي سوف يكون علينا أن نتصدى لها في المستقبل. وينادي مذهب غور شكوف بإشراف سوفييتي على المحطات والمناطق الأغنى بالموارد المعدنية في العالم الثالث. وحسب التطورات الحالية للاتحاد السوفياتي في الشؤون النووية، إنه من الممكن شن حرب نووية والانتصار فيها، والبقاء على قيد الحياة بعدها، وتدمير القدرة

العسكرية للغرب وإلزام سكانه بالعبودية للماركسية اللينينية. هذا هو اليوم الخطر الرئيسي على السلام العالمي وعلى وجودنا الخاص».

هذا الاستغلال لمعاداة الشيوعية، على مستوى، رجل من نوع مناحيم بيغن إنما هو ميزة لمسلك الصهيونية السياسية التي تستطيع، دون تغيير شيء في جوهرها، التعبير عن ذاتها على نحو أكثر لباقة على لسان شيمون بيريز لإظهار «بربرية ذات وجه إنساني». من هنا فإن استبدال بيغن بشيمون بيريز هو من تطلعات ريغان، لمتابعة السياسة نفسها في ظل سمات خارجية أقل إثارة للنفور.

ولن تغير مفاخرات مناحيم بيغن في الأمر شيئاً، حيث إن تبعية إسرائيل للولايات المتحدة، لأجل التمويل والتسليح إنما هي شاملة.

بعد ضم الجولان، أبلغ بيغن إلى سفير الولايات المتحدة رداً على التحذيرات الكلامية البحتة لإدارة ريغان مذكرة تقول بصورة خاصة: «مرة أخرى، تعلنون عن عزمكم على معاقبة إسرائيل... فماذا تعني مثل هذه العبارة؟ هل نحن إقطاعة تابعة للولايات المتحدة؟ هل نحن جمهورية من جمهوريات الموز؟ إنكم لن تستطيعوا إرهابنا وسنصم آذاننا عن سماع تهديدات كائن من كان... لقد عاش شعب إسرائيل طيلة ٣,٧٠٠ سنة دون اتفاق من هذا النوع مع أمريكا، وسيستمر مستغنياً عنه ٣،٧٠٠ سنة أخرى أيضاً...».

ليس في هذا التبجح لبيغن أية مخاطرة لأن سياسة الصهيونية الإسرائيلية تطابق جداً تطلعات السياسة العالمية للولايات المتحدة، وتلعب فيها دوراً لا يمكن استبداله، إلى حد أن الحكومة الإسرائيلية المطمئنة إلى غياب أية عقوبة تستطيع أن تبيح لنفسها كل شيء.

ومن جهة أخرى، فإن تمويل دولة إسرائيل يكشف طبيعة هذه الدولة نفسها.

وقد كشف بنحاس سابير، حين كان وزيراً للمالية، وأثناء مؤتمر أصحاب الملايين اليهود[1] المنعقد في القدس في ٩ و ١٠ آب ١٩٦٧، أن إسرائيل قد حصلت بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٦ على سبعة مليارات دولار. ولتقدير مغزى هذا الرقم يكفي أن نذكر بأن المعونة المقدمة إلى أوروبا الغربية باسم خطة مارشال بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٤، قد بلغت ١٣ مليار دولار، أي أن دولة إسرائيل قد حصلت، لعدد من السكان يقرب من مليونين في تلك الحقبة، على أكثر من نصف ما حصل عليه مئتا مليون من الأوروبيين. ويعني هذا ماية مرة أكثر للفرد الواحد من سكانها.

العنصر الثاني في المقارنة: أن المعدل الوسطى للمعونة السنوية التي تلقتها «البلدان النامية» خلال الفترة بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٩ لم يتجاوز هذا المعدل ٣١٦٤ مليون دولار[2]، في حين بلغت حصة إسرائيل بسكانها الذين كان عددهم ١,٧ مليون (في تلك المرحلة) ٤٠٠ مليون «أي أن إسرائيل حصلت على عشر المجموع، في حين أنها تعادل أقل من واحد بالألف من سكان «البلدان النامية». ويعني

---

(١) نص كلمة سابير موجودة في مجلة ذي ايكونوميست عدد أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧، مجلد ٢٣ رقم ٩.

(٢) حسب إحصاءات منظمة الأمم المتحدة الصادرة في «المجرى الدولي للرساميل الطويلة الأجل والهبات العامة» (١٩٥١ ـ ١٩٦٦) ذكره جورج قرم في، مالية إسرائيل، ١٩٥٩.

هذا أن الفرد الإسرائيلي قد تلقى مائة مرة أكثر من مليارين من سكان العالم الثالث.

ومن أجل مقارنات أوضح: «إن المليارات السبعة من الدولارات التي تلقتها إسرائيل في ثمانية عشر عاماً كهبة، تمثل أكثر من الدخل القومي السنوي الإجمالي لمجموع البلدان العربية المجاورة (مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن) الذي بلغ ستة مليارات في عام ١٩٦٥.

فإذا أخذنا في الاعتبار المساعدة الأمريكية وحدها لأدركنا أن الولايات المتحدة قد أعطت ٤٣٥ دولاراً لكل عربي بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٧، أو بتعابير أخرى، أنه مُنح إلى ٢,٥٪ من السكان ٣٠٪ من العون الذي مُنح إلى ٩٧,٥٪ من السكان الآخرين.

لقد أشار اقتصادي إسرائيلي معروف على الصعيد العالمي دون باتنكين Don Patinkin إلى أي حد لم يستطع الناتج، «بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٨ تمويل الاستهلاك الخاص والعام، واستهلاك الرأسمال القائم[1]»، وبعبارات بسيطة: إن ناتج العمل في إسرائيل لا يغطي الحاجات. واستناداً إلى الدليل السنوي لإحصاءات الحسابات القومية (١٩٦٥) الصادر عن الأمم المتحدة، فإن تغطية مجمل الحاجات في دولة إسرائيل من ناتجها القومي الإجمالي قد تراوح بين ٨٠ و٨٣٪، في حين أن بلداناً مثقلة بأعباء حرب دائمة في الحقبة ذاتها، مثل فيتنام التي كانت تغطية حاجاتها تبلغ ٨٧٪، حتى إن الأردن المفتقر إلى الموارد الطبيعية والصحراوي في جزء كبير من

---

(١) المصدر السابق.

مساحة أراضيه، قد تجاوز تغطية احتياجاته ٨٠٪ من ناتجه القومي الإجمالي. كما أن بلداناً بالغة التخلف مثل بوليفيا وسيلان والسودان ومالطة بلغت نسبة تغطيتها أكثر من ٩٠٪.

هكذا فإن دولة إسرائيل الصهيونية هي البلاد الأكثر تبعية للخارج في العالم.

ولأجل ردم هذه الهوة، دعا القادة الصهيونيون، بعد عدوان عام ١٩٦٧ أصحاب الملايين من اليهود إلى عقد مؤتمر سنوي. وحين أعلن المدير العام لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي باكوف هرتزوغ عقد المؤتمر الأول في إسرائيل في عام ١٩٦٧، حدد الهدف من هذه الاجتماعات: «دراسة كيفية اجتذاب أهم الاستثمارات إلى إسرائيل وإشراك أصحاب الرساميل من يهود الشتات المقيمين في الخارج في الاقتصاد الإسرائيلي، بحيث يتوفر لديهم الإحساس المباشر بالمسؤولية والمشاركة... فنحن الآن نخطط لأمر آخر: لنوع من الحوار الهام حول تماثل يهود الشتات مع إسرائيل في إطار الكفاح ضد الاندماج في الخارج».

وقد تبيَّن أن العملية مربحة، لأن المنظمات اليهودية الأمريكية ترسل كل عام، وسطياً، ملياراً من الدولارات إلى إسرائيل. (وتُعتبر هذه الإسهامات «تبرعات» تحسم من قائمة الضرائب المترتبة على الواهب، يعني أنها تقع على عاتق المكلف الأمريكي، حتى وهي تستخدم لدعم «المجهود الحربي» لإسرائيل ولتمويل اعتداءاتها. لكن المساعدة الرئيسية تأتي مباشرة من الدولة الأمريكية التي ارتفع «عونها» في مطلع الثمانينات إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار سنوياً).

كان المتوقع أن يرتفع هذا العون خلال سنة ١٩٨٢، مما بدا متعارضاً إلى حد بعيد إزاء التخفيضات المفروضة على الميزانية الأمريكية في برامج سياستها الداخلية.

إن ما يقرب من نصف هذه المساعدة الرسمية يأتي في صيغة هبات و «قروض» سرعان ما تصبح «منسية»... ويضاف الباقي إلى الدين الخارجي الإسرائيلي الذي يتزايد بسرعة، ويقرب حالياً من ٢٠ مليار دولار، أي بمعدل وسطي لا سابق له، يصل إلى خمسة آلاف دولار للفرد من السكان.

ويتألف القسم الأساسي من هذا العون السنوي من صفقات من الأسلحة، نظر الكونغرس في تمويلها بطريقة خاصة بقرار الإشراف على تصدير السلاح العام ١٩٧٦، حرصاً منه على الحد من الطابع المكشوف فيها، لتجنب نقد الرأي العام.

على هذا الأساس فقد أجيز، في عام ١٩٨٠، بيع أسلحة بلغت قيمتها مليار دولار، لحساب إسرائيل. وكان نصف هذا المبلغ قد مُنح بصفة قروض، لكنه حذف بعد التسليم... وأضيف الباقي إلى دين إسرائيل حيال الحكومة الأمريكية... ويستفيد هذا الدين من فترة عشر سنوات لأجل سداده. وفضلاً عن ذلك، فإن دفعات السداد تصبح وهمية إلى الحد الذي تعوض فيه الدفعات بمعونة سنوية جديدة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. نظراً للتفاقم الثابت للحالة الاقتصادية في إسرائيل، منذ عام ١٩٧٣...»[1].

---

(١) ت. ستوفر في كريستان سيانس مونيتور، في ٢٠ كانون الأول ١٩٨١.

لقد كان الإسهام الأمريكي في تسليح إسرائيل ضخماً، منذ ما قبل العدوان الإسرائيلي، على مصر في عام ١٩٥٦، حيث إن الصهيوني ميشال بارزهار يقول: «اعتباراً من شهر حزيران، بدأت الكميات الهائلة من الأسلحة تتدفق على إسرائيل، بموجب اتفاق سري للغاية، ولم تعرف هذه الصفقات من واشنطن ولا من قبل الهيئة الإنكليزية ـ الفرنسية ـ الأمريكية المكلفة بالسهر على ميزان القوى في الشرق الأوسط، ولا من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية التي تعارض أية مجازفة غير محسوبة للتقارب مع إسرائيل قد تعرِّض للخطر ما تبقى من العلاقات بين فرنسا وأنصارها من العرب»[1].

وكان العون يتزايد في ظل العقود الخفية ولا سيما بالنسبة للطيران (مثلاً، حصلت هيئة إسرائيل إير كرافت إندستريز على عقود لصنع أجزاء لطائرات ف ٣ و ف ١٥).

وتشتمل هذه المساعدة الاقتصادية على تسهيلات ممنوحة للصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لتستفيد من التعرفة التفاضلية «للبلدان النامية» شرط أن يدخل ٩٦٪ من هذه الصادرات (مليار دولار) إلى الولايات المتحدة، حرة من أية رسوم جمركية.

بكلمة موجزة، إن رقماً واحداً يكفي لتحديد طابع دولة إسرائيل الصهيونية: إن مجمل «العون» الأمريكي الرسمي وحده يعادل أكثر من ٧٥٠ دولار للفرد الواحد، أي أنه «بخشيش» يضاف إلى الدخل

---

(١) ميشال بارزهار. د. غوريون: الرسول المسلح. Le prophète armé. باريس ١٩٦٦، فصل ٢٧.

القومي، وهو يعادل أكثر من مرتين الدخل القـومي الإجمالي للفـرد في مصر، وفي معظم البلدان الإفريقية.

هكذا تتلاشى أساطير كثيرة: أولاها وأخطرها أن إسرائيل الصغيرة الضعيفة مهددة بشكـل دائم بتلاطم الأمـواج العربيـة، وأنها مرغمـة عـلى القتال من أجـل بقائهـا، في حـين أنها تملك بفضـل الـولايـات المتحـدة وسائـل للوصول في ثـمان وأربعين سـاعـة إلى دمشق وبغـداد وعـمان والقاهـرة، كما وصلت إلى بـيروت، وأن الخطر هـو الأسطورة التي تقول إنها مهددة بـالإبادة بـاستمرار بينـما هي التي تشكل تهـديداً دائمـاً بالعـدوان على جميـع جـيرانها، وأسـطورة «المعجـزة» الـدائمـة (وبفضلهـا يتقبل الـرأي العام الغـربي من إسرائيـل كـل شيء، حتى أغـرب الجرائم عـلى القبول) «لـداود الصغير» في مـواجهـة جـوليـات العربي المفترس، في حين أن «داود الصغير» يعبىء مقلاعه بـالأسلحة والأموال من الولايات المتحدة. إن دولة إسرائيل الصهيونية تثقل على الشرق الأوسط وعـلى التـواصـل بـين أوروبـا وآسيـا، وبـين الشرق والغرب، والشمال والجنوب بالعبء الأمريكي كله.

وسائل سياسة اسرائيل

الحكم الإرهابي

إن الكشف عن الحقيقة الوحشية للصهيونية السياسية، وعن نزعتها الاستعمارية وعرقيتها في التميز العنصري، وعن النهج الجامح لسياستها العدوانية من أجل فتح «المجال الحيوي»، بحجة «الدفاع المشروع» والكفاح من أجل البقاء، لا بد أن يضعنا على طريق الحلول.

ولا بد في البدء من تجنب التضليل الشرير والمجرم لمعاداة السامية، المتقابلة مع الصهيونية السياسية في التطلع إلى تحميل مجموع شعب إسرائيل، وجميع اليهود في العالم المسؤولية عن جرائم قادة هذه الصهيونية. وقد بدأت تبزغ بينهم، في إسرائيل وفي العالم، مظاهر الوعي للطريق المسدود الانتحاري الذي تقود الصهيونية إليه اليهود وجميع شعوب العالم في آن معاً.

لقد أصبح لدينا في جميع صفحات هذا الكتاب وهذا الملف وهذا التحليل مذهب. هو مذهب الصهيونية السياسية، وسياسة هي سياسة دولة إسرائيل الناجمة عن هذا المذهب.

إن هذا المسلك يتيح على وجه الدقة مصارعة معاداة السامية بفعالية، فلا نخلط بين حملة هذا المذهب الشرير ومؤيديه وبين السياسة (الاستعمارية، أي العنصرية والعدوانية في آن معاً) التي

يوحي بها لجمهور الشعب الإسرائيلي، حتى وإن كان مخدوعاً بقادته، وبقدر أقل لمجموع يهود «الشتات».

إننا لم نخلط أبداً بين الشعب الألماني والنزعة الهتلرية، حتى حينما كانت دعاية الأساطير النازية حول العرق أو «الشعوب البروليتارية» تتلاعب بعقول هذا الشعب، وتجتذبه للسير في ركاب زعمائه المجرمين، لتجعل من هتلر «مستشاراً منتخباً بصورة ديمقراطية»، ولتؤيده في جرائمه.

إن كل نظام يعزز «الزعماء المناسبين له، لكننا لا نستطيع الخلط بين هؤلاء «المرشدين» المخادعين وبين الشعوب التي يخدعونها.

بعد الجهد الذي بذلناه في هذا البحث للاهتداء إلى الرشد، ليس الناس هم موضوع الاتهام، بل هو النظام الذي حملهم بنهجه ذاته إلى السلطة.

إنه لصحيح مثلاً، أن الثلاثي الذي يوجه اليوم سياسة إسرائيل الصهيونية، هو ثلاثي من مجرمي الحرب.

بيغن أولاً الذي كان بن غوريون نفسه يعرفه بأنه «هتلري حقيقي»[1].

عندما زار بيغن الولايات المتحدة للمرة الأولى، كتبت مجموعة من الشخصيات اليهودية، في مقدمتهم ألبير أينشتاين، إلى مدير نيويورك تايمس في ٤ كانون الأول ١٩٤٨: «إنه لا يعقل أن يساند معارضو

---

(١) بن غوريون: رسالة إلى حاييم غوري كتبت في عام ١٩٦٣ (وردت في Israeleft رقم ١٠٨ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٧٧).

النزعة الفاشية في العالم، الحركة التي يمثلها بيغن، حين يعرفون الوجه الصحيح للغايات السياسية لبيغن ونشاطاته... فهو زعيم حزب سياسي قريب جداً بتنظيمه وأساليبه وفلسفته السياسية، وبالطبقات التي يتوجه إليها، من الأحزاب النازية والفاشية. وكان أعضاء حزبه أعضاء في منظمة «الأرغون زفاي ليومي»، وهي منظمة إرهابية قومية يمينية متطرفة في فلسطين[1]... وكانت أعمال بيغن وأنصاره في قرية دير ياسين العربية، مثالاً مرعباً من هذه السياسة... وفي ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ هاجم إرهابيون هذه القرية الهادئة، التي لم تشكل أي هدف عسكري... وقتلوا بمجموع سكانها تقريباً... فيجب بصورة مطلقة أن تعرف حقيقة موضوع بيغن ومسلكه في هذه البلاد... وقدم الموقعون بالتالي بعض الوقائع ذات المغزى التي تتعلق ببيغن وحزبه، وطلبوا بإلحاح من جميع المعنيين ألا يدعموا هذا المظهر الأخير للفاشية».

ذلك هو الرجل الدموي الذي صرح، غداة مذابح صبرا وشاتيلا المرتكبة، برعايته هو نفسه وبرعاية وزير دفاعه، من قبل دمى من نوع «صديقه حداد»، أمام الحكومة قائلاً: «أناس غير يهود قتلوا أناساً غير يهود، ويتهموننا بذلك!!».

أما وزير الدفاع آرييل شارون، جلاد لبنان، فإنه له كذلك ماض تعذيبي يلقي الضوء على عمله الحالي. إنه هو الذي أسند إليه موشيه دايان، في آب ١٩٥٣، مهمة تأسيس «الوحدة ١٠١» وقيادتها

---

(١) الأرغون خاصة هي التي عملت، في القدس، على تفجير فندق داود لتدمير أركان حرب الجيش البريطاني (الذي حال دون بلوغ رومل إلى فلسطين، وبالتالي دون النازيين من إبادة اليهود). بلغ عدد القتلى ٩١ والجرحى ٤٥.

وتكليفها بممارسة أعمال القمع ضد قرى الحدود العربية، لزرع الرعب ودفع السكان غير اليهود إلى الرحيل، بمقتضى المطلب الأول في مذهب الصهيونية السياسية[1]. وكانت أول غارة قام شارون ومغاويره بتنفيذها على القرية الفلسطينية قبية ليلة ١٤/١٥ تشرين الأول عام ١٩٥٤، حيث قتل ٦٦ فرداً من السكان (ثلاثة أرباعهم من النساء والأطفال). ويذكر المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة، الذين وصلوا إلى قبية بعد ساعتين من وقوع الغارة، في تقريرهم إلى مجلس الأمن: «إن جثثاً قد خرقها الرصاص، وآثاراً عديدة لرشاشات الرصاص على الأبواب والشبابيك في البيوت المدمرة تدل على أن السكان قد أرغموا على البقاء داخل منازلهم حين كانت هذه المنازل تنهار فوقهم... وقد أجمعت الشهادات حول رعب تلك الليلة التي جاب الإسرائيليون فيها القرية، ونسفوا البيوت بالديناميت، وأطلقوا النار على الأبواب والشبابيك من أسلحتهم الرشاشة، وألقوا القنابل اليدوية».

إن مجرى حياته كلها يخضع للنزعة العنصرية. وقد لخص نظرته

---

(١) كتب موشيه شاريت في «مذكراته» في ١٣ آذار ١٩٥٥: «في الثلاثينات... كنا نعلم الناس اعتبار الانتقام ناشئاً عن دافع سلبي بصورة تامة... اليوم، على العكس، إننا نبرره ونسعى إلى إظهاره كأنه يصدر عن مبدأ أخلاقي هذا هو الآن تصور قسم واسع من السكان، خاصة من الشباب، وقد اكتسب قيمة المبدأ المقدس في وحدة الجنرال شارون الذي هو الأداة المميزة للدولة للقيام بأعمال القمع...».

وثمة شهادة جديرة بالاعتبار حول مسؤولية شارون في الأعمال الوحشية في لبنان، هي شهادة صحفي إسرائيلي صهيوني متحمس هو جاكوب تيميرمان. منشورات نيويورك عام ١٩٨٢. الفريدا. توف. the longest War: Israél in Lebanon.

إلى العالم والعلاقات الدولية في مقالة نشرت في صحيفة يديعوت احرونوت في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٥. بعد التصويت على قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من العنصرية. فيقول «إنه لمن غير المقبول أن تعتبر أمم نفسها مؤلفة من أناس يهبطون من فوق الأشجار فكيف يمكن لبدائيين أن يمتلكوا رأياً خاصاً بهم؟ ومرة أخرى يجب أن تقنعنا... الضربة التي تلقيناها من منظمة الأمم المتحدة.. أننا لسنا شعباً مثل الشعوب الأخرى...».

ذلك هو الخط الموجه للصهيونية في مجال السياسة الخارجية وعن هذه الرؤية تصدر لائحة مفاخر إسحق شامير الذي كان أحد القادة الثلاثة لعصابة «ليهي Lehi» أو «ايتزل Etzel» المعروفة عادة باسم «عصابة شتيرن». وقد كشف المؤرخ الألماني كلوس بولكن خطة التحالف المقترحة على وزير الشؤون الخارجية الهتلرية من جانب جماعة شتيرن في كانون الثاني ١٩٤١. وقام بتسليم المقترحات الملحق البحري في سفارة ألمانيا في تركيا (وكان مكلفاً بمهمات خاصة في الشرق الأوسط)، فنقلها في مذكرته المؤرخة في ١١ كانون الثاني ١٩٤١: «إن جلاء الجماهير اليهودية عن أوروبا هو الشرط الأول لحل المشكلة اليهودية، لكن هذا ليس ممكناً إلا بتوطين هذه الجماهير في دولة يهودية ذات حدود تاريخية... ذلك هو هدف النشاط السياسي لسنوات طويلة من كفاح «الحركة من أجل الحرية» (Lehi) وتنظيمها القومي العسكري.

«١ - يمكن أن توجد مصالح مشتركة بين إقامة نظام جديد في أوروبا، حسب التصور الألماني والتطلعات الحقيقية للشعب اليهودي كما هي محددة من قبل ليهي Lehi.

«٢ - إن التعاون بين ألمانيا الجديدة وأمة عبرية مجددة سيكون ممكناً.

«٣ ـ إن تأسيس دولة يهودية تاريخية على أساس قومي وشمولي، مرتبطة بمعاهدة مع الرايخ الألماني، يمكن أن يساهم في المستقبل في المحافظة على وضع ألمانيا وتعزيزه... وإن تعاون «الحركة الإسرائيلية من أجل الحرية» (Lehi) يسير في اتجاه الخطاب الأخير لمستشار الرايخ الألماني الثالث، الذي شدد فيه هتلر على أن أي تنسيق وأي تحالف يجب أن يُقبلا من أجل عزل انكلترا وهزيمتها[1].

والحقد نفسه ضد أنكلترا حرك شامير، على رأس عصابة شترن، للقيام بقتل وزير الدولة الإنكليزي للشرق الأوسط، اللورد موين في القاهرة، في تشرين الثاني ١٩٤٤، ثم للقيام بالطرق الإرهابية ذاتها بقتل الكونت برنادوت وسيط منظمة الأمم المتحدة، وفي القدس يوم ١٧ أيلول ١٩٤٨.

كان الهم السائد والحصري للصهيونية السياسية: خلق «المجال الحيوي» في فلسطين، لاجتذاب جميع اليهود إليه.

وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ كتب الحاخام هارولد رينهارت من كنيس ويست إند في لندن، في التايمس: «الجنون وحده يستطيع تفسير مصرع الكونت برنادوت، لكنه من المعروف جيداً، أن الحدود الفاصلة بين الجنون والنزعة القومية الجامحة غامضة وقد برهن النازيون على ذلك، بصورة لا تدحض.

فلا تعرف القومية العارية غير قانون الضرورة. وليس شغفها «بالمجال الحيوي» من باب العقل ولا الرحمة. فالقومية العارية التي

---

(١) ورد في مقالة البروفسور إسرائيل شاهاق في زوهادريك في ٢ أيلول (سبتمبر ١٩٨١)

تتغذى من اليأس والخيبة - على عكس جميع التقاليد اليهودية - تظهر أحياناً لدى اليهود اليوم».

ذلك هو ثالوث مجرمي الحرب الموجود في الحكم حالياً.

غير أنه من السذاجة الاعتقاد بأن استبدالهم بأشخاص يختلفون عنهم في الظاهرة، يكفي لحل المشكلات القائمة.

وليس الأشخاص هم الذين في موضع الاتهام، بل العقيدة. عقيدة الصهيونية السياسية، التي دفعوا بها إلى حدودها القصوى. إن بربرية ذات وجه إنساني لا تكف عن أن تكون بربرية. ولا شك أن ريغان يفضل أن يكون له أتباع أقل صلافة من بيغن لكن لمتابعة السياسة نفسها. إنه يفضل بالتأكيد شيمون بيريز وفريقه. لكن أية تغييرات حقيقية تحملها هذه «المعارضة» التي لا تعارض شيئاً من النقاط الأساسية في السياسة الصهيونية؟

لقد كان هذا الفريق في السلطة منذ تأسيس دولة إسرائيل. إن شيمون بيريز هو التلميذ المفضل لبن غوريون، الذي رأيناه يرسم الخطوط الرئيسية لبرنامج الصهيونية السياسية، حتى في أسوأ نتائجها.

فهل كان أكثر إنسانية حيال الفلسطينيين؟ وحين أبدى شيمون بيريز استياءه في الكنيست، من تبعات وزير الدفاع آريل شارون في مذابح صبرا وشاتيلا، أجابه شارون: «أين كان الضباط الإسرائيليون حين كان الفلسطينيون يُذبحون في تل الزعتر؟ أنت كنت وزيراً للدفاع في ذلك الوقت». وبعد حصار لمدة خمسين يوماً، من ٢٢ حزيران ١٩٧٦ إلى ١٢ آب، قامت «الكتائب» الفاشية المسماة «مسيحية»، التي جهزتها الحكومة الإسرائيلية وسلحتها على أكمل

وجـه، بقتل «ألفي» مفقود، حسب الـرقم المعـطى من قبـل الصليب الأحمر الدولي، لم تقم الحكومة الإسرائيلية ووزير دفاعها شيمون بيريز بأية حركة لوضع حد لجرائم الدمى التي أنشأتها.

صحيـح أن آرييل شـارون هو الـذي تبجح بجـرائمـه في مقـابلة صحفيـة: «يجب ضرب الإرهابيـين دون تـوقف، يجب ضربهم حيثما وجدوا! في إسرائيل وفي البلاد العربية، وفيما وراء ذلـك. إنني أعرف كيف يجب العمل، وقد قمت بذلك بنفسي، لا يجوز أن نتحرك بعـد عملياتهم فحسب، بل كل يوم وفي كل مكان، فإذا علمنا أن بعضهم مـوجودون في هـذا البلد أو ذاك أو في أوروبا، فـلا بد من الـوصـول إليهم هنـاك... ليس في وضح النهـار... فيجب أن يختفي أحدهم فجأة... أو يعثر عليه مقتولاً... أو مطعوناً بسكين في أحـد ملاهي أوروبا الليلية...»[1].

ومـا يقولـه شارون يفعله أنصـار حزب العـمال، ذلك أن إرهـاب الدولة هو في نهج الصهيونية السياسية. وقد شرحت محكمة الجنايـات في رومـا، في حيثيـات حكمهـا في تشرين الثـاني (نـوفمـبر) بعــد أن أوجزت نتائـج التحقيق في مقتل وائـل زعيتر، ممثـل منظمـة التحريـر الفلسـطينيـة في إيـطاليـا، في ١٦ تشرين الأول (اكتــوبـر) من عــام ١٩٧٢، فقالت أنها لا تستطيع إدانة شخص بعينه لأن المقصود قضية سياسية ليست من اختصاصها: «هذه الجريمـة إنما هي بفعـل سياسـة أعدت مسبقاً... بصـورة منهجية وبفعـالية عسكـرية تـامة من قبـل منظمة تنتمي إلى دولة إسرائيل». وذكّرت بأن التصفية الجسديـة لستة

---

(١) يديعوت احرونوت في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٧٤.

فلسطينيين في الفترة من تشرين الأول ١٩٧٢ حتى تموز ١٩٧٣ «كانت قد سبقتها تصريحات رسمية وغير رسمية لقادة إسرائيليين أعلنوا فيها حرباً لا هوادة فيها على المقاومة الفلسطينية وممثليها في كل مكان وفي كل لحظة وبجميع الوسائل الممكنة» ورأت المحكمة أن هذه الجرائم «يجب أن تعزى إلى أجهزة المخابرات الإسرائيلية وبصورة خاصة إلى ذلك الفرع من المخابرات الذي يقوم بالاتصالات على المستوى العالمي».

حين وقع مقتل وائل زعيتر كانت غولدا مائير رئيسة الوزراء «الاشتراكية» تبدي آراء مشابهة لآراء آرييل شارون. وحين جرى استجوابها في الكنيست في ١٨ تشرين الأول، بعد مضي ثمان وأربعين ساعة على الاغتيال، قالت «كل ما أعرفه هو أن الرصاصات قد أصابت هدفها».

فمن سن القوانين العرقية حول العودة؟ ومن نظم الاغتصاب المنتظم للأرض؟ ومن قام بطرد أولئك الذين كانوا يعملون فيها؟ ومن قام بالعدوان على السويس؟ (الذي أُعدَّ في باريس من قبل موشيه دايان وغولدا مائير وشيمون بيريز). وعدوان عام ١٩٦٧؟ إننا نجد الأسماء ذاتها كذلك: بن غوريون وموشيه دايان وغولدا مائير وشيمون بيريز، جميع الأشخاص الذين ينتمون حالياً للحزب «المعارض». وما عدوان بيغن و عصابته إلا فصل إضافي من التاريخ نفسه، وخاضع للنهج نفسه. إن هذا صحيح جداً، بحيث أن بيغن حين يريد شرح عمله للأمريكيين، ينتدب شيمون بيريز إلى هذه المهمة في الحال.

ذلك أنه ليس هناك خلاف رئيسي حول أساس هذه السياسة،

فبعد يومين من بدء عمليات اجتياح لبنان، حين لم يكن في وسع أحد أن يخطىء حول حجم هذه العمليات ووسائلها وأهدافها، أثناء التصويت على الثقة بالحكومة في الكنيست، امتنع عن التصويت تسعة نواب فقط، منهم واحد عمالي هو (ي. ساريد)، فيما عدا نواب راكاح (الحزب الشيوعي) الذين صوتوا ضدها.

أما فيما يخص المستقبل والحل الحقيقي للمشكلات بالمفاوضات، فإننا أمام الرفض ذاته لمقترحات فاس، والانحياز لطروحات ريغان التي تستبعد أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي لا يشك أحد في كونها المحاور الوحيد الممكن إذا أريد العمل للسلام.

من هنا يمكن فهم موقف المستشار النمساوي برونو كرايسكي الاشتراكي واليهودي الذي قتلت أسرته في المعسكرات الهتلرية، والذي كتب بعد التذكير بكفاحه داخل الأممية الاشتراكية يقول: «لا أريد أن يكون لديَّ أية علاقة مع إسرائيل هذه»[1].

---

(١) برونوكرايسكي في دير شترن Der Stern آب ١٩٨٢.

الخاتمة

١ - لا تملك دولة إسرائيل الصهيونية، حيث زرعت هنا، أية شرعية: لا تاريخية ولا توراتية ولا قانونية، ولا خلقية. ويجعل منها مسلكها في الداخل والخارج دولة (عنصرية توسعية إرهابية) في عداد أسوأ الدول، وشبيهة بتلك التي ترتبط بها أوثق ارتباط.

- إنها تقتبس عن الولايات المتحدة الأميركية حيال العرب، أسوأ تقاليدها حيال الهنود والسود وأبشع أفعالها (الشبيهة بأعمالها في فيتنام)، وأوهام «الديمقراطية» نفسها (مترافقة مع دعم أشد الدكتاتوريات دموية في أمريكا اللاتينية).

- إنها تأخذ عن جنوب إفريقيا، ممارستها في التمييز العنصري وأسلوبها في الاستعمار القديم البالي.

- إنها تزود السلفادور والغواتيمالا والأورغواي (أهم ملجأ للنازيين القدامى) بالأسلحة والمدربين لممارسة الإرهاب على شعوبها.

٢ - العقيدة الأساسية لدولة إسرائيل هي الصهيونية السياسية الناشئة ليس عن التراث اليهودي الذي لا يفيدها إلا للتمويه والابتزاز بل عن النزعة القومية والاستعمار الغربي في القرن

التاسع عشر. وهي شكل من أشكال العنصرية والنزعة القومية والاستعمار.

٣ ـ لم تخلق هذه الدولة الناشئة عن ايديولوجية مخادعة، وعن سلسلة من أعمال العنف والإرهاب، إلا بقرار غير مشروع من منظمة الأمم المتحدة (الخاضعة للقوى الغربية الاستعمارية)، وبضغوط ورشاوى مخزية، وعاشت ليست بعملها الخاص وبقواها الخاصة، بل كالصليبيين في الماضي بتدفق المال والسلاح إليها من الغرب، ولا سيما بدعم غير مشروط وغير محدود من الولايات المتحدة التي جعلت فيها جزءاً سيئاً من استراتيجيتها العالمية، وإسفيناً مغروساً في الشرق الأدنى.

٤ ـ إذا عريت دولة إسرائيل الصهيونية من أساطيرها التأسيسية ومن إرهابها الفكري تدخل في نطاق القانون الدولي العام دون هالة ودون تمييز ودون طابع مقدس.

ذلك أن جميع الدول نشأت مثلها ليس من «حق» معين إنما من علاقة بين القوى ومن أمور واقعة.

٥ ـ ليس من الممكن إذن إعادة صنع التاريخ، وحدود الدول المعرضة للمخاطر بضربات المدافع.

ففيم يكمن إذن قوام حل واقعي؟

٦ ـ إنه لأمر مجرد من المعنى، مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية «بالاعتراف بإسرائيل» دون شرط لأسباب رئيسية ثلاثة على الأقل.

أ ـ إن ذلك يقتضي من الفلسطينيين أن ينادوا بشرعية

اغتصاب الأرض وحرمان الناس الذين وقعوا ضحايا هذا الاغتصاب.

وعند الاقتضاء يمكن أن تكون دولة إسرائيل في فلسطين مقبولة كواقع، لكن دون أن يعترف بها كحق.

ب ـ إن دولة إسرائيل في جوهر (الصهيونية السياسية) وفي وجودها (بسلسلة اغتصابها وحروبها) في توسّع دائم، طامعة بعد كل حرب وكل ضم «بمجال حيوي» جديد. فلا يمكن بالتالي الإقرار بشرعية حدودها «المطاطة». وأية إسرائيل يطلب من منظمة التحرير الفلسطينية أن «تعترف بها»؟ هل بدولة قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، المحددة من قبل الأمم المتحدة؟ أم بالأجزاء المغتصبة في عام ١٩٤٨ بالعمليات الإرهابية في دير ياسين؟ أم بإسرائيل لعام ١٩٦٧، بما فيها الأراضي المحتلة بالحرب «الوقائية» والغزو؟ أم بإسرائيل لعام ١٩٨٢ مع المستوطنات الاستعمارية المتزايدة؟ أم بإسرائيل في الأحلام المتعاظمة لهرتزل (من الفرات إلى نهر مصر) ولبن غوريون (من الليطاني إلى سيناء)؟ أم بإسرائيل آرييل شارون الحالم بالإشراف على الشرق الأدنى من الدردنيل في تركيا إلى السويس في مصر؟ أم «بمشروع» تفكيك جميع الدول العربية وفقاً للفوارق العرقية والدينية؟

ج ـ كيف يمكن في الأخير مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية «بالاعتراف» الشرعي بأمر معين، في حين ينكر عليها حتى حقها في الوجود؟ كيف يمكن أن يُطلب فعل الاعتراف من مؤسسة يُنكر وجودها؟

مع أي محاورين آخرين أكثر تمثيلاً يريد قادة إسرائيل التحاور، حين يبدي من ينتخبهم الفلسطينيون أنفسهم ومن يختارهم أكثرية السكان تمسكهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، مما يدفع السلطات المحتلة إلى عزل هؤلاء المنتخبين، من مناصبهم البلدية والقروية.

فهل ستكون الاغتصابات الجديدة «موضع مساومة» مع حفنة من «حكام المقاطعات» المفروضين من المتواطئين والدمى الذين سيكونون بالنسبة للعرب كما هو سعد حداد بالنسبة للمسيحيين؟

فالحقيقة أن قادة إسرائيل، من بيغن إلى شيمون بيريز لا يريدون التفاوض مع أحد.

٧ ـ من هنا فإن حل المشكلة لا يمكن أن يصدر إلا عن الجماعة الدولية:

أ ـ لا يعني ذلك «إلقاء الإسرائيليين في البحر»، كما تزعم الدعاية الكاذبة. إن الفلسطينيين ومعهم جميع الأحرار في العالم لا يصارعون أشخاصاً ولا شعباً، إنهم يقاومون عقيدة عنصرية: الصهيونية السياسية والمسلك العدواني والاستعماري لهذه الدولة وقادتها.

ب ـ إن أي حل لا بد أن تضمنه الجماعة الدولية. مهما كانت النواقص في الماضي حين كانت تخضع للغرب، وأنها «أصلحت» بصورة غير مشروعة، الظلم الذي ألحقه هتلر

باليهود بظلم يلحق بالفلسطينيين الذين لم يكن لهم أي دخل بالجرائم النازية

٨ - على هذا، فحين يسخر القادة الإسرائيليون بصورة منهجية من قرارات الجماعة الدولية في منظمة الأمم المتحدة، فإن الحل الوحيد المشرف للجميع والضامن لأمن الجميع من الإسرائيليين والعرب هو القبول من الطرفين بجميع قرارات منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين.

والجدير بالذكر أن أول هذه القرارات قرار التقسيم الذي عيَّن الحدود الثابتة للدولتين: الإسرائيلية والفلسطينية.

والقرار الثاني يعطي حق الوجود لدولة إسرائيل.

ورغم أن هذا التقسيم وهذا «الخلق للدولة» لايتجاوزان قانوناً صلاحيات الجمعية العامة وغير عادلين في جوهرهما، فإنهما مقبولان من جانب الفلسطينيين احتراماً للقانون الدولي، وشرط أن يكونا كذلك بضمانات دولية بصورة متبادلة.

٩ - إن العقبة الوحيدة أمام التطبيق تأتي من جانب القادة الإسرائيليين الذين يرون في ذلك سداً في وجه المشروع الصهيوني السياسي المستند إلى الأسطورة التأسيسية المكونة لدولتهم في إرادة القوة والتوسع.

وليس من الطوباوية أن يُنظر في هذا الحل، ذلك أن الصهيونية السياسية تصبح خرافية أكثر فأكثر.

- أولاً لأن ١٨٪ من اليهود في العالم فقط، استجابوا لنداء «العودة».

ـ ثانياً لأن التيار أصبح عكسياً، وأن اليهود المغادرين لإسرائيل غدوا أكثر من المرشحين «للعودة».

فإنه من الممكن اليوم إذن، تسجيل فشل الصهيونية السياسية ومشروعها في اجتذاب جميع يهود العالم إلى فلسطين، في غيتو عالمي حقيقي، وهو ما كان أمنية جميع المعادين للسامية في العالم.

١٠ ـ إن تحقيق هذه التسوية السلمية التي تطفىء الاشتعال المحتمل لحرب عالمية ثالثة، يرتبط بأكمله بالجماعة الدولية.

ومن البديهي استبعاد أي تدخل عنفي، لكن تبعية دولة إسرائيل الصهيونية للخارج، من النواحي المالية والاقتصادية والعسكرية، تصل إلى حد أن أي تخفيض معدل «للمساعدة» يمكن أن يرغم القادة الإسرائيليين. على التفاوض.

١١ ـ إن نشر هذا الكتاب بالإنكليزية والفرنسية، إنما يريد المساهمة في إعادة الرأي العام، خاصة في أمريكا وفرنسا وإسرائيل، إلى رشده بإبدال النظرة الأسطورية للقضايا، برؤية واقعية موضوعية تكشف النقاب عن ملف لا يمكن الرد عليه ويطرح المشكلة على صعيد بحث سياسي جدي.

١٢ ـ إنه ينبغي، في مرحلة أولية!

أن يكون لكل جماعة الضمانة لأمنها، والتقرير لمصيرها، والانتفاء لأي تمييز بضمانة قوة أولية:

ب ـ أن يتم الوقف الفوري لأي إرسال للأسلحة والذخائر والأجهزة العسكرية إلى الشرق الأوسط، ومنع جمع التبرعات

في أي بلد، من قبل الأجهزة الرسمية لدولة إسرائيل آلتي هي «الحركة الصهيونية العالمية» و«الوكالة اليهودية العالمية» (المؤسسة بموجب «القوانين الأساسية» لدولة إسرائيل الصهيونية).

ج ـ أن يتم تسارع «نزع الصهينة» التدريجي لدولة إسرائيل والضروري لأمنها الخاص ولأمن جيرانها، والذي وحده يجعل التفاوض ممكناً، باستخدام العقوبات الاقتصادية المتصاعدة حتى موافقة القادة الإسرائيليين، تحت ضغوط الرأي العام في إسرائيل، على بدء التفاوض الحقيقي مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومع جميع الذين لم تكف سياستها عن الاعتداء عليهم أو تهديدهم منذ ما يقرب من نصف قرن.

حينذاك فقط تصبح الطريق مفتوحة، على مدى أطول، لاندماج حقيقي لهذه الدولة في آسيا، ولتكف عن كونها جيباً غربياً عنصرياً واستعمارياً، وفي ما كان يحلم به مارتن بوبر منذ عام ١٩٢١، وينادي به منذ عام ١٩٤٧: اتحاد فيدرالي في الشرق الأدنى، حيث يمكن التعايش فيه بين العرب واليهود بصورة أخوية ودون تمييز عنصري على الأرض التي ظهرت فيها الديانات الكبرى الثلاث، وجميع الذين ينتسبون إلى تراث إبراهيم: اليهود والمسيحيون والمسلمون، وجميع أولئك الذين فقدوا الإيمان الديني في هذا التراث، ويواصلون تخليد ثقافته وقيمه الإنسانية العليا.

الفهـرس

المؤلف

- ولد روجيه غارودي في مرسيليا (فرنسا) عام ١٩١٣، درس الفلسفة ونال درجة الدكتوراه.
- شغل عدة مناصب جامعية في كليات فرنسية متعدِّدة، وصدرت له كتب كثيرة، ترجم عدد منها إلى العربية.
- انضمّ إلى الحزب الشيوعي الفرنسي عام ١٩٣٣، وشغل فيه عضوية المكتب السياسي، ثم طُرد منه عام ١٩٧٠.
- انتخب نائباً في الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٩٤٥ وبقي نائباً حتى عام ١٩٦٢.
- اعتنق الإسلام مع مجموعة من المثقفين الأوروبيين، بينهم موريس بيجار، ومدير عام دار «سوي» للنشر.

والكتاب

- شهادة يبعد أصحابها كل البعد عن الاتهام بمعاداة السامية... أو الطعن المسبق بالحركة الصهيونية ونشوئها.
- وجهة نظر نقدية واعية، تعتمد الواقع: بالوقائع، مُنطلقاً ومحصلة... فهي استقراء للخيط الناظم ما بين دوافع الصهيونية المباشرة، وغاياتها.
- فضحٌ للتآمر الصهيوني ـ النازي، ضد اليهود: كوجود وتراث، وافتعال المجازر بالآلاف منهم ـ وكلٌ من موقعه ـ لتهجيرهم قسراً خارج «الغيتوات» الأوروبية، لاقتلاعهم منها وزرعهم في الخارج... وأخيراً في فلسطين.
- تأكيد بأن الحركة الصهيونية، استعمارية، استيطانية وعنصرية، بشهادة روادها ومسارها النهائي... توقيعاً واستنتاجاً.
- كيف انقلب ضحايا المجازر إلى جزّارين...
- كتاب يهم العرب ـ أكثر من كتب العرب ـ حول موضوعه لأن قرائن «ذوي القربى» أشدُّ دلالة ومصداقية.

